يُنشر لأول مرة على نسخته الخطية الوحيدة

كتاب
عقود الدرر في علوم الأثر وشرحها

للشيخ الإمام، العالم الحافظ محمد بن بهاء الدين عبد الله
الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي
(المتوفى سنة ٨٤٢ هـ)

حققه وعلق عليه

السيد صبحي الحسيني السامرائي
مصطفى إسماعيل

دار ابن حزم

كِتَابُ

عُقُودُ الدُّرَرِ فِي عُلُومِ الأَثَرِ وَشَرْحُهَا

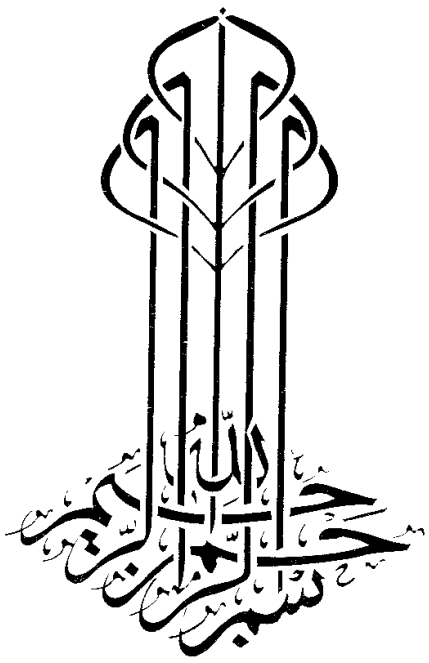
بسم الله الرحمن الرحيم

يُنشر لأوّل مرّة على نسخته الخطّيّة الوحيدة

كتاب
عقود الدرر في علوم الأثر وشرحها

للشيخ الإمام، العالم الحافظ محمد بن بهاء الدين عبد الله
الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي
(المتوفى سنة ٨٤٢ هـ)

حقّقه وعلّق عليه

السيد صبحي الحسيني السامرائي — مصطفى إسماعيل

دار ابن حزم

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

ISBN 9953-81-051-6

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

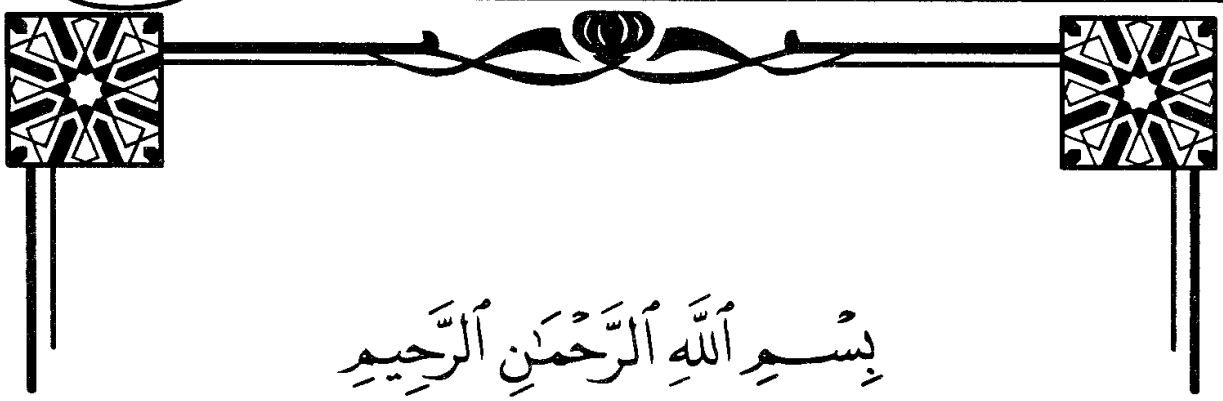

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. أما بعد: فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة. وبعد: إن الله تعالى أنزل على رسوله محمد بن عبدالله ﷺ قرآناً عربياً وذكراً مباركاً هدىً ورحمة للعالمين تكفل الله تعالى بحفظه من التغيير والتبديل والتحريف ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ وبعثه لخير أمةٍ أخرجت للناس ويبين بسنته الطاهرة ما نزل من بالقرآن ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، واختار له أصحاباً كراماً بررة اتبعوا رضوان الله وسلكوا سبيل النور والهداية وتمسكوا بسنته المشرفة فكانوا قدوة لمن جاء بعدهم يصدقهم ما عاهدوا الله عليه، وجهادهم بأنفسهم وأموالهم لإعلاء كلمة الله تعالى ونشر دينه في آفاق المعمورة، تأدبوا بآداب نبيهم، وتخرجوا من مدرسته فكانوا جيلاً مثالياً وأثباتاً عدولاً نقلوا ديننا الكتاب والسنة بكل أمانة وإخلاص، وهم الذين تشرفوا بصحبة سيد الرسل فسمعوا أقواله وشاهدوا أفعاله في حله وترحاله. اعتنى الصحابة الكرام بسنته ﷺ عناية كبيرة فحفظوها ووعوها وعملوا بها، ونقلوها إلى التابعين والتابعين إلى تبع الأتباع جيلاً بعد جيل بكل أمانة وإخلاص وحافظوا عليها بأسانيدها ليميز بين الطيب من الخبيث ليعرف ما صح عن رسول الله من الكلام المفترى والمكذب عليه. ثم هيأ الله تعالى للسنة علماء أفذاذ جهابذة

دونوا تاريخ الرواة وبحثوا في أحوالهم وأنسابهم وقطعوا بذلك الفيافي والصعاب وركبوا الأهوال للوقوف على حال الرواة، وقد خصهم الله تعالى بعلم الإسناد الذي لم تعرفه أمة من الأمم قبلهم فكانوا كالصيارفة في معرفة صحيح النقد من زيفه، واتسع هذا بعد أن دونت السنة حتى شمل البحث في أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم وقبائلهم والمؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق والمشتبه منها وألقاب الرواة والمدن التي نزلوها ومعرفة الإخوة من الرواة وأقرانهم وعمن رووا، ومن روى عنهم، وميزوا الرواة الثقات من المجروحين والضعفاء ونعتوا الرواة أنواع النعوت بالنسبة لعدالة الرواة ومجروحيهم، فهذا راوي ثقة، وذاك وضاع، أو كذاب، وهذا مدلس، وهذا راوي لم يسمع من شيخه، أما بالنسبة لمتون الأحاديث، وشرحوا غريب ألفاظ الحديث، وتكلموا على فقهها وناسخها ومنسوخها وبيَّنوا علل المرويات، وقسموا الحديث إلى صحيح وحسن وصحيح، وميزوا بين المرفوع والموقوف، والمسند والمتصل من المنقطع والمرسل، والمعضل والشاذ والمنكر والمضطرب والمقلوب والموضوع، والاعتبار بالمتابعات والشواهد، وزيادة الثقة، ومعرفة الأفراد، وصفة من تقبل روايته، وكيفية سماع الحديث وتحمله، وطرق أدائه والمسلسلات من الحديث، وآداب المحدث وطالب الحديث، والمصحف من الأحاديث، ومختلف الحديث، ثم بينوا طبقات الرواة والأكابر عن الأصاغر. وقد ذكر ابن الصلاح ٦١ نوعاً من فنون علم مصطلح الحديث وقال هي قابلة للزيادة والنقص إذا ضم بعضها إلى بعض وسمي هذا العلم على المصطلح أو دراية الحديث).

علم الحديث:

هو علم يقتدر به على معرفة أقوال الرسول وأفعاله على وجه مخصوص كالاتصال والإرسال ونحوها، ويطلق أيضاً على معلومات وقواعد مخصوصة كما تقول: فلان يعلم الحديث تريد به معلوماته وقواعده[١]. تناول هذا التعريف قسمي علم الحديث رواية ودراية.

---

(١) المختصر في علم الأثر للكافيجي خط ورقة ٢.

وقد أفرد العلماء لكل قسم تعريف خاص:

علم الحديث دراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها[١].

علم الحديث رواية: علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

حفظت السنة وابتدأ بتدوينها منذ عهد رسول الله ﷺ بعد أن أذن رسول الله للصحابة الكرام بالكتابة فدونت صحائف كثيرة كالصحيفة الصادقة لعبدالله بن عمرو العاص، وصحيفة أبي موسى الأشعري، وصحيفة جابر بن عبدالله وغيرها، وصحيفة أبي هريرة توجد صحيفة أبي موسى الأشعري خط في مكتبة شهيد علي باشا، وصحيفة أبي هريرة طبعت محققة.

أهم الكتب التي صنفت في علوم الحديث:

١ ـ «المحدث الفاصل» للقاضي أبي محمد الرامهزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ طبع.

٢ ـ «علوم الحديث» لأبي عبدالله الحاكم المتوفى سنة ٤٠٥هـ طبع.

٣ ـ «المستخرج» لأبي نعيم، مقدمة في مصطلح الحديث طبع.

٤ ـ «الكفاية» للخطيب البغدادي صاحب تاريخ بغداد طبع بالقاهرة وقدم له شيخنا العلاَّمة المحدث محمد الحافظ التجاني رحمه الله.

٥ ـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي طبع.

٦ ـ «ما لا يسع المحدث جهله» لأبي حفص الميانشي المتوفى سنة ٥٨١هـ طبع سنة ١٣٨٧ بتحقيقنا.

٧ ـ «الإلماع» للقاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤ طبع بتحقيق صديقنا الأستاذ سيد أحمد صقر طبع.

---

(١) تدريب الراوي ص٤.

٨ - «معرفة علوم الحديث» لأبي عمرو بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ طبع عدة طبعات.

٩ - «التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح» للحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ طبع.

١٠ - «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ خط.

١١ - «نكت الحافظ ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح» طبع.

١٢ - «محاسن الاصطلاح» للحافظ البلقيني طبع.

١٣ - «تدريب الراوي» للسيوطي شرح تقريب الإمام النووي طبع.

١٤ - «المنهل الراوي» لابن جماعة المتوفى ٧٣٣ طبع.

١٥ - «مختصر علوم الحديث» لابن كثير شرحه أحمد شاكر رحمه الله طبع.

١٦ - «نظم الدرر في علم الأثر»، منظومة للحافظ العراقي، طبع.

١٧ - شرحها المؤلف مختصر ومتوسط «الفتح المغيث شرح ألفية الحديث» طبع.

١٨ - «فتح المغيث» للسخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ طبع.

١٩ - «النكت الوفية» للبقاعي خط.

٢٠ - «فتح الباقي في شرح ألفية العراقي» للحافظ زكريا الأنصاري المتوفى ٩٢٨ طبع.

٢١ - «فهم ذوي النظر» للترمسي طبع شرح فيه ألفية السيوطي.

٢٢ - «ألفية الحافظ السيوطي» طبع.

٢٣ - «المختصر» لكافيجي المتوفى ٨٧٩هـ.

٢٤ - «الاقتراح» لابن دقيق العيد المتوفى ٧٠٢هـ طبع بتحقيق «عبدالرحمٰن» الدوري.

٢٥ ـ «التذكرة» لابن للملقن المتوفى ٨٥٢هـ طبع.

٢٦ ـ «المقنع» لابن الملقن طبع.

٢٧ ـ «التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن» للإمام السخاوي ١٠٣١هـ طبع.

٢٨ ـ «نخبة الفكر» للإمام ابن حجر وشرحها للإمام ابن حجر طبع.

٢٩ ـ «الخلاصة» للطيبي، طبع بتحقيقنا.

٣٠ ـ «توضيح الأفكار» للصنعاني طبع.

٣١ ـ «شرح العلل الصغير» لابن رجب طبع بتحقيقنا.

٣٢ ـ «ظفر الأماني» شرحه عبدالحي اللكنوي طبع.

ترجمة المؤلف

شمس الدين محمد بن عبدالله أبي بكر بن محمد بن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي الشهير بابن ناصر الدين. حافظ للحديث ومؤرخ أصله من حماة، ولد في دمشق. ولي مشيخة الحديث الأشرفية سنة ٨٣٧هـ كنيته أبو عبدالله ولقبه شمس الدين القيسي.

مؤلفاته:

له مؤلفات كثيرة منها:

١ ـ «افتتاح القارىء لصحيح البخاري»، لم أقف عليه.

٢ ـ «عقود الدرر في علوم الأثر»، ـ وهو كتابنا هذا ـ.

٣ ـ «الرد الوافر في الانتصار شيخ الإسلام ابن تيمية» طبع.

٤ ـ «بديعية البيان» خط.

٥ ـ «التبيان شرح بديعية البيان» خط.

٦ ـ «السراق المتكلم فيهم من الرواة» خط.

٧ ـ «كشف القناع عن حال من ادعى الصحبة أو له اتباع» خط.

٨ ـ «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام» طبع.

٩ ـ «سلوة الكئيب بوفاة الحبيب» خط.

١٠ ـ «مختصر إعراب القرآن للصفاقسي» خط.

١١ ـ «ريع الفرع في شرح حديث أم زرع» خط.

قتل شهيداً في إحدى قرى دمشق ٨٤٢هـ.

المصادر:

١ ـ «لحظ الألحاظ» ص٣١٧.

٢ ـ «شذرات الذهب».

٣ ـ «الضوء اللامع» ٨: ١٠٣.

٤ ـ «البدر الطالع» ٢: ١٩٨.

٥ ـ «الدرر الكامنة» ٣: ٣٩٧.

٦ ـ «الأعلام» ٦: ٢٣٧.

٧ ـ «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١: ٤١.

موضوع الكتاب:

أرجوزة في المصطلح شرحها المؤلف في عقود الدرر.

وصف المخطوط:

مخطوط في الخزانة الأحمدية في علم رقم ٩٦٢٤ جاء اسم المؤلف في عنوان الكتاب، والمخطوط بقلم الشيخ علاء الدين بن علي بن شهاب الدين أحمد بن عبدالمؤمن الزواوي المالكي كتبه في دمشق في الثامن والعشرين من شهر المحرم من شهور سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد مالكه عبدالرحمٰن بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله المقدسي الشافعي غفر الله له ولوالديه وذريته ومن نظر فيه.

السيد صبحي الحسيني السامرائي

و

مصطفى إسماعيل

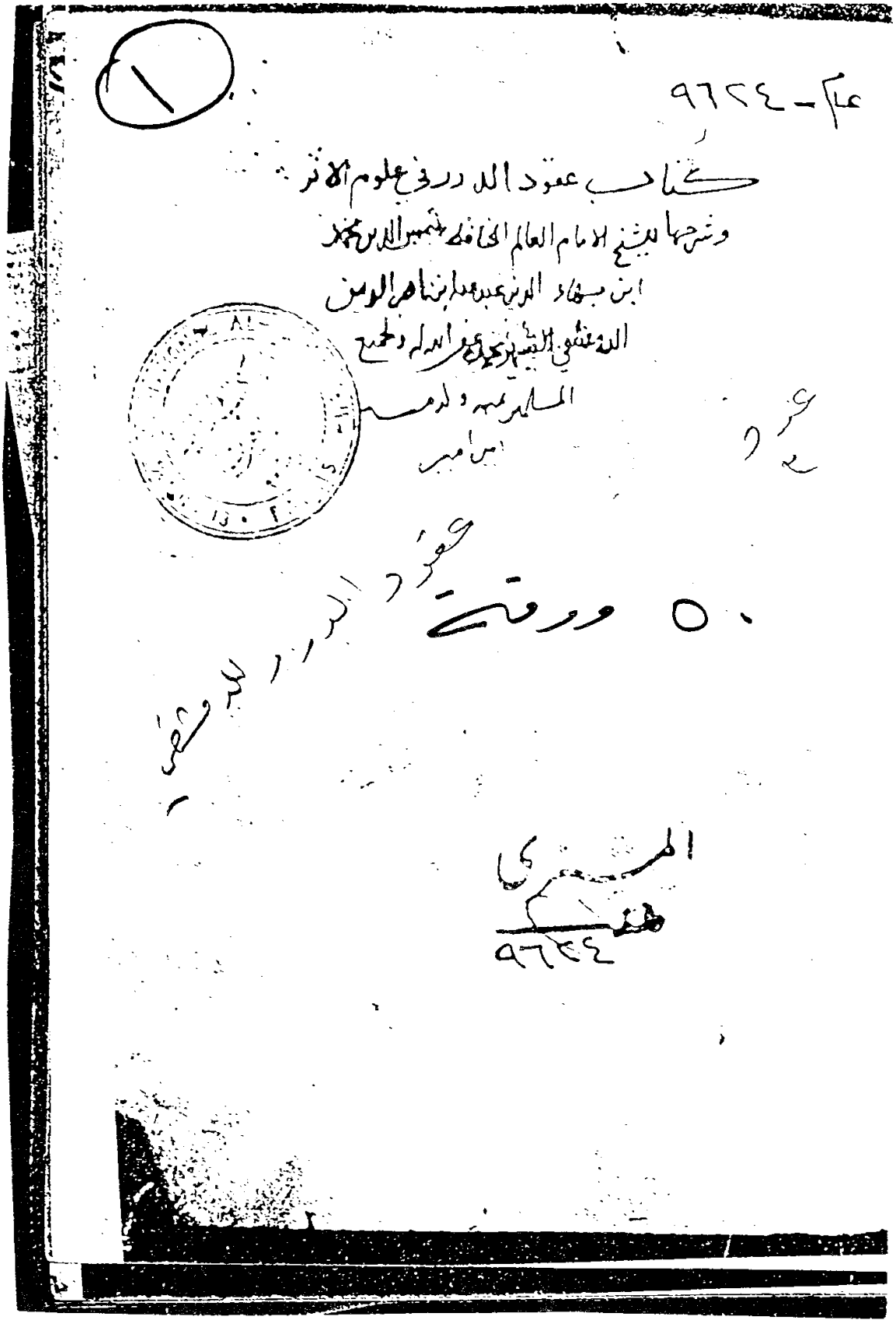

صورة غلاف المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح ما انتظم من الصدور بانوار انواع المأثور وفتح ما التام من الامور القانت القايم بالمامور ومنح من الكرم والحبور الشاكر الصابر على المعدور احمده على حلو القضا ومره واشكره على قل العطا وكثره واسأله المزيد من فضله وبره واشهد ان لا اله الا الله الها واحدا لا شريك له وربا قادرا لا وزير له وفردا صمدا لا ند له ولا ظهير له واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي اختصه واصطفاه ورسوله الذي انتخبه واجتباه وحبيبه الذي قربه وادناه صلى الله عليه وعلى آله الاطهار الامجاد واصحابه الاخيار الاجواد وتابعيهم باحسان الى يوم المعاد وسلم تسليما وكرم وشرف اما بعد فان اصل علوم الاسلام وقاعدة مباني الاحكام وشريعة الخاص والعام كتاب الله عز وجل وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة وازكى السلام وليس بعد العلم بالقران المعتمد عليه اشرف من العلم بالحديث النبوي المستند اليه لانه يشرح لطالبه صدورا

ويعظم

صورة الورقة الأولى من المخطوط

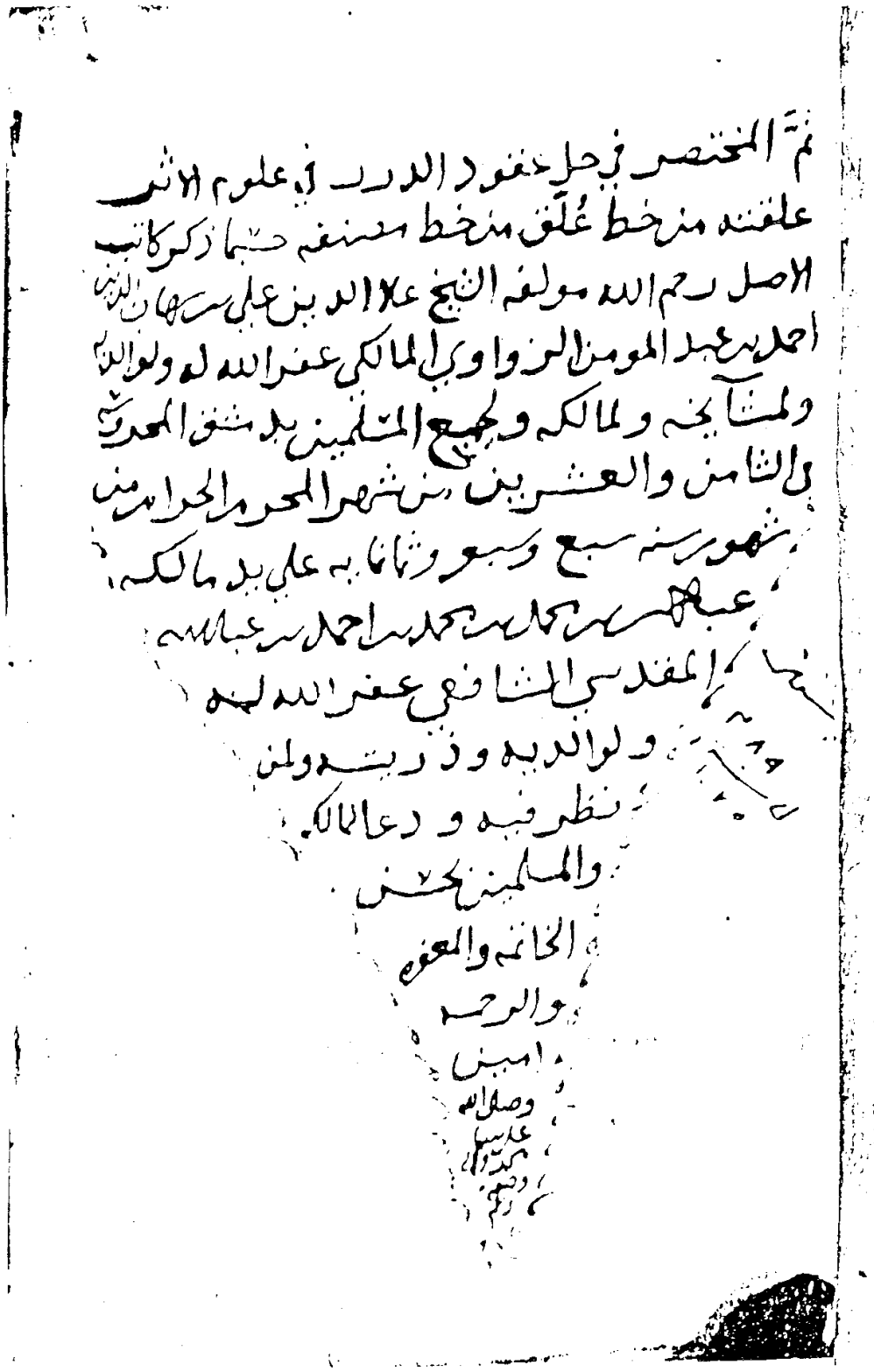

صورة الورقة الأخيرة من المخطوط

النص المخطوط

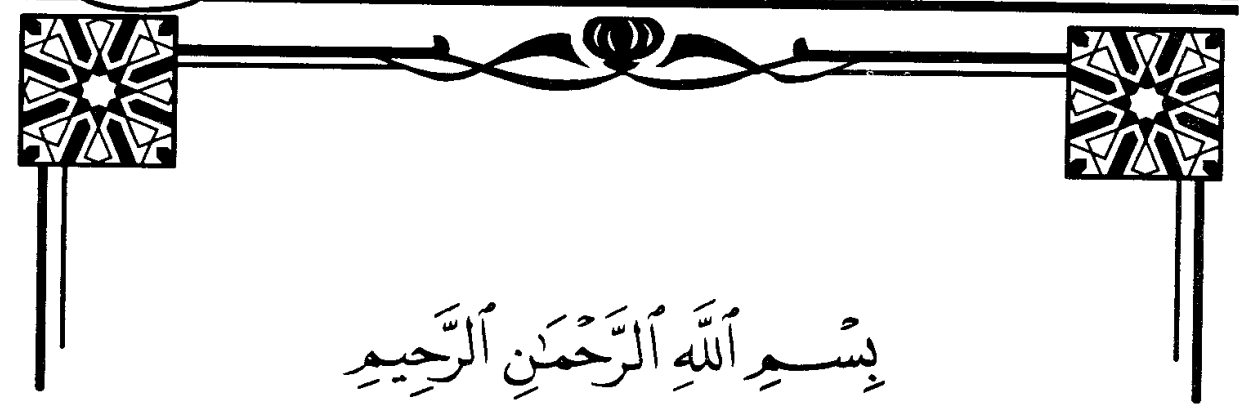

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي شرحَ ما انْتظَمَ من الصُّدور بأنوار أنواع المأثور، وفَتَحَ ما التأمَ من الأُمور، القانت القائم بالأُمور، ومنَحَ من الكَرَم والحبور، الشاكر الصَّابر على المَعْذُور. أحمده على حُلْو القَضَاء ومُرِّه، وأشكره على قلِّ العطاءِ وكثره، وأسأله المزيد من فَضْله وبَرِّه، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله إلهاً واحداً لا شريك له، وربًّا قادراً لا وزيرَ له، وفرداً صَمَداً لا نِدَّ له ولا ظَهير له، وأشهد أنَّ سيدنا محمداً عبدُهُ الذي اختصَّه واصطفاهُ، ورسولُه الذي انتخبه واجتباه، وحَبيبُه الذي قَرَّبهُ وانتجاهُ[1]، صلى الله عليه وعلى آله الأطْهار الأمْجَاد، وأصحابه الأخيار الأجْوادِ، وتابعيهم بإحسانٍ إلى يومِ المَعَادِ وسَلَّم تسليماً وكَرَّمَهُ تكريماً.

أما بعدُ: فإنَّ أصلَ عُلُوم الإسلام، وقاعدة مَبَاني الأحكام، وشَريعة الخاصِّ والعامِّ كتابُ الله عزَّ وجلَّ، وحديثُ رسولهِ ﷺ أفضلَ الصَّلاة والسَّلام، وليسَ بَعْدَ العِلْم بالقُرآنِ المُعْتَمد عليه أشرفُ من العِلْم بالحديث النَّبوي المُشار إليه؛ لأنَّه يَشرحُ لطالبيه صُدُوراً ويعظمُ لناقليه أجوراً، ويُلْقي في قُلُوب حافظيه نُوراً، ويُجلِّل وجُوَههم نَضِرةً، ويجلُّ لكلٍّ منهم منزلتهُ، ويَرْفعُ قدرَهُ مع ما فيه من حِفْظ الشَّريعة، وأنَّه ثاني أصولهِ المنيعة، ولا سبيلَ إلى مَعْرفتِهِ والدُّخولِ في زُمْرةِ حَفَظتهِ إلا بعلم أصولِهِ وأحكامهِ، وإتقانِ مُصْطَلحه وإحْكامِهِ، والإحاطة بمَعرفةِ أنواعهِ، وما في كلٍّ من أشكالهِ

---

(١) انتجاه: خصه بمناجاته.

وأوضاعهِ، وفي ذلك مُصَنَّفاتٌ جَمَّةٌ لغير واحدٍ من الأئمةِ، ومنها ما صُنِّف في أنواعه نِظاماً مع بيانِها شُرُوطاً وأحكَاماً، ومنها ما نُظِمَ موجهاً ضمن تَشْبيب، ولي في ذلك قَصيدٌ مَشْهورٌ غَريبٌ مع شَرحه المُطَوَّل بفوائدِه ومعانِيهِ، المُختصرَ بقلّة ألفاظهِ ومَبانيه، لكنَّهُ خالٍ عن شَرْح غريب النَّضيد وبديعِهِ، عارٍ عن بَيانِ معناه وتَنْويعه، وهذا إملاءٌ مُفيدٌ فيما أُغْفِلَ من شَرْح القَصيد من الغريب والبَديع، والقَريب والبَعيد، مع حَلِّ ما احتَوى عليه من عُلُوم الحديثِ، المُشار إليه بأخْصَر عبارةٍ وألْطَف إشارةٍ، والله أسألُ من فَضْله وإحسانِهِ أنْ يَمُنَّ بعفوهِ وغُفْرانه عمَّا أسلفناهُ من خطأ وخَطَل، وقدّمناهُ من زَلَلٍ في قَوْلٍ أو عَمَل، فهو واسعُ العطاء، سميعُ الدُّعاء، سبحانَه وتعالى.

أما القَصيدُ المُشارُ إليه، المُعَوَّل في الشَّرْح عليه، فأوله:

وَجْدي صَحيحٌ بكم والحُسنُ قَوَّاه ... الصَّبرُ عنكم ضَعيفٌ عزَّ أدناهُ
وعلى الروي اشتُهر عني ... وسُمع غيرُهُ مَرَّةً مني
وقد بَنَيتُهُ على ثلاث قوافي ... كلٌّ منها بالغَرَضِ وافي
وها أنا أذكُرُه بقوافيهِ ... ثمَّ أشرحه كما شرطته فيه

وهو:

وَجْدي صَحيحٌ بكم والحُسنُ قَوَّاه ... والصَّبرُ عنكم ضَعيفٌ عزَّ أدناهُ
وطَرحُ دَمْعي بوضع الصَّدِّ مُرْسَلَةٌ ... مُسَلْسلٌ غَيرُ مَقطوع بمَجْراه
قد مَدَّ مَقْلُوبَهُ من جُرْحِ مُقلتهِ ... وشَذَّ تعديلٌ مَن بالكفِّ ناداهُ
دَمعي مَع العَينِ حُزناً صارَ مُؤتلفاً ... فيها اختلافُ كَراها قَلَّ مَسْراهُ
والقَلْبُ مُتَّفقٌ بالوَجدِ مع فِكَرٍ ... لو فُرِّقت في الوَرى عادوا بشَكْواهُ
تَلخيصُ حالي بَدا للنَّاسِ مُشْتَبهاً ... ونِسْبَتي (باطناً)[1] تكرار ذِكْراهُ
لَعَلَّ وَصْلاً به رَفْعٌ لمنقطعٍ ... يُزيل مُغْضلُ أمرٍ فيه ألقاهُ

(١) ما بين الحاصرتين سقط من الأصل واستدركناه من الشرح.

فقد وقفتُ بهم مُسْند لجوّى ... فَردٍ أروم لَه نَسْخاً برؤياهُ
وأبهِمُ أمري وعُليا رُتبتي نَزلَت ... وَجداً بمن صافحَ الأبدالُ يمناهُ
فمَن يُغَرِّب لَوْمي فيه مُشْتهِرٌ ... بنُكْرِهِ لَو يَعِزُّ اللَّومُ أمضاهُ
ولا اعتِبارَ بهِ لَو كانَ شاهِدهُ ... مُتابعَ الصَّبِّ فيما فيهِ بَلْواهُ
ولو تَعَدَّد نَعتُ العَذْلِ مُختَلفاً ... مَزيدُ حُبٍّ عن الإِصْغاءِ يَنْهاهُ
أشكو اضطِرابَ عَذُولي في تَدَلُّسِهِ ... بمُدْرَجٍ لعَليل القَلْبِ أدّاهُ
يُعَنْعِنُ العَذْلُ تَدبيجاً لأجْمَله ... من ذي اختلاطِ ثقاتٍ ليس تَرضاهُ
راو الملامِ تأدَّبْ لَستُ أترُك من ... سادَ الأكابرَ مُذ سَمَّاه مَولاهُ
مُحمَّداً سابقاً للرسلِ خاتِمَهم ... من (خير)[1] الآباءِ والبلدان أبداه
صلَّى الإلهُ عليه كُلَّما كَتَبَتْ ... في الصُّحفِ تاريخَ مَوتِ أهلُ مَعْناهُ
والآل والصَّحْبِ مع أتْباعِهم سبباً ... على الطباقِ إلى أيّام لُقْياهُ

أما البيت الأول:

وَجْدي صَحيحٌ بكم والحُسنُ قَوّاه ... والصَّبرُ عنكم ضَعيفٌ عزَّ أدناهُ

«فالوَجْدُ» أحدُ معانيه الحُبُّ، يقال: وَجَدَ به يَجِدُ وجداً أحبَّهُ وهو المراد هنا.

و«الحُسْنُ» ضُد القُبْح ويكون في الخَلْق والخُلُق.

و«الصَّبرُ» ضدّ الجَزَع وأصله الحَبْس.

و«عزَّ» من قولهم عَزَّ الشَّيء يَعزُّ عِزًّا وعَزازة إذا قَلَّ فلا يكاد يوجد.

ومعنى البَيْت: حُبّي لكم لا خَلَ فيه وحُسْن خَلْقكم وخُلُقكم زادَهُ قُوَّةً ومَنْعُ النَّفس قليلٌ فأقربَهُ إلى الوِجدان لا يكادُ يوجد ومع قِلَّتِهِ فهو ضعيفٌ.

وفي البَيْت من أنواع البَديع: براعةُ الاستهلال، ويقال: حُسْن الابتداء، ويُستعمل في معانٍ منها ذِكْرُ الأشواق وشِكاية الفِراق. ومنها وَصْفُ الدِّيار وذِكْرُ المَحالّ والآثار. ومنها ضَرْبُ مَثَلٍ أو قَوْلُ غَزَلٍ ونحو ذلك، وكُلُّه

---

(١) ما بين الحاصرتين سقط من الأصل واستدركناه من الشرح.

يُسمى تَشْبيباً عند ذوي الآداب. وأصْلُهُ افتتاحُ القصائد بذِكْر أيام الشباب واللَّهْو مع الأتْراب، ثمَّ سُمِّي كُلُّ مُبْتدأ به في النَّظم تَشْبيباً سواء كان غَزَلاً أو وَصْفاً أو شِكايةً أو تَشبيباً. وأحسنُ الابتداء تحبيراً وتحريراً ما كان إلى المعنى المَقْصود مُشيراً ليُفْهَم المُراد قَبْلَ الوُقوفِ عليه من أوَّلِ لَفظةٍ تُشير إليه، كما في ابتداء هذا القَصيدِ المُحْكم؛ لأنَّ الغَرَضَ به مَدْحُ النبيِّ ﷺ. ولَفظةُ وَجْدي دالةٌ على المَحبَّة، مُشْعرةٌ بَالوجدان والصِّحَّة، مُشيرة إلى مديح المَحْبوب؛ لأنَّ المَدْحَ الصَّادق لا يَنْشأ إلاَّ عن حُبٍّ سابقٍ، فحَسُنَ تَقْديمُ ذِكْرِ الحُبِّ في الإنشادِ للإشارة إلى أنَّ المَدْحَ المُراد.

ومنها المُطابقة: ويُقال: التَّطبيقُ والطِّباقُ والتكافؤ والتَّضادُّ أيضاً؛ وهي الجَمْع بين مُتضادين، والقِران بين مُتنافرَين، ويجيءُ على أحوالٍ نحو تَقَابل الأسماء مع الأسماء والأفعالِ مع الأفعالِ، وتجيءُ من غَيْر تقابل كما تلوناهُ من قوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] ويُؤخذُ هذا النَّوع اللَّطيف من قَوْلي في البيت «صحيح».

ومنها التَّرشيحُ: وهو أنْ يُؤَهِّل اللَّفْظُ لَفْظاً سابقَهُ لإفهام ما بينهما من مناسبة ما أو مُطابقةٍ. وقَولي «أدناه» رَشح قولي «عَزَّ» وقولي «عَزَّ» رَشح لَفْظة «وَجْدي» لما في هذا من العَدَم والوِجدان، ولما في ذاكَ من العِزَّة والهوانِ.

ومنها التَّصريعُ: وهو موازنةُ لَفْظ الجُزْأين من آخرِ صَدْر البيت وعجزِهِ مع التزامِ القافية فيهما؛ كقولي في آخر الصَّدْر «قَوَّاه» وفي آخر العَجْز «أدناهُ».

ومنها الحَذْف: وهو التزامُ حَذْفِ حَرْفٍ فأكثر من حُرُوفِ المُعْجَم فيما يُنْثَرُ أو يُنْظَمُ.

وهذا البيتُ ليس فيه حَرْفُ الظاء المعجمة وكذلك جميع أبيات المُعَلَّمة.

ومنها التَّوْريةُ: ويُقال لها الإيهامُ والتَّخْييلُ أيضاً، وهي مجيءُ لَفْظٍ له مَعْنيان قَرِيبٌ يَسبقُ الفَهْمُ إليه، وبعيدٌ لا يُوقفُ أولاً عليه، بل يَأتي لَفْظٌ يَدُلُّ

أنَّ المُرادَ البَعيد، وعليه جماعةٌ من ذوي التَّجويد، ولم يَشْتَرط آخرون مجيءَ لَفْظِ التَّنبيه فيكون حينئذ كالتَّوجيه.

وتَوْريةُ هذهِ الأبيات على هذا التَّعريف، وهي في البَيت مُشيرةٌ إلى صحيح الحديثِ والحَسَنِ والضَّعيفِ.

فالأول[١]: مَتْنٌ اتَّصَلَ إسنادُهُ برواية عَدْلٍ مُتْقنٍ عن مثْله سالم من شُذُوذٍ وعِلَّةٍ قادحة.

وأصحُّ أسانيدهِ في قَوْلِ البخاري[٢] وغيرهِ: مالك[٣] عن نافع[٤] عن ابن عُمَر رضي الله عنهما[٥]، وقيل غيرَ ذلك. وهذا بشَرْطِ اتِّصالِ الإسنادِ - كما ذُكر - إلى مالك أو من قِيل عنه نحوه. وهو في غَيْر الأحاديثِ المُدَوَّنةِ في الكُتُب المَشْهورة، أما التي في الكُتُب فيُتَساهَل في الإسناد إلى مُصَنِّفيها؛ لأنَّه لا يَخْلو من أنْ يكون بَعْضُ رواتها أو كُلُّهم غير مُتْقِنين أو غير مَعْروفين بالعَدَالةِ بلْ مَسْتُورين أو لَمْ يَضْبطوا ما يَروونه ولا يُحَرِّرون ما يَسْمَعونه، بل بَعْضُهم لا يَدْري ما يَرْوي، وإنَّما العُمْدة في ذلك على من أثبتَ لهم السَّماعَ؛ لأنَّ المَطْلوبَ حِفْظُ سِلْسِلة الإسناد من الانقطاعِ.

والمُخْتارُ عَدَمَ القَطْع بالأصحِّ في الأسانيدِ لتَفَاوتِ دَرَجات الصَّحيحِ.

والتَّصحيحُ لما لَمْ يُنَصَّ على صِحَّتهِ ولا تُكُلِّم فيه جائزٌ عند الأكثرين لمن تمكَّنَ في هذا الشَّأنِ وتَبَحَّرَ فيه من المُتقين.

---

(١) يعني الحديث الصحيح.

(٢) هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري، الإمام صاحب «الصحيح». تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٣٠/٢٤، وسير أعلام النبلاء ٣٩١/١٢.

(٣) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، صاحب المذهب. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٩١/٢٧، والسير ٤٣/٨.

(٤) هو نافع مولى عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٥) أخرج قول البخاري هذا؛ الحاكم النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» ص٦٧ بإسناده إليه.

والثاني: الحَسَنُ: وهو ما اتَّصلَ إسنادُهُ من روايةِ مَسْتُور أو مَشْهور غير مُتْقِن يُجْبَرُ بمُتابعٍ أو شاهدٍ مع انْتفاءِ الشُّذُوذ والعِلَّةِ القادِحةِ.

وفي هذا التَّعريف نَظرٌ، وأقربُ تَعْريفِ الحَسَنِ أنَّهُ ما انْحطَّ عن مَرْتَبَةِ الصَّحيحِ وارتَفَعَ عن الضَّعيف.

وهو مُلْحقٌ بالصَّحيحِ احتجاجاً، ويُعَبَّرُ عنه بالصَّالح كما فَعَلَ يَعْقوب بن شَيْبة[١] وأبو داود السِّجِسْتاني[٢] وغيرهما.

فأحاديثُ محمد بن عَمْرو بن عَلْقمة بن وَقَّاص المَدَني[٣]، وبَهْز بن حَكيم بن مُعاوية بن حَيْدة القُشَيري[٤] وأضْرابهما حَسَنةٌ.

والثالث: الضَّعيفُ: وهو ما خَلا عن شُرُوطِ الصَّحيح وما قيل في الحَسَن. وجُلُّ أقسامهِ تسعةٌ تَشْتَملُ على أربعةٍ وستين قِسْماً:

فالأول: ما فُقِدَ الاتِّصالُ فيه كالمُرْسل، غير المُنْجبر والمُنْقطع والمُعْضَلِ والمَقْلُوب.

والثاني: ما فُقد فيه ذلك مع فَقْد العَدَالة كالثلاثة الأول مع الضَّعفِ في كلٍّ من راويه[٥] أو مع عَدَمِ الاتِّفاقِ أو مع النَّكارة[٦] أو مع الشُّذُوذِ أو مع العِلَّة.

والثَّالث: ما فُقِدَ فيه أيضاً مع وجود الشُّذوذ أو العِلَّة كالثلاثة الأول مع الشُّذوذِ وعَدَم اتِّفاق الراوي أو مع العِلَّة وضَعْف الرَّاوي أو مع العِلَّة

---

(١) هو يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور الحافظ السدوسي البصري ثم البغدادي، صاحب المسند الكبير المعلل، المتوفى سنة ٢٦٢هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٤١٠/١٦، وسير أعلام النبلاء ٤٧٦/١٢.

(٢) هو سليمان بن الأشعث بن شداد أبو داود السجستاني، صاحب «السنن» المتوفى سنة ٢٧٥هـ. تنظر ترجته في تهذيب الكمال ٣٥٥/١١، وسير أعلام النبلاء ٣٠٢/١٢.

(٣) وهو من رجال تهذيب الكمال ٢١٢/٢٦.

(٤) وهو من رجال تهذيب الكمال أيضاً ٢٥٩/٤.

(٥) في الأصل: «رواية»، ولا يستقيم المعنى.

(٦) في الأصل: «الستارة» خطأ، والصواب ما أثبتناه.

وجَهالةِ الراوي أو مع العِلَّة وعَدَم إتقان الراوي أو مع العِلَّة وراويه مَسْتُورٌ لم يَنْجَبر.

والرابع: ما فُقِدَ فيه الاتِّصال مع وُجود الشُّذوذِ والعلَّة كالثلاثة مع الشذوذِ والعِلَّة أو مع الشذوذ وعدم اتفاقِ الراوي.

والخامس: ما فُقِدَ فيه العَدَالة فقط وهو ما راويه وَضَّاعٌ أو مُتَّهمٌ أو مَتْروكٌ أو ضعيفٌ أو مَجْهولٌ.

والسادس: ما فُقِدَ فيه العَدَالة أيضاً مع وجودِ العِلَّة لمعلٌ راويه وَضَّاعٌ أو مُتَّهمٌ أو مَتْروكٌ أو ضعيفٌ أو مَجهولٌ.

والسَّابع: ما فُقِدَ فيه إتقان الراوي فَقْط وهو ما راويه عَدْلٌ مُغَفَّلٌ كثيرُ الخَطأ أو مَسْتورٌ لم يَنْجَبر.

والثامن: ما فُقِدَ فيه إتقان الراوي أيضاً مع وجود الشُّذوذِ والعِلَّة وهو شاذٌ مُعلٌّ راويه عَدْلٌ مُغَفَّلٌ كذلك أو مُعلٌّ فيه مُغَفَّلٌ أو مُعَلٌّ فيه مَسْتورٌ لم يَنْجَبر.

والتاسع: ما فيه شُذوذٌ مع وجودِ العِلَّة وهو شاذٌ مُعلٌّ وشاذٌّ فقط.

وروايةُ الضَّعيف خَلاَ المَوْضوع جائزةٌ في فَضَائلِ الأعمالِ والرَّقائقِ ونحوها، وكذلك والحالة هذه يجوزُ العَمَلُ به عند الجمهور. أمَّا ما جاءَ منه في الصفات الإلَهية والتَّحليلِ والتَّحريم ونحو ذلك فلا يجوزُ الاحتجاجُ به ولا روايتُهُ مع العِلْم به إلاَّ لبيان ضَعْفِه.

والاحتياطُ في رواية المُعَلِّ منه أنْ يكون بصيغةٍ لا تقتضي الجَزْم كيُرْوى ورُوِيَ وجاء، ونحو ذلك.

والبيت الثاني:

وطَرحُ دَمْعي بوضع الصَّدّ مُرْسَلَةٌ مُسَلْسلٌ غَيرُ مَقطوع بمَجْراه

«الطَّرْح» الرَّمْي، من طَرَحْت الشَّيء وبالشيء إذا رَمَيْته.

و«الوَضْع» في أحدِ معانيهِ حَطُّ الشيء وهو إنزالُه.

و«الصَّدُّ» من صَدَّ يصدُّ صدًّا وصُدوداً إذا صَدَفَ عن الشَّيء وأعْرَضَ

عنه فيما قاله ابن دُرَيْد[١] في «الجمهرة».

و«المُرْسلُ» من أرسَلْت الشَّيء إذا أطلقتُهُ.

و«المُسَلْسَل» المُتَّصلُ بالشيء ومنه سِلْسِلَة الحديد وغيره.

و«مَجراهُ» بالفَتْح مَصْدرٌ من جَرَى الدَّمع يَجْري مَجرى، وبالضم من أجريتُه أنا، واسم مَوْضع الجَرْي مَجْرى أيضاً بالفَتْح.

ومَعْنى البيت: إنَّ تَسَاقُط دَمْعي من أجْلِ إنْزالِ إعْرَاضكم عَنِّي ومُطْلقه مُتَّصلٌ بَعْضُهُ ببَعض لِمَجْراهُ غير مَقْطُوع.

وفي البَيْت من أنواعِ البَدِيع: المُطَابقة بين المُرْسَل والمُسَلْسَلِ.

ومنها الإيصال: وهو أنْ يتم معنى البَيْت تجويداً، فقولي: «مُسَلْسَلٌ غير مَقْطوعٍ» تَمَّ عندهُ معنى البَيْت ثم جاءت القافيةُ[٢]... معناها في تَجْويد مَعْنى البَيْتَ.

ومنها التَّوريةُ بمَطْرُوحِ الحديث والمَوْضوع والمُرْسلِ والمَقْطوعِ من أنواع الحديث.

فالأول: المَطْرُوحُ، وتَفَرَّد أبو عَبْدالله الذَّهبي[٣] فيما أعلمُ بتَلْقيبهِ هكذا[٤] وكأنَّه مأخوذٌ من قَوْلهم: فُلانٌ مَطْروحُ الحديث، وهذا هو إخبار المَتْروكين كعَمْرو بن شَمِر[٥] عن جابر الجُعْفي[٦] عن

---

(١) هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية أبو بكر الأزدي البصري صاحب التصانيف، المتوفى سنة ٣٢١هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٥٩٤/٢، وسير أعلام النبلاء ٩٦/١٥.

(٢) بعد هذا كلمة غير واضحة.

(٣) هو الحافظ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله، شمس الدين أبو عبدالله الدمشقي المعروف بالذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ. تنظر ترجمته في الوافي بالوفيات للصفدي ١٦٣/٢، وطبقات الشافعية للسبكي ١٠٠/٩، والدرر الكامنة للحافظ ابن حجر ٤٢٦/٣.

(٤) سماه الذهبي هكذا في كتابه الموقظة ص٣٤.

(٥) هو عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي المتروك الحديث. تنظر ترجمته في ميزان الاعتدال للذهبي ٢٦٨/٣.

(٦) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، قال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: ضعيف رافضي. وتنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٦٥/٤.

الحارث[١] عن عليّ[٢] رضي الله عنه وأمثال ذلك.

والثاني: المَوْضوعُ والمُراد به المَكْذُوبُ، وهو وما قَبْلَه من أقسام الضَّعيف، وهذا شَرُّها فلا يحلُّ روايتهُ مع العِلْم إلا لبيانِهِ.

والواضعون أصنافٌ؛ منهم مَنْ يَقْصدُ تَبْديل الأحكام فيَضَعُ في تَحْريم حَلاَلٍ أو تَحْليلِ حَرامُ، ومنهم مَنْ يَضَعُ الحديثَ نَصْراً لمَذْهبِهِ الخَبيثِ، أو لما أفتى به دليلاً، أو تكسُّباً به وتَحْصيلاً، أو تَدَيُّناً وحُسْبةً مُعْتقداً أنَّ ذلك قُرْبةً، وهم شَرُّ الأقسام وأجهلُ الأقْوام، وما وَضَعوهُ من الاختلافِ لا يَخْفى على الجَهَابذة الحُذَّاق.

قال أبو محمد عَبْدة بن سُليمان الكِلابي[٣]: قيل لابن المبارك[٤]: هذه الأحاديث الموضوعة؟ قال: يعيشُ لها الجَهابذَةُ[٥].

والثالث: المُرْسَلُ وهو مَرْفُوعُ تابعيٌ قَوْلاً أو فِعْلاً. فإنْ كان التابعيُّ كبيراً كقَيْس بن أبي حازم[٦] وأضْرابهِ فلا خِلافَ في تَسْمية مرفوعه مُرْسلاً.

---

(١) هو الحارث بن عبدالله الأعور الهمداني الكوفي، قال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف. وتنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥/٢٤٤.

(٢) هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) هو من رجال التهذيب، حيث روى له الجماعة، وقد توفي سنة ١٨٨هـ بالكوفة، فهو من أقران ابن المبارك. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٨/٥٣٠، وسير أعلام النبلاء ٨/٥١١.

(٤) هو عبدالله بن المبارك بن واضح المروزي أبو عبدالرحمٰن، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام، روى له الجماعة، توفي سنة ١٨١هـ بمدينة هيت وهو منصرف من الغزو. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٦/٢٤، وسير أعلام النبلاء ٨/٣٧٨.

(٥) الخبر رواه ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل ١/٣ عن أبيه عن عبدة به.

(٦) هو قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي أبو عبدالله الكوفي، مختلف في اسم أبيه، أدرك الجاهلية، وهاجر إلى النبي ﷺ ليبايعه فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق، وأبوه أبو حازم له صحبة، وقد روى الجماعة لقيس، وتوفي سنة ٩٧ أو ٩٨هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٤/١٠، وسير أعلام النبلاء ٤/١٩٨.

وإنْ كان صَغيراً كيحيى بن سعيد الأنصاري[١] فمُرْسَلٌ على المَشْهور، وقيل مُنْقَطِعٌ. وسَمَّى طائفةٌ ما يَسْقُط من إسنادِهِ راو فأكثر من أي مَوْضعٍ كان مُرْسلاً، وقيل من رَوى حديثاً عَمَّن لم يَسْمَعْهُ منه فهو مُرْسلٌ. وسَمَّى بعضُهم ما في إسنادِهِ مَجْهُولٌ مُرْسلاً، وليس بشيءٍ، فجَهَالةُ الراوي لا يَمْنَعُ اتِّصالَ مَرْويه.

والمُرْسل ضَعيفٌ لا يُحتجُّ به ما لم يَنْجَبر باتِّصال مِنْ طريقٍ أخرى أو إرسالٍ من وَجْه آخرَ، وكذا إذا أتاك بقول صحابيٍّ أو فِعْله أو فَتْوى أكثر العُلماء أو عُرِفَ راويه أنَّه لا يُرْسلُ إلا عن عَدْلٍ قُبلَ كما نَقَله البَيْهقي[٢] وغيرُه عن الشَّافعيِّ[٣] بنَحوه[٤].

أما مَراسيلُ الصَّحابة كابن عباس[٥] وابن الزُّبَيْر[٦] وغيرهما رضي الله عنهم فكالمَوْصُولِ حكْماً وصِحَّةً بشُروطها.

الرابع: المُسَلْسَلُ وهو مَتْنٌ جاءَ بإسنادٍ على صِفَةٍ واحدةٍ من قَوْلٍ أو

---

(١) هو الإمام الكبير قاضي المدينة الذي تفرع عنه طرق حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»، روى له الجماعة، وتوفي سنة ١٤٣هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٤٦/٣١، وسير أعلام النبلاء ٤٦٨/٥.

(٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي الخسروجردي، الفقيه الشافعي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٧٥/١، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨/٤.

(٣) هو الإمام العلم محمد بن إدريس بن العباس القرشي المكي الشافعي صاحب المذهب المتوفى سنة ٢٠٤هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٥٥/٢٤، وسير أعلام النبلاء ٥/١٠.

(٤) ينظر كلام الإمام الشافعي حول المرسل في كتابه «الرسالة» ٤٦١ ـ ٤٧١.

(٥) هو الصحابي الجليل عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ. توفي رضي الله عنه سنة ٦٨هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٥٤/١٥، وسير أعلام النبلاء ٣٣١/٣.

(٦) هو الصحابي الجليل عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أول مولود في الإسلام بالمدينة في قريش. توفي رضي الله عنه سنة ٧٣هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥٠٨/١٤، وسير أعلام النبلاء ٣٦٣/٣.

فِعْلٍ أو غيرهما، كقَوْلِ كلٍّ من رواتِهِ: سمعتُ فلاناً، أو حدثني وَشَبَّكَ بيديَ، أو حدثني يَوْم عيدٍ، وكحديث الدُّعاء عند المُلْتَزم[1] ورُؤْية الإجابة، وحديث فقيهٍ عن مِثْله، ودمشقيٍّ عن بَلَدِيه.

ويجيءُ مَوْصولَ التَّسلسل ومَقْطوع الأول أو الوَسَطِ أو الآخر وكُلٌّ يُسمَّى مُسَلْسلاً.

الخامس: المَقْطوع وهو مَوْقوفُ تابعيٍّ قَوْلاً أو فِعْلاً على المَشْهور، وقيل هذا في المُنْقطع أيضاً.

والبَيْت الثالث:

قد مَدَّ مَقْلُوبَهُ من جُرْحِ مُقلتهِ وشَذَّ تعديلُ مَن بالكفِّ ناداهُ

«مَدَّ» من قولهم مَدَّ اللَّهُ الأرضَ أي بَسَطَها.

و«الجَرْح» بالفَتْح مَصْدر جَرَحهُ وبالضَّمِّ اسم.

و«شَذَّ» يشِذُّ ويَشُذُّ بالكَسر والضَّمِّ شَذًّا وشُذُوذاً انفرد عن الجمهور ونَدَرَ.

و«التَّعْديل» من المَعْدَلةِ وهي السِّيْرة الحَسَنة.

و«الكفُّ» المَنْعُ عن الشَّيء وأيضاً كفُّ اليدِ.

ومعنى البيت: إنَّ مَقْلوبَ دَمْعي انْبَسَطَ بما يَمدُّ من جُرْحِ مُقْلَتي ومَنْ ناداني بالكَفِّ عن ذلك لا أقبل نداءهُ لأنه ليس بعَدْلٍ عندي ولا عند الجُمهور.

وفي البيت من أنواع البَدِيع: المُطَابقةُ بين الجَرْح والتَّعديل.

ومنها التَّرشيح، فقولَي «تَعْديلٌ» رَشَحَ قولي «مَقْلُوبه» والضَّمير في مَقْلُوبه لقولي في البَيْت قبل هذا «دَمْعي». ويحْصل التَّرشيح أيضاً بقولي «مُدَّ» فمَقْلُوبه دَمٌ وهو مناسب لذكر الجَرْح، وكذا المُقْلة والكَفّ بينهما مناسبٌ.

ومنها التَّورية بمَقْلوب الحديثِ، والجَرْح والتَّعديل، والشاذِّ من أنواع الحديث:

---

(١) الملتزم: ما بين الحجر الأسود وباب الكعبة المشرفة.

فالأول: المَقْلوبُ وهو مَتْنٌ رُويَ بإسنادٍ ليس لَهُ إما خطأ وإما تَعمُّداً، والثاني[١] يقع تارةً للاختبار كما فَعَله شُعْبة[٢] وغيرهُ، ومَنَع بَعضُهم منه وأنكره جدًّا، وتارةً للإغْراب، أو لغرضٍ مَذْموم فهو كالوَضْع، وهذه طريقةُ السُّراقِ كعَبَّاد الرَّاوجني[٣] ويحيى الحِمَّاني[٤] وأضرابهما. ويجيء القَلْبُ في المَتْن وهو قليلٌ كروايتهِ على وَجْهين كلٌّ منهما يُخالف الآخر حُكماً. ويجيء القَلْب أيضاً في الأسماء مثل محمد بن أبي داود المُنادي[٥] قاله البُخاريُّ: أحمد بنَ أبي داود[٦].

والثاني: الجَرْح والتَّعديلُ وعُدَّا نَوْعين، والأكثر على عَدِّهما نوعاً واحداً، وبهما يَظْهر قَبُول الراوي ورَدهِ فلا يُقْبلُ إلاّ خَبَر العَدْلِ، وحكى الخطيبُ[٧] في «الكفاية»[٨] إجماعَ أهلِ العِلْم عليه. فإنْ كان العَدْلُ حافظاً ذا ضَبْطٍ وإتقانٍ فهو الغايةُ.

والعَدْلُ: هو المُسْلمُ البالغُ العاقلُ السالمُ من سَبَبِ فِسْقٍ وخَرْم مُروءةٍ. ولا تُشْتَرطُ فيه الحريةُ ولا الذُّكوريةُ ولا البَصَرُ ولا العددُ ولا العِلْمُ بمعنى

---

(١) يعني: قوله تعمداً.

(٢) هو شعبة بن الحجاج بن الورد البصري، أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة ١٦٠هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٧٩/١٢، وسير أعلام النبلاء ٢٠٢/٧.

(٣) هو عباد بن يعقوب الرواجني، أبو سعيد الكوفي الشيعي، قال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك. وتنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٧٥/١٤.

(٤) هو يحيى بن عبدالحميد بن عبدالرحمٰن الحماني، قال عنه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث. وتنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤١٩/٣١.

(٥) هو محمد بن عبيدالله بن يزيد البغدادي، أبو جعفر بن أبي داود المنادي، من رجال التهذيب ٥٠/٢٦.

(٦) سماه هكذا في «صحيحه» ٢١٧/٦.

(٧) هو أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ مدينة السلام وغيرها من الكتب النافعة. توفي سنة ٤٦٣هـ. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان ٩٢/١، وسير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٨ وغيرهما.

(٨) الكفاية: ١٣٩ ـ ١٤٠.

الحديث أو فِقْهِهِ أو غريبه، فيُقْبلُ خبرُ العاري عن ذلك وخبر الواحد والأعمى والأنثى والعَبْدِ.

وشَرْطُ الضابط أنْ يكونَ يقظاً حافظاً للَفْظِهِ إنْ حَدَّثَ حِفْظاً، ضابطاً لما يُحَدِّثُ من كتابهِ نَظَراً، عالماً بما يَحيلُ المعنى روايةً، هذا فيمنْ تقدَّمَ، فأما في هذه الإعصار فيكفي في ضَبْطِ الراوي مع عدالتهِ تَقْييدُ سماعِهِ إما بخَطِّه أو بخطِّ ثقةٍ غيرِهِ وروايته إيَّاه من أصلهِ أو أصْلِ شيخهِ أو فرعٍ مُقابَلَ بذلك، وهذا تَرسُّلٌ من النُّقَّاد إلى حِفْظِ سِلْسِلَة الإسناد الذي أكرمَ اللَّهُ به هذه الأمة وتَتَشرَّف باتصالهِ الأئمةُ.

ويَثْبتُ كلٌّ من الجَرْح والتَّعْديل بواحدٍ على الصَّحيح وبالاستفاضةِ كمالكٍ وشُعبة وأضرابهما من المَشْورين بالأمانةِ والعَدَالةِ.

والصحيحُ قَبُول التَّعديل من غيرِ ذكرِ سببهِ بخلافِ الجَرْح.

والتَّعديلُ خاليةٌ غالباً عن ذكرِ الأسبابِ وهو مُوَافقٌ لاختيار جماعةٍ من الحُفَّاظ والأُصوليين أنَّه لا يجبُ ذكر سَبَب جَرْحٍ ولا تَعْديلٍ إذا كان المُتكلِّمُ عالِماً بصيراً.

وللتعديل ألفاظٌ: أعلاها ثقةٌ ثقةٌ، أو إمامٌ حُجَّةٌ، ونحو ذلك. وبعده أفراد لَفْظٍ مما تقدم. ثم كقولهم: صدوقٌ، أو لا بأس به. ثم كقولهم: مَحلُّه الصِّدقُ أو روَوا عنه. ثم كقولهم صالح الحديث.

وللجرح ألفاظٌ أسوؤها كذابٌ، أو وضاعٌ، أو دجالٌ، ونحو ذلك ثم كقولهم: متهمٌ، أو هالكٌ، أو ساقطٌ. ثم كقولهم: ضعيفٌ جدًّا، أو واهٍ بمرةٍ. وأخبارُ هذا الصِّنْفِ على مراتبهِ الثلاث لا يُقْبلُ احتجاجاً ولا غيرهُ. ودون ذلك قولهم: ضعيف، أو منكر الحديث، ونحو ذلك. ثم قولهم: فيه مَقالٌ، أو ليس بقويٍّ، أو هو لَيِّنُ الحديث، وأشباهُ ذلك. وإذا قيل في راو لَفْظٌ من ألفاظِ هذه المرتبةِ أو التي قبلها يُكتبُ حديثه للاعْتِبار كما ذكره أبو محمد بن أبي حاتم[1].

---

(١) هو عبدالرحمٰن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي. وقوله هذا في كتابه «تقدمة الجرح والتعديل» ٦/١.

ولا يُقْبلُ خَبَرُ المَجْهول عند الجمهور وهو مَجْهولُ العدالةْ ظاهراً وباطناً، مَعْروفُ العَيْنِ برواية عَدْلين. أما المَسْتُورُ وهو ظاهرُ العدالة خفيُّ الباطن فروايتُهُ محتجٌّ بها عند طائفةٍ، والمختارُ قبولُهُ فيما قاله بعض مَشْيخة مشايخنا، وحديثُ من جُهِلَ عَيْناً من غير الصحابة فلم يُعرف إلا من جهةِ راوٍ فقط لا يُقْبلُ على الصحيح.

ومَنْ كانت بدْعتهُ مُكفِّرة له لا يُقْبل خبرهُ، فإن كانت غيرَ مُكفِّرةٍ ففي قَبُولِ خَبَر صاحِبها خلافٌ؛ الأول: إن كان غيرَ داعيةٍ قُبلَ وإلا فلا، لكن خُرِّجَ في «الصحيح» عن بعض الدُّعاةِ إلى بدَعهم كعبدِالحميد بن عبدالرحمٰن الحِمَّاني[1] الراوي عن الأعْمَش[2] وغيرِهِ، وهو والد يحيى ذاك الحافظُ الضَّعيف.

ومن تَعمَّد كذباً ما على النبيِّ ﷺ رُدَّ خبرهُ أبداً. أما مُدَّعي سماعَ ما

---

(١) اتهم عبدالحميد الحماني بالإرجاء، وهي بدعة عقدية، حيث يقولون أي المرجئة: إن الإيمان مجرد الإقرار بالقلب وليس العمل من الإيمان، فالفاسق عندهم مؤمن كامل الإيمان وإن فعل ما فعل من المعاصي أو ترك ما ترك من الطاعات. وقد روى أبو عبيد الآجري عن أبي داود السجستاني أنه قال: كان «يعني عبدالحميد» داعية إلى الإرجاء.

ومع هذا فقد وثقه يحيى بن معين في عدة روايات عنه، وجاء عنه تضعيفه. وقال النسائي: ثقة، وقال مرة: ليس بالقوي، وضعفه ابن سعد والعجلي كما في تهذيب الكمال للمزي ٤٥٤/١٦، وميزان الاعتدال ٥٤٢/٢.

وإنما روى له البخاري في «صحيحه» حديثاً واحداً في فضائل القرآن باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن ٢٤١/٦ (٥٠٤٨) من روايته عن بريدة بن عبدالله بن أبي بردة عن جده أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال له: **«يا أبا موسى لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود»**. وهذا الحديث قد رواه مسلم في «صحيحه» ١٩٣/٢ (٧٩٣) (٢٣٥) من طريق أخرى عن أبي بردة عن أبي موسى، ومن أجل هذا قال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ص٥٨٤ معقباً: فلم يخرج له «يعني البخاري» إلا ما له أصل، والله أعلم.

(٢) هو سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي الأعمش، المتوفى سنة ١٤٨هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٧٦/١٢، وسير أعلام النبلاء ٢٢٦/٦.

لم يَسْمع ونحوه فليس من هذا بل هو كَذِبٌ مُجَرَّدٌ كالكذب في غيرهِ يُقْبَلُ خبرهُ إذا تاب عند الجُمْهور.

والثالث: الشاذُّ وهو عند الشَّافعي: مَرْويُّ ثقةٍ خالَفَ فيه الناسَ[١]. وقيل: ما انفردَ به ثقةٌ ولم يَكن لمَرْوِيهِ أصلٌ بمتابع للثقة. وقيل: ما تفرَّدَ به راوٍ فإنْ كان ثقةً قُبلَ تفرده وإلا فلا. والمختارُ عندَ ابن الصَّلاح[٢] وغيرِه أنَّ المُنْفرد بمروي إنْ كان ثقةً مُتْقناً ولم يكن فيما رواه مخالفةٌ لمرويِّ غيرِه فشاذٌ مَقْبولٌ، ومنه أفراد «الصحيحين». وإن كان فيه مخالفةٌ لمرويِّ مَنْ هو أحفظُ منه وأضبطُ فشاذٌّ مَرْدودٌ. وإنْ كان ثقةً قريباً من دَرَجة المُتْقنِ فحسنٌ ما انفردَ به. وإن كان غيرَ ضابط ولا مُتْقن كان ما انفردَ به ضعيفاً.

فالشاذُّ المَرْدُودُ قسمان: الفَرْدُ المُخالفُ، والفَرْدُ الذي ليس في راويهِ من الثِّقة والضَّبْط ما يَجْبرُ تَفرُّدهُ.

البيت الرابع:

دَمْعي مَع العَيْنِ حُزْناً صارَ مُؤتَلِفاً ... فيها اختلافُ كَراها قَلَّ مَسْراهُ

«الدَّمْع» ماءُ العَيْن، يقال: دَمَعَت العَيْنُ بالفتح ودَمِعَت بالكسر أيضاً تَدْمعُ بالفتح دَمَعاً بالتحريك وبالسكون أيضاً سالَ ماؤُها.

و«الحُزْن» بالضم وسكون الزاي وبالفتح مُحَرَّكاً أيضاً ضِدَّ السُّرور.

و«الكَرَى» النُّعاس.

و«المَسْرَى» مِنْ قولهم: سَرَيتُ وأسْرَيتُ أيضاً سُرًى ومَسْرًى إذا سِرْت ليلاً.

ومعنى البيت: إنَّ دَمْعي ائتلفَ مع العينِ لدوامِ مَسِيْلهِ مِما بي من عَدَمِ السُّرور وتَردُّدِ النُّعاسِ بها ليلاً قليلٌ.

وفي البيتِ من أنواع البَدِيع: الاحْتِراسُ وهو مجيءُ لَفْظِ الاحتراس عن الالتباسِ أو للرَّدِّ عن فَهْم غَيْر القَصْد كقولي «حُزْناً» لأنَّ الدَّمْع يكونُ من فَرَحٍ ومن حُزْنٍ، فلو لمْ أقُل «حُزْناً» لالتبسَ سببُ نُزولِ الدَّمع. ومنها

---

(١) ذكره ابن الصلاح في مقدمته ص١٧٣.

(٢) المقدمة ص١٧٩.

الاشتراك وهو مجيء لفظ مُشْتَرَكٍ بين مَعَانٍ ثم يجيءُ لَفْظٌ يدلُّ على المعنى المَقُولِ من ذلك اللَّفظ المُشْتَرك، فالعَيْنُ تُطْلَقُ على الباصرةِ وعَيْنِ الماء ومَطَرٍ لا يُقْلعُ أياماً والجاسوسِ والذَّهَب، وكل يَحْتَملُ أنْ يُرادَ في البيت؛ فالأول ظاهرٌ، الثاني والثالث ائتلافُ الدَّمْع عَيْنَ الماءِ تَشْبيهاً بها في جرَيانها أو في تتابع المَطَرِ، والرابع أنَّ سببَ الدَّمع وجودُ الجاسوسِ فكأنَّه مُؤتلفٌ معه إذا رُويَ سَقَطَ الدَّمْعُ، والخامس أنَّ الدَّمْعَ أحمر فلو وُضِعَ على ذَهَبٍ كان بينهما اختلافٌ من حُمْرةِ لَوْنهِ. ثم قلتُ بعدُ: «فيها اختلافُ كَرَاها»، فدَلَّ على أنَّ المراد العَيْنُ الباصرةُ.

وفيها التَّرشيح بالكَرَى مع العَيْن فَكَرى العَيْن الجارية حَفْرها.

ومنها التَّورية بالمُؤْتَلِفِ والمُخْتَلِفِ من أنواع الحديثِ وهو ما يأتَلِفُ خَطَّاً ويَختلفُ نُطْقاً وضَبْطاً. وهذا فَنٌّ جليلٌ ذو اتِّساعٍ وغالبُهُ لا يُدْرَكُ إلا بالنَّقْلِ والسَّماع.

ويأتي في الأسماءِ والأنْسابِ والكُنى والألقاب والأماكنِ والأصْقاع، كأسِيْد بالفتح وكسر السِّين المهملة تليها مُثنَّاة تحت ساكنة ثم دَال مُهْمَلة عِدَّةٌ منهم: عَتَّاب بن أسِيْد الأموي الصَّحابي أمير مكة[١]. وبضم أوله وفتح ثانيه أُسيد بن حُضَيْر الصَّحابي[٢] وطائفة. وكذلك لكن بتشديدِ المُثَنَّاة تحت وكسرها أسَيِّد بن عَمْرو بن تميم جَدُّ القبيلةِ[٣][٤].

والأَيْليُّ بفتح الهمزة وسكون المُثَنَّاة تحت ثم لامٌ مكسورة تَليها ياءُ النَّسب

---

(١) هو صحابي أسلم يوم الفتح، واستعمله النبي ﷺ على مكة حين انصرف عنها بعد الفتح وسنّه عشرون سنة. روى له الأربعة، وتوفي سنة ١٣هـ. تنظر ترجمته في الاستيعاب ١٠٢٣/٣، والإصابة ٤٥١/٢.

(٢) هو أحد النقباء الإثني عشر ليلة العقبة، وكان أسلم قديماً. روى له الجماعة، وتوفي سنة ٢٠هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٤٦/٣، وسير أعلام النبلاء ٣٤٠/١، والإصابة ٤٩/١.

(٣) ذكره ابن حزم في جمهرة أنساب العرب ٢١٠.

(٤) ينظر باب أسيد وأُسيد وأُسيِّد في: إكمال ابن ماكولا ٥٣/١ ـ ٧٤، والمشتبه للذهبي، وتوضيح المشتبه للمؤلف، وتبصير المنتبه لابن حجر ١٥/١ ـ ١٨.

مَنْ يُنْسب إلى أيْلَة المدينة التي على ساحل البَحْر المتصل بالقُلْزم[١] مما يلي الشام وفيهم كثرةٌ منهم: عُقَيْل بن خالد الأَيْلي[٢]. وبضم الهمزة ومُوَحَّدة مضمومة مع تشديد اللام نسبةً إلى أبلَّة البَصْرة بلدةٌ على شاطىء دِجْلة في زاوية الخليج الذي يدخل إلى البَصْرة نُسِبَ إليها خَلْقٌ منهم: شَيْبان بن فَرُّوخ الأبُلِّي[٣] شيخ مُسْلم وأبي داود. وبفتح الهمزة ممدوداً وكسر المُوَحَّدة وتخفيف اللام نسبةً إلى آبل السُّوق، قريةٌ بوادي بَرَدَى من أعمال دمشق منها: الحُسين بن عامر بن أحمد ابن خُرَاشة المقرىء[٤] شيخٌ لعبدالعزيز الكِتَّاني[٥]. وبفتح أوله والمُوَحَّدة معاً مَقْصوراً الفَرَج بن أبَلَه الأبَلي شيخٌ لأبي طاهر السِّلفي[٦][٧].

والأَيْكي كالأول إلا أنَّه بكافٍ بدل اللام محمد بن أبي بكر بن محمد الأَيْكي الفارسي فقيه شافعي المَذْهب كان قُبَيْل السبع مئة[٨].

---

(١) هو البحر الأحمر.

(٢) هو الراوي عن ابن شهاب الزهري، ثقة روى له الجماعة. وتوفي سنة ١٤٤هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٠/٢٤٢.

(٣) هو رجل صدوق ورُمي بالقدر. توفي سنة ٢٣٥ وقيل: ٢٣٦هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٢/٥٩٨.

(٤) هكذا نسبه إلى جده، وهو الحسين بن محمد بن الحسين بن عامر بن أحمد أبو طاهر الجزري المقرىء المعروف بابن خراشة، إمام جامع دمشق. شيخ ثقة نبيل يميل إلى مذهب أبي الحسن الأشعري. توفي سنة ٤٢٨هـ. تنظر ترجمته في تاريخ دمشق ١٤/٣٠٩، وتاريخ الإسلام ٩/٤٤٧.

(٥) هو الإمام الحافظ أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد بن محمد بن علي الكتاني الدمشقي، المتوفى سنة ٤٦٦هـ. تنظر ترجمته في تاريخ دمشق ٣٦/٢٦٢، والمنتظم ٨/٢٨٨، وسير أعلام النبلاء ١٨/٢٤٨.

(٦) هو الإمام العلاَّمة المحدث المعمر أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السِّلفي، المتوفى سنة ٥٧٦هـ. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان ١/١٠٥، وسير أعلام النبلاء ٢١/٥، والوافي بالوفيات ٧/٣٥١.

(٧) ينظر باب الأيلي والأبلي في: إكمال ابن ماكولا ١/١٢٦ ـ ١٣٠، والمشتبه للذهبي، وتوضيح المشتبه للمؤلف، وتبصير المنتبه لابن حجر ١/٣٣ ـ ٣٤.

(٨) شيخ موصوف بالذكاء وحلّ المشكلات، وكان معظماً في نفوس كثير من العلماء. توفي سنة ٦٩٧هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الإسلام ١٥/٨٦٥ وفيه: «الأيحي» بدل «الأيكي»، والبداية والنهاية ١٣/٣٧٤، والنجوم الزاهرة ٨/١١٣.

ومن ذلك أبو حَمْزة بالحاء المهملة المفتوحة تليها ميمٌ ساكنة ثم زاي مفتوحةٌ ثم هاء كثيرٌ. وبجيم وراء أبو جَمْرة نَصْر بن عِمْران الضُّبَعي[١] صاحب ابن عباس رضي الله عنهما.

ومن ذلك بيْر بمُوَحَّدةٍ مكسورةٍ ثم مُثَنَّاة تحت ساكنة ثم راء لَقَبُ محمد بن عيسى بن عبدالعزيز الصُّوفي[٢] حَدَّث عن الدَّارقطني وغيره، وبمُثَنَّاة فوق ثم مُوَحَّدة مفتوحتين ثم راء، تَبَر لَقَبُ أبي إبراهيم إسحاق بن محمد بن إبراهيم البُخاري[٣] عن خَلَف بن عامر وغيره ذكره أبو القاسم بن مَنْدة[٤] وبمُثَنَّاة أيضاً بَدَل الموحدة، تَتَر لَقَبُ جماعةٍ.

ومن ذلك حُرَار بحاء مهملة مَضْمومةٍ ثم راء تليها ألفٌ ثم راء اسم أكماتٍ[٥] (بين)[٦] الضباب وعَمْرو بن كِلاب[٧]. وبكسر أوَّله حِرَارُ سَعْد سِقايةٌ جعلها للمسلمين سَعْد بن عُبادة[٨] رضي الله عنه. وبخاء معجمة وتشديد الراء الأولى الخَرَّار وادي الحجاز نصب على الجُحْفَة له ذكر في المغازي[٩]. وبالتخفيف وزائين جَبَلٌ أحمر لغنيّ[١٠]، وأيضاً اسم مكان في

---

(١) روى له الجماعة، وتوفي سنة ١٢٨هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٦٢/٢٩.
(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في كتاب نزهة الألباب في الألقاب ١٣٩/١.
(٣) كذلك ١٤٤/١ لكن قيده الحافظ «تِبْر» بكسر أوله وسكون الموحدة.
(٤) هو الحافظ المحدث المصنف أبو القاسم عبدالرحمٰن بن محمد بن إسحاق العبدي الأصبهاني. المتوفى سنة ٤٧٠هـ. تنظر ترجمته في المنتظم ٣١٥/٨، وسير أعلام النبلاء ٣٤٩/١٨، وذيل طبقات الحنابلة ٢٦/١.
(٥) الأكمات: واحدها «أكَمَة» وهي التلُّ أو الموضع الذي يكون أشد ارتفاعاً مما حوله، كما في القاموس المحيط.
(٦) ما بين الحاصرتين إضافة منا.
(٧) ذكر هذا الموضع ياقوت في معجم البلدان ٢٢٩/٢.
(٨) هو سيد الخزرج وأحد النقباء الإثني عشر في بيعة العقبة. له ذكر في غير موضع من الصحيحين وروى له الأربعة، وتوفي سنة ١٦هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٧٧/١٠، وسير أعلام النبلاء ٢٧٠/١، والإصابة ٣٠/٢.
(٩) ذكره ياقوت في معجم البلدان أيضاً ٤٠٨/٢.
(١٠) هكذا في الأصل، ولم أقف عليه. وفي معجم البلدان ٤٣٢/٢: «الخزاز: جبل لبني غاضرة خاصةً».

ناحية مَنْعِج على يسار طريق البَصْرة إلى المدينة[١].

وفي هذا النَّوع مُصَنَّفاتٌ من أجمعها وأوضحها كتابي المُسمَّى «بتوضيح المُشْتَبه» في ثلاث مجلدات.

البيت الخامس:

والقَلْبُ مُتَّفِقٌ بالوَجدِ مع فِكَرٍ ... لو فُرِّقت في الوَرى عادوا بشَكْواهُ

«الوَجْدُ» هنا الحُزْنُ.

و«الفِكَرُ» واحدهُ الفِكْر بكسر الفاء، ويُقال بفتحها مع سكون الكاف، وهو ما وَقَعَ بخُلْدِ الإنسانِ وقلبِهِ، الواحد فِكْرةٌ وفِكَرٌ قاله ابن دُرَيْد في «الجَمْهرة».

و«الوَرَى» في أحدِ مَعَانيهِ الخَلْقُ.

و«الشكوى» هنا المَرضُ.

ومعنى البيت: إنَّ القَلْبَ لا يَخْلُو مع حُزْنهِ من فِكْرةٍ لو أصابت الخَلْقَ رَجَعُوا يَشْتكون مما أشتكيه.

وفي البيت من أنواعِ البَديعِ: الغُلُو وهو الإتيانُ بما يَسْتَحيلُ وقوعُهُ وهو ظاهرٌ في البَيْت.

ومنها المُطابَقَةُ بين الاتِّفاقِ والافتراقِ.

ومنها التَّرْشيح فقولي «بشكواهُ» رَشَحَ قولي «عادوا» وكذلك «عادوا» رَشَحَ قولي و«القَلْب». وكذلك «الشكوَى» مع «الوَرَى»، والوَرَى في أحد معانيهِ داء يُفْسِدُ الفُؤاد.

ومنها التَّوْريةُ بالمُتَّفقِ والمُفْتَرقِ من أنواع الحديثِ. وهو المُتَّفقُ لَفْظاً وربما المُفْتَرقُ مُسَمًّى وحُكْماً كأنسِ بن مالكٍ نَسَبهُ الأنصاريُّ[٢]، والكَعْبيُّ[٣]

---

(١) ذكره ياقوت أيضاً ٤٣٢/٢.

(٢) هو خادم النبي ﷺ وروى عنه أحاديث كثيرة. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٥٣/٣، والإصابة ٧١/١.

(٣) هو أنس بن مالك الكعبي روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً: «**إن الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة**». روى له الأربعة هذا الحديث. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٧٨/٣، والإصابة ٧٢/١.

صحابيان، ووالد مالكٍ الإمام[١]، وشَيْخٌ كوفيٌّ[٢] حَدَّث عن الأعمش، وشيخٌ حِمْصِيٌّ، وراوٍ يُكْنَى أبا سعيد حَدَّثَ عن عبدالرحمٰن ابن مَنْدَة.

ومنه قسمٌ وهو أن يَتَّفِقَ اثنان في نسبٍ إلى أبٍ عَدَداً ويفترقان زَمَناً ومَدَداً.

ومنه ما يَتَّفقُ مُثَنَّاهُ ويختلفُ معناهُ كجَوّابٍ جاء اسماً ولَقَباً فالاسم جَوَّابُ بن عُبَيْدالله التَّيْميُّ الكوفيُّ[٣] رَوَى عنه مِسْعَر وغيرهُ. واللَّقَبُ مالك بن كَعْب رئيس بني كلاب لَقَبهُ جَوَّاب[٤]، وأمثاله كثيرٌ.

البيت السادس:

تَلْخيصُ حالي بَدا للنَّاسِ مُشْتَبهاً ونِسْبَتي باطِناً تَكْرارُ ذِكْراهُ

«التَّلْخيصُ» الشَّرْحُ.

و«بَدَا» ظَهَرَ.

و«المُشْتَبه» المُشْكل.

و«النِّسْبة» بكسر النون وتُضم العَزو من قولهم: عَزَوْته إلى أبيه أعْزوه عَزْواً وعزيته أيضاً لُغةً فصيحةً أعزيه عزياً إذا نسبته إليه.

و«التكرار» التفعال من كَرَّرتُ الشيء تَكْريراً وتِكْراراً إذا رَدَّدتُه، والتكرار بكسر أوله اسم وبالفتح مَصْدرٌ.

و«الذِّكرى» بالكسر من قولهم: ذكرتُه بلساني وبقَلْبي ذِكْراً إذا لم تَنْسَه.

ومعنى البيت: إنَّ شَرْحَ حالي ظَهَرَ للناس مُشْكلاً وأنا في باطنِ الأمرِ

---

(١) هو أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي. روى عنه ابن شهاب الزهري وابنه الإمام مالك. تنظر ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري ٢ /الترجمة ١٥٨٢، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢ /الترجمة ١٠٣٩.

(٢) هو أنس بن مالك الصيرفي الكوفي. تنظر ترجمته في الجرح والتعديل ٢ /الترجمة ١٠٣٨، وموضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب ٤٥٧/١.

(٣) راو صدق رُمي بالإرجاء. روى له البخاري في كتاب «القراءة خلف الإمام» حديثاً واحداً تعليقاً والنسائي في «مسند علي» حديثاً واحداً أيضاً. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٥٩/٥.

(٤) ذكره ابن ماكولا في الإكمال ١٦٨/٢، وذكره معه غير الذي أورده المؤلف ممن يسمى جوّاب.

مَنْسوبٌ إلى تَكْرار ذِكْر المَحْبُوبِ، وذلك يَشْهَدُ أنّي مُحبٌّ في ظاهرِ الأمرِ، وسرِّه لأنَّ من أحبَّ شَيْئاً أكثرَ من ذكرِهِ.

وفي البيتِ من أنواعِ البَديع: المُطابَقَةُ بين بدا وباطناً[١].

ومنها الإيضاح فقولي «ونسبتي» إلى آخره إيضاحُ ما أشكَلَ من شرح حالي عند الناسِ.

ومنها التَّدليل وهو المجيء بلَفْظٍ تامٍّ المعنى ثم يُردف بلَفْظٍ يَقْتَضي معنى آخر فيَكْمُلُ به المُرادُ، فقولي «تلخيصُ حالي بَدَا للناسِ» تامُّ المعنى ثم أرْدَفتُه بقولي «مُشْتَبهاً» رَشَحَ[٢] قولي «تلخيص» ورَشَحَ أيضاً قولي «بَدَا».

ومنها التَّوْرية بتَلْخيصِ المُتَشابهِ والمَنْسُوبين إلى خِلافِ الظَّاهرِ من أنواعِ الحديث، ومثالُ الأول محمد بن سِيْرين الإمام المَشْهور[٣]، ومحمد بن شِبْرين[٤] بالمعجمة والمُوَّحدة تَثْنيةُ شِبْر[٥]. وسُرَيج بن النُّعْمان[٦] بالسِّين المهملة والجيم شيخُ البخاري، وشُرَيْح بن النُّعمان[٧]

---

(١) بعد هذا بياض في الأصل.

(٢) هكذا في الأصل، وكأن في الكلام سقط.

(٣) هو من أئمة التابعين، يقال: إنه رأى ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ. روى له الجماعة، وتوفي سنة ١١٠هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٤٤/٢٥، وسير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤.

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن شبرين، ويقال: محمد بن عبدالرحمٰن بن شبرين الأندلسي المتوفى بعد سنة ٥٣٠هـ. وهو مترجم في توضيح المشتبه للمؤلف والإعلام له ص٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٥) تنظر هذه المادة في: المشتبه للذهبي ص٣٨٣، وتوضيح المشتبه للمؤلف، وتبصير المنتبه لابن حجر ٧٠٨/٢ ـ ٧٠٩.

(٦) هو سريج بن النعمان بن مروان الجوهري البغدادي، وأصله من خراسان. روى له البخاري والأربعة. وتوفي سنة ٢١٧هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٨١٢/١٠، وسير أعلام النبلاء ٢١٩/١٠.

(٧) هو شريح بن النعمان الصائدي الكوفي، ضعيف الحديث. روى له الأربعة. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٥٠/١٢، وميزان الاعتدال ٢٦٩/٢.

بالمعجمة والحاء المهملة تابعيٌّ مَشْهورٌ[١]. وأبو عَمْرو الشَّيْباني بالمعجمة سَعْد بن إياس التابعي[٢]، وأبو عَمْرو السَّيْباني[٣] بالمهملة تابعي أيضاً حَدَّثَ عنه ابنُه يحيى[٤]، وأمثلتُهُ كثيرةٌ. ولأبي بكر الخطيب فيه مُصَنَّفٌ كبيرٌ[٥].

وأما الثاني فهو مَنْ نُسِبَ إلى شَيءٍ ظاهرهُ غَيْرُ مُرادٍ، وهو على أقسام كسُليمان التَّيمي[٦] نَزَلَ في بني تَيْم، وخالد الحَذَّاء[٧] لم يَحْتَذِ نَعْلاً قَطُّ وإنَّما كان يَجْلسُ إلى حَذَّاءٍ فنُسِبَ إليه فيما قاله يزيد بن هارون. وعُدَّ فيه من نُسِبَ إلى الجَدِّ كأحمد بن حنَبْل[٨] وخَلْقٍ. ومن نُسِبَ إلى الأم كابن

---

(١) تنظر مادة سريج وشريح في: إكمال ابن ماكولا ٢٧١/٤، والمؤتلف والمختلف للدارقطني ١٢٦٨/٣، والمشتبه للذهبي، وتوضيح المشتبه للمؤلف، وتبصير المنتبه لابن حجر ٧٧٨/٢ ـ ٧٧٩.

(٢) هو من أهل الكوفة، أدرك زمان النبي ﷺ ولم يره. وقد روى له الجماعة. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٢٥٨/١٠، وسير أعلام النبلاء ١٧٣/٤.

(٣) من أهل فلسطين، مشهور بكنيته. وهو عم الإمام الأوزاعي. روى له البخاري في «الأدب المفرد» ولم يرو له الجماعة في كتبهم. تنظر ترجمته في تاريخ دمشق ١٠١/٦٧، وتهذيب الكمال ١٣٢/٣٤.

(٤) تنظر مادة السيباني والشيباني في: المؤتلف والمختلف للدارقطني ١٣٩٩/٣، والمشتبه للذهبي، وتوضيح المشتبه للمؤلف، وتبصير المنتبه لابن حجر ٨١٩/٢.

(٥) هو تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم. طبع بعناية سكينة الشهابي في دمشق عام ١٩٨٥م. ولأبي بكر الخطيب أيضاً كتاب: تالي تلخيص المتشابه، وقد طبع أيضاً، حققه الشيخ مشهور حسن آل سلمان وأحمد الشقيرات، ونشرته دار الصميعي عام ١٩٩٧م.

(٦) هو سليمان بن طرخان، أبو المعتمر التيمي البصري. روى له الجماعة. وتوفي سنة ١٤٣هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥/١٢، وسير أعلام النبلاء ١٩٥/٦.

(٧) هو خالد بن مهران، أبو المنازل البصري الحذاء. رأى أنس بن مالك الصحابي. روى له الجماعة، وتوفي سنة ١٧٢هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٧٧/٨، وسير أعلام النبلاء ١٩٠/٦.

(٨) هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي، الإمام المبجل، صاحب المذهب.

الحَنَفية[١] وآخرين. ومن نُسِبَ إلى التَّبَنِّي أو الحِلْفِ. ومن تَخْتَلَفُ الروايةُ في نَسَبِهِ فيُظَنُّ أنَّه اثنان كعُرْوة بن الجَعْد البارقي ويُقال: ابن أبي الجَعْد[٢] وخَلْقٍ.

البيت السابع:

لَعَلَّ وَصْلاً بِهِ رَفْعٌ لِمُنْقَطِعٍ يُزِيلُ مُعْضَلُ أمْرٍ فِيهِ أَلْقَاهُ

«لعلَّ» كلمةُ شَكٍّ وطَمَعٍ وإشْفاقٍ ومِنَ الثاني التي في البيتِ وهي لتَقْريبِ الحاجةِ، فيما ذكره أبو عبدالله الرازي في «مُخْتَصر العَيْن».

و«الوَصْل» ضِدَّ الهِجْرانِ منْ وَصَلَ الشَّيءَ بالشَّيءِ إذا جَمَعَهُ.

و«الرَّفْعُ» ضِدَّ الخَفْضِ وتَقْريبكَ الشَّيءَ من الشَّيءِ.

و«المُنْقَطِعُ» المُتَخَلِّف.

و«المُعْضَلُ» من الأمرِ الذي لا يُهْتَدَى لوَجْهِهِ، ومنه عَضَّلَ في الأمرُ وأعْضِلَ أي اشْتَدَّ وغَلُظَ.

ومعنى البيتِ: أطْمَعُ بتِكْرَاري ذِكْر الحبيبِ لأنْ أنالَ منه وَصْلاً فإنِّي مُتَخَلِّفٌ ليزُولَ ما اشتدَّ بي مما ألقاه فيه.

وفي البيتِ من أنواع البديع: المُطابقةُ بين الوَصْل والقَطْع.

ومنها الالْتِفات فهو في البيتِ من الغَيْبةِ إلى الحُضُور، فقولي «لِمُنْقَطِعٍ» ثم قولي «ألقاهُ» أي أنا ويكون إيهاماً وهو التَّوْرية إذا جَعَلْنا ألْقاهُ من إلْقَاءِ الشَّيء أي ألْقى المَحْبُوبُ المُعْضَلَ من أمرِ الشَّوْقِ إليه ونحوهِ.

ومنها التَّرشيح فقولي «ألْقاه» رَشَحَ قولي «رَفَعَ»، ورَشَحَ أيضاً قولي «يُزيلُ».

---

(١) هو محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، وأمه خولة بنت جعفر بن قيس من بني حنيفة، وهي من سبي اليمامة الذين سباهم أبو بكر الصدِّيق، فنسب إليها. روى له الجماعة. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٤٧/٢٦، وسير أعلام النبلاء ١١٠/٤.

(٢) هو من صحابة رسول الله ﷺ. وقد استعمله عمر بن الخطاب على قضاء الكوفة فسكنها. روى عن النبي ﷺ أحاديث. روى له الجماعة. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥/٢٠، والإصابة ٤٧٦/٢.

ومنها التَّوْريةُ بالمَوْصُولِ والمَرْفوعِ والمُنْقَطعِ والمُعْضَلِ من أنواعِ الحديث، فالأولُ: المَوْصولُ ويُقال له المُتَّصلُ أيضاً وهو مَتْنٌ مَرْفُوعٌ أو مَوْقُوفٌ سَلِمَ سَنَدُهُ من الانقطاع، وما جاء عن التابعين سُمِّيَ كذلك مُقَيَّداً هكذا: مُتَّصلٌ إلى الحَسَنِ[١].

والمَرْفوعُ قولُ النبيِّ ﷺ أو فِعْله، سواءٌ كان مُتَّصلاً أو غيرِهِ. ومنه قولُ صحابيٍّ: مِنَ السُّنَّةِ كذا أو أمِرْنا بكذا ونحو ذلك. ومنه قولُ الراوي عن الصحابيِّ: رَفَعَهُ أو روايَةً أو نحو ذلك. ومنه تَفْسيرُ صَحابي اقْتَرنَ بذِكْر سَبَبِ النُّزولِ.

ووجوه السَّببِ المَرْفُوعةِ الأقوالُ والأفعالُ والتَّقْريرُ والسُّكوتُ عن الإنكار بعد الاطِّلاعِ عليه، ولي في ذلك:

قولُ النبيِّ ﷺ فِعْلُهُ تَقْريرُ أمَّتِهِ ... سُكوتُهُ عالِماً هَذِي هي السُّنَنُ

والمُنْقَطعُ هو المشْهورُ: ما سَقَطَ من إسنادِهِ راوٍ غَيْرَ الصَّحابي، كقَتادة[٢] عن أبي هُريرة. والفَرْقُ بينَهُ وبين المَقْطُوعِ أنَّ المَقْطوعَ قولُ تابعيٍّ أو فعلُهُ، وسُمِّي مَوْقُوفُ تابعيٍّ، وعَبَّر الشافعيُّ وغيرُهُ بالمَقْطُوعِ عن المُنْقَطعِ.

وأما المُعْضَلُ: فما سَقَطَ من إسنادِهِ اثنان فأكثرَ من مَوْضعٍ واحدٍ. وأجودُهُ بلاغاتُ مالكٍ. وقيل: إنَّ قولَ المُصَنِّفين: قال رسولُ الله ﷺ كذا، مِنْ قَبيلِ المُعْضَلِ[٣].

---

(١) يعني: الحسن البصري.

(٢) هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري. روى عن أنس بن مالك وعبدالله بن سرجس، ولم يلق غيرهما من الصحابة فيما قاله أبو حاتم الرازي «الجرح والتعديل ٧ /الترجمة ٧٥٦» وعليه فروايته عن بقية الصحابة تعد منقطعة. وينظر المراسيل لابن أبي حاتم ١٦٨.

(٣) وسماه الخطيب البغدادي في بعض كلامه مرسلاً، على مذهب من يسمي كلَّ ما لا يتصل مرسلاً. تنظر مقدمة ابن الصلاح ١٤٩.

البيت الثامن:

فقد وَقَفْتُ بهَمٍّ مُسْنَدٍ لِجَوَى فَرْدٍ أرُوم لَه نَسْخاً برُؤْياه

«الوَقْفُ» و«الوقوف» الثَّباتُ، يُقال: وَقَفَ يَقِفُ وُقُوفاً إذا ثَبَتَ ووَقَفْتُهُ أنا وَقْفاً.

و«الهمُّ» الحُزْن.

و«الجَوَى» الحُرْقَةُ وشِدَّةُ الوَجْد مِنْ عِشْقٍ أو حُزْنٍ، يُقال منه جَوِيَ الرَّجل بالكسر فهو جَوٍ مثل ذوٍ، ومنه قيل للماءِ المُتَغيِّرِ المُنْتن: جوٍ قاله الجوهريُّ. وقال ابن دُرَيْد: جَوِيَ الرجلُ وغيرُهُ يَجْوَى جَوًى شَدِيداً إذا تطاوَلَ مَرَضُه، قاله في «الجمهرة».

و«أرُومُ» أطْلُبُ.

و«النَّسخ» إبْطالُ شيءٍ وإقامة شيءٍ آخر مقامَهُ.

و«الرؤيا» فُعْلَى من رأى في منامهِ رؤياً.

ومعنى البيت: ثُبُوتُ الحُزْنِ عندي مُتَّصلٌ بحُرْقَةٍ وشِدَّةِ وَجْدٍ، وأنا طالبٌ لذلك إنزالُهُ برُؤيا المَحْبُوب ولو مناماً.

وفي البيت من أنواع البديع: المُطابَقَةُ بين وَقَفتُ وأروم لأنَّ الوَقْف الثَّبات، والرَّوْم في أحدِ مَعْنييه حركةٌ مُخْتَلَسةٌ.

ومنها التَّرشيح فقولي «نَسْخاً» رَشَحَ قولي «وَقَفتُ» فالنَّسْخُ الإبطالُ والإزالةُ، والوَقْفُ الثَّبات.

ومنها التَّوْرية بالمَوقوف والمُسْنَدِ والفَرْدِ والنَّاسخِ والمَنْسُوخ من أنواعِ الحديث:

فالأول: قولُ صحابيٍّ أو فعلُهُ غيرُ مضافٍ لعَصْرِ النُّبوةِ سواء كان مُتَّصلاً أو مُنْقَطعاً أو رُفِعَ من طريق أخرى، ويُقال فيمَنْ دُون الصحابي مُقيداً كهذا: مَوْقوفٌ على ابن سيرين[1] ونحوه.

والثاني: المُسْنَد وهو ما اتَّصَلَ إسنادهُ بين راويهِ وبين من أُسْنِدَ

---

(١) يعني: محمد بن سيرين البصري التابعي.

عنه، إلا أنَّ أكثرَ استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسْنِدَ عن النبيِّ ﷺ خاصةً قاله أبو بكر الخطيب[١]، وقيل فيه غيرَ هذا. والمُسْنَد مأخوذٌ من السَّنْدِ وهو ما قابَلَكَ مما عَلا عن سَفْح الجَبَلِ، فكأنَّ راويه عَلا به رَفْعاً إلى مُنْتَهاهُ، أو يكون من قَوْلهم: فلانٌ سَنَدُ بني فُلانٍ إذا كان مُعْتمدَهم في أمورهم، فإذا جاءَ الحديثُ مُسْنَداً اعتَمَدَ عليه الحافظُ حُكْماً بما يليقُ به.

والثالث: الفَرْد وهو مُطْلَقٌ ومُقَيَّدٌ، فالمُطْلَقُ ما انْفَرَدَ به راوٍ على ما تَقَدَّمَ في حُكْم الشاذِّ. والمُقَيَّدُ تارةً يكونُ بتَفَرُّدِ راوٍ عن آخر، مثل لم يَرْوِهِ عن فُلانٍ إلا فَلانٌ، أو: لم يَرْوِهِ عن فُلانٍ ثقةٌ سوى فلانٌ. وتارةً يَنْفَرِدُ به أهلُ بلدةٍ، أو يَنْفَرِدُ أهلُ بَلْدةٍ بسُنَّةٍ. ولأبي داود السِّجِسْتاني[٢] في هذا كتاب «التَّفرُّد»[٣].

والرابع: الناسخُ والمَنْسُوخُ وهو من الفُنُونِ المهمةِ التي لا يُدْركها إلا فُحُولُ الأئمةِ. وأصْلُ النَّسْخِ الزَّوالُ، ويجيء زوال: انعدام كنَسَخَتِ الرِّيحُ الآثارَ، وزوال: انتقال كنَسَخَتُ الكتابَ.

وحَدُّه الاصطلاحي أنَّ النَّسْخَ رَفْعُ حكم شَرْعيٍّ بخطابٍ. فيخرجُ بالرفع بيانُ المُجْمل، وبالحكم المُباحُ الأصليُّ، وبالشَّرعي خَبَرُ صحابيٍّ شاهَدَ النَّسْخ، فإنَّه لا يكون نَسْخاً وإنْ حَصَلَ التَّكْليفُ بإخبارهِ لمن لم يكن بلغه قَبْلَ ذلك، ويُفْهمُ مِنَ الشَّرْعي تَعَلُّقَ الحُكْم بالمَحْكُوم عليه فيخرج بذلك تَخْفيفُ الصلاةِ من خمسين إلى خمسٍ ليلةَ الإسراء[٤] لعدم تَعلُّقهِ بالأمةِ المَحْكوم عليهم لعدمِ بلاغِهِ إلا بعد التَّخْفيفِ. ويُفْهم مِنَ الحَدِّ أنْ

---

(١) في الكفاية ٥٨، وذكره ابن الصلاح في مقدمته ١١٩.

(٢) هو سليمان بن الأشعث السجستاني الإمام الحافظ صاحب «السنن» المتوفى سنة ٢٧٥هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٥٥/١١، وسير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٢.

(٣) هو كتاب: تفرد أهل الأمصار بالسنن.

(٤) حديث فرض الصلاة وتخفيفها رواه البخاري في صحيحه ٩٧/١ (٣٤٩) و١٩١/٢ (١٦٣٦) و١٦٤/٤ (٣٣٤٢)، ومسلم ١٠٢/١ (١٦٣) من طريق أنس بن مالك عن أبي ذر الغفاري.

يكونَ حُكْمان سابقٌ وهو المرفوع وبذَا يَخْرجُ التَّخْصيصُ المُتَّصلُ بالتكليفِ كـ «**لا تَلْبسُوا القُمُصَ ولا السَّراويلاتِ ولا الخِفَافَ إلا أنْ يكونَ رجلٌ ليس له نَعْلان فليلبس الخُفَّين**»[(١)] ففيه حكمان: المَنْعُ من لُبْس الخُفَّين والجوازُ، ولا يُسمى نَسْخاً بل بَيَاناً لما تقَدَّم من اتِّصاله بالتكليفِ، والحكم الثاني متأخرٌ وهو الرافِعُ وبه يَخْرجُ انتهاءَ الحكم بانتهاءِ الوَقْتِ كـ «**لا صلاةَ بعد الفَجْر حتى تَطْلُعَ الشَّمْسُ**»[(٢)] فالمَنْهيُّ عنه مُؤقتٌ وبطُلُوع الشَّمْسِ يَنْقضي وَقْتهُ، والتَّوقيتُ يَمْنَعُ النَّسْخَ. ويُفْهَمُ من الحَدِّ أنْ يكون النَّسْخُ بخِطابٍ؛ لأنَّ الحكمَ يَنْقَطعُ بموتِ المكلَّفِ، والموتُ مُزيلٌ للحكم لا ناسخ له، وكذا الجُنُون ونحوه يُزيلُ التَّكْليفَ، ويُفْهَمُ منه أيضاً أنَّ الحُكْمين شَرْعيّان، وبذلك يَخْرجُ شَيْئان: لا نَسْخَ بالعَقْلِ على الصحيح كمن سَقطَ له عُضْوٌ يجبُ غَسْلُهُ لا يُقال نُسِخَ عنه غَسْلهُ بل زال الحكمُ بزَوَال سَبَبِهِ. ولا نَسْخَ بالإجماعِ لأنَّه مُنْعَقدٌ بعد وفاةِ النبيِّ ﷺ إلا أنْ يَتَضمن الإجماعُ ناسِخاً فيكون النَّسْخُ بدليل الإجماع لا بنَفْسه، والله أعلمُ.

ومُعْظَمُ أدلَّةِ النَّسْخ أربعةٌ: النَّصُّ النبويُّ كحديثِ: «**كنتُ نَهَيتكُم عن زيارةِ القُبور فَزُوروها**... الحديثَ»[(٣)] والتاريخُ ونَصُّ صحابيٍّ والإجماعُ على تَرْكِ عَمَلٍ بحديثٍ كحديثِ قَتْلِ العائد في الرابعةِ إلى شُرْبِ الخَمْرِ[(٤)].

---

(١) هو حديث لباس المحرم، وهو مخرج في الصحيحين، البخاري ١/٤٥ (١٣٤) و٢/١٦٨ (١٥٤٢) و٣/١٩ (١٨٣٨)، ومسلم ٢/٤ (١١٧٧) (١) من طريق نافع عن ابن عمر.

(٢) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٣/٧ و٥٩ و٧١، والبخاري في صحيحه ٢/٧٧ (١١٩٧) و٣/٥٦ (١٩٩٥)، وابن ماجة (١٢٤٩) من طريق قزعة مولى زياد عن أبي سعيد الخدري.

(٣) الحديث أخرجه أحمد في المسند ٥/٣٥٠ و٣٥٥ و٣٥٦، ومسلم ٣/٦٥ (٩٧٧) (١٠٦) و٦/٨٢ (١٩٧٧) (٣٧)، وأبو داود (٣٢٣٥) و(٣٦٩٨)، والنسائي في المجتبى ٤/٨٩ و٧/٢٣٤ و٨/٣١٠ من طريق عبدالله بن بريدة عن بريدة بن الحصيب.

(٤) ولفظه: «**من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه**»؛ أخرجه أحمد في المسند ٤/٩٥ و٩٦ و١٠٠، وأبو داود (٤٤٨٢)، والترمذي (١٤٤٤)، وابن ماجة (٢٥٧٣)، والنسائي في الكبرى (٥٢٩٧)، وابن حبان (٤٤٤٦) من طريق ذكوان أبي صالح عن معاوية بن أبي سفيان، به وهو حديث صحيح.

وحَكَى ابنُ حَزْمٍ[١] عن عبدالله بن عَمْرو بن العاص رضي الله عنه أنَّه عَمِلَ بالحديث.

البيت التاسع:

وأبْهِمُ أمْري وعُلْيا رُتْبَتي نَزَلَت وَجْداً بمَن صافَحَ الأَبْدالُ يُمْناهُ

«المُبْهَم» من الأمور المُسْتَغْلَقُ الذي لا مَأْتَى له.

و«العُلْيَا» فُعْلا من العُلُوّ، وكذلك العلياء بالفتح والمدّ.

و«الرُّتْبَةُ» والمَرْتبَةُ المَنْزِلةُ.

و«نَزَلتْ» استَقَرَّتْ من قولهم نَزَلَ في مَوْضعِ كذا.

و«الوَجْدُ» هنا الغِنَى.

و«المُصافَحَةُ» وَضْعُ الإنسانِ صَفْحَ كَفِّهِ بصَفْح كَفِّ إنْسانٍ آخرَ، وصَفْحُ الكَفِّ وَجْهُهُ.

و«الأَبْدالُ» أولياءُ الله، لا تَخْلُوا الدُّنيا منهم إذا مات واحدٌ أبْدَلَ الله مكانَهُ آخرَ. رَوَى الإمام أحمد في «مُسْنده»[٢] من طريق شُرَيْح بن عُبَيْد، قال: ذُكِرَ الشامُ[٣] عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقالوا: الْعَنْهم يا أميرَ المؤمنين. قال: لا، إنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**الأبْدالُ يكونُون في الشام وهم أربعونَ رجلاً كلَّما ماتَ رجلٌ أبْدلَ الله مكانَهُ رجلاً فيُسْقى بهمُ الغَيْثُ، ويُنْتَصرُ بهم على الأعداءِ، ويُصْرَفُ عن الشَّام[٤] بهمُ العَذَابُ**». شُرَيْح وُثِّقَ أدرك عليًا، وقيل: لم يَسْمَعْ منه[٥]، وقد تابَعَهُ أبو الطُّفَيْل[٦] وعبدُالله بن زُرَيْر الغافقي وغَيْرهما عن عليّ رضي الله عنه بمعناهُ.

---

(١) في «الإحكام في أصول الأحكام».

(٢) المسند ١/١١٢.

(٣) في مسند أحمد: أهل الشام.

(٤) في مسند أحمد: أهل الشام.

(٥) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١/٢٨٩ وجزم بانقطاعه حيث قال: «وهذا منقطع بين شريح وعلي فإنه لم يلقه».

(٦) هو عامر بن واثلة الليثي الصحابي. ومن طريقه رواه ابن عساكر في تاريخه ١/٢٩٦.

وحَدَّثَ عيسى بن يونس السَّبيعي عن هشام عمَّن سَمَعَ الحسن[١] يقول: لن تَخْلُوَ الأرضُ من سَبْعين صِدِّيقاً هم الأبْدَالُ لا يهلك منهم رجلٌ إلاَّ أخْلِفَ مكانهُ مثلُهُ، أربعون بالشام وثلاثون في سائِرِ الأرَضين.

ورَوى ابن أبي خَيْثَمةَ في «تاريخه» عن عُثمان بن عطاء الخُراساني عن أبيه قال: الأبْدالُ أربعون إنساناً. قلت: أربعون رَجُلاً؟ قال: لا تَقُلْ أربعين رَجُلاً، قُلْ أربعين إنساناً لعل فيهم نِساءً[٢].

وفي ذِكْرِ الأبْدالِ أحاديثُ كثيرةٌ غالبُها لا تقومُ به الحجة وبَعْضُها مَوْضوعٌ.

وواحدُ الأبْدالِ بَدِيْلٌ، وهو أحدُ ما جاء على فَعِيْل وأفعال، وهو قليلٌ، ومنه شَرِيفٌ وأشرافٌ، ويَتيمٌ وأيتامٌ، وفَنِيقٌ وأفْناقٌ، والفَنِيقُ الفَحْلُ من الإبلِ.

و«اليُمْنَى» اليدُ اليمنى خلافُ اليُسْرَى.

ومعنى البيت: إنَّ أمْري اسْتُغْلِقَ ظاهرُهُ وأُعْيَيَ، وأما باطنُه فمَنْزلتي ارْتَفَعتْ وعُلْيَاها اسْتَقَرَّتْ وثَبَتتْ غِنًى بالمَحْبوب الذي صافَحَ أولياءَ الله تبركاً بيُمْنِه يُمْناهُ.

وفي البيت من أنواع البَدَيع: التَّرْشيحُ فقولي: «نَزَلَتْ» رَشَحَ قولي «وعُلْيَا».

ومنها التَّوْهيمُ وهو مجيءُ لَفْظٍ يُوهِمُ غَيْرَ المُرادِ كقولي «وعُلْيَا رُتْبَتي نَزَلت» ظاهرُهُ مَفْهومٌ والمُرادُ كما أشَرْتُ إليه أنَّ عُلْيَا رُتْبَتي اسْتَقَرت وثَبَتتْ غنًى بالمَحْبُوبِ لما حَصَلَ من الشَّرَفِ والخَيْراتِ بمَحَبَّتِهِ، يقال: نَزَلَ في مَوْضعِ كذا أي استَقَرَّ به لأنَّه تجاوَزَ مَنْزلةً إلى مَنْزلةٍ. و«الوَجْدُ» هنا الغِنَى، من قولهم: وَجَدتُ في المالِ جِدَةً ووَجْداً بفتح أوله وضمه.

ومنها التَّورْية بالمُبْهَمِ والعالي والنازلِ والمُصافَحةِ والأبْدالِ من أنواعِ الحديثِ:

---

(١) هشام هو ابن عروة بن الزبير بن العوام القرشي. والحسن هو ابن أبي الحسن البصري. وقد ساق الحافظ ابن عساكر هذا الخبر في تاريخه ٢٩٨/١.

(٢) رواه ابن عساكر في تاريخه ٢٩٩/١ من طريق ابن أبي خيثمة، به.

فالأول: المُبْهَمُ ويكون في الرُّواةِ وهو الأكثرُ وفي قضايا ونحوها، وهو أصْعَبُ بَيَاناً من الأول كحديثِ قَيْسٍ[١]: «رأيتُ يَدَ طَلْحة[٢] شَلاَّء وَقَى بها النبيَّ ﷺ»[٣] فأيُّ يَدِهِ هي وفي أي مكانٍ منها أُصيبَتْ، جاء مُبَيَّناً من طريق إبراهيم بن محمد بن طَلْحة قال: أُصيبت إصبعُ طَلْحة البُنْصر من اليُسْرَى من مِفْصَلها الأوسطِ فشُلَّت[٤]. ومِنْ أشكلِ أمثلةِ الأول حديث أبي عُبَيْدة بن حُذَيْفة بن اليمان عن عَمَّتِهِ، قالت: «دَخَلتُ على رسولِ الله ﷺ في نساءٍ، فإذا سِقاءٌ مُعَلَّقٌ يَقْطُرُ وعليه الحُمَّى... الحديثَ»، حُذيفةُ له أخواتٌ أدركن النبيَّ ﷺ منهنَّ المذكورةُ في هذا الحديث مُبْهَمةٌ وهي فاطمة، جاء مُصَرَّحاً بها في رواية حُصَيْن عن أبي عُبَيْدة عن عَمَّته فاطمة فذكر الحديث[٥].

والثاني: العالي والنَّازل، فالعالي أقسامٌ منها القريبُ من النبيِّ ﷺ إسناداً، ومنها القريبُ من إمام من الأئمة، ومنها العُلُوُّ بتَقَدُّم وفاةِ راوٍ على آخرَ وإنْ تساوَيا فيما رَوَياهُ، ومنها العُلُوُّ، فيما بين وفاةِ الشيخ والتَّحْديثِ عنه. وأعلى ما وَقَعَ بين سَماعِ راوٍ وتَحْديثِهِ تسعون سنةً كأبي القاسم البَغَوي[٦] قديماً،

---

(١) هو قيس بن أبي حازم الأحمسي الكوفي.

(٢) هو طلحة بن عبيدالله بن عثمان القرشي التيمي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ١/١٦١، والبخاري ٥/٢٧ (٣٧٢٤) و٥/١٢٥ (٤٠٦٣)، وابن ماجة (١٢٨)، وابن حبان (٦٩٨١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم به.

(٤) ذكر هذه الرواية الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٧/١٠٤ .لكن فيه: «مفصلها الأسفل» بدل «الأوسط».

(٥) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٦/٣٦٩، والنسائي في الكبرى (٧٤٩٦)، والطبراني في الكبير ٢٤ /حديث (٦٢٩) من طريق حصين وهو ابن عبدالرحمٰن بن عمرو الأنصاري عن أبي عبيدة، به. وإسناد الحديث حسن.
وأخرجه أيضاً النسائي في الكبرى (٧٤٨٢) و(٧٦١٣)، والطبراني في الكبير ٢٤/ حديث (٦٢٦) و(٦٢٧) و(٦٢٨) و(٦٣٠) من طريق حصين بن عبدالرحمٰن، به من غير تصريح باسم عمته.

(٦) هو عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان البغدادي، الحافظ الحجة مسند وقته. مولده سنة ٢١٤هـ، وتوفي سنة ٣١٧هـ وقد تجاوز عمره المئة عام. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ١١/٣٢٥، والمنتظم لابن الجوزي ٦/٢٢٧، وسير أعلام النبلاء ١٤/٤٤٠.

وأحمد بن أبي طالب الحَجَّار[١] أخيراً. وذكرَ أبو الحَجَّاج المِزِّي[٢] أنَّه مات شيخُ شيخِهِ قَبْلَ أنْ يُولَدَ هو فسماعُهُ من شيخهِ عالٍ.

ومنها العُلُوُّ المَعْنوي وإنْ كان نازلاً من حيث العددِ كحديث إمامٍ عن إمامٍ إلى مُنْتَهاهُ.

وأجلُّ العالي حديثٌ إلٰهيٌّ صحيحُ الإسنادِ قليلُ عَدَدِ رواتِهِ. أما ما علا وفي رواتهِ كذابٌ فهو نازلٌ لا يُفْرحُ به وأقولُ:

إذا أحْبَبْتَ تَخْريجَ العَوالي ... عن الرَّاوينَ حَقِّقْ ما أقولُ
نُزولٌ عن ثِقاتٍ عُلُوٌّ ... عُلُوٌّ عن ضِعافِهم نُزولُ

والنَّازلُ ضِدَّ العالي على جُلِّ مراتِبِهِ.

والثالث: المُصافَحَةُ والإبْدالُ ونحوهما المُوافَقَةُ والمُساواةُ:

فالمُصَافحةُ أنْ يكون بين شَيْخِكَ في حديثٍ فصاعِداً وبين صحابيٍّ من الرواةِ عدد ما بين مُصَنِّفِ أحدِ الكتبِ المَشْهورةِ وبين الصحابيِّ، فكأنَّك صافحت ذاك وأخذت عنه ذاك الحديثِ. فإنْ اتَّفَقَ ذلك لك كانت مُسَاواةً.

والبَدَلُ أنْ تَرْوي حديثاً من رواية شيخِ شيخِ المُصَنِّفِ من طريقٍ هي

---

(١) هو المعروف بابن الشحنة. شيخ مشهور معمر. ولد سنة ٦٢٢هـ تقريباً، وتوفي سنة ٧٣٠هـ وقد تجاوز عمره المئة عام. تنظر ترجمته في معجم شيوخ الذهبي ١١٨/١، ومعجم شيوخ السبكي رقم (١٥)، والدرر الكامنة ١٥٢/١، وشذرات الذهب ٩٣/٦.

وفي معجم شيوخ السبكي: «إنه سمع صحيح البخاري في سنة ثلاثين وست مئة وحدث بقطعة من أوله في سنة ثلاثين وسبع مئة فبين سماعه وإسماعه مئة سنة» فهذا إن ثبت فهو يفوق المدة التي ذكرها المؤلف بعشرة سنين.

(٢) هو الإمام الحافظ المتقن أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمٰن بن يوسف الدمشقي المزي، صاحب التصانيف النافعة. المتوفى سنة ٧٤٢هـ. تنظر ترجمته في معجم شيوخ الذهبي ٣٨٩/٢، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٩٥/١٠، ومعجم شيوخ السبكي رقم (١٦١)، والدرر الكامنة ٢٣٣/٥.

أقلُّ عدداً من طريقك إلى المُصَنِّف فتَلْقَي طريقُك وطريقُ المُصَنِّفِ في شيخ شيخهِ. فإنْ الْتَقيا في شيخِ المُصَنِّف سُمِّي مُوافقةً. وقد تَقَعُ المُوافقةُ أو البَدَلُ بلا عُلُوٍّ.

البيت العاشر:

فَمَنْ يُغَرِّب لَوْمِي فيه مُشْتَهِرٌ بِنُكْرِهِ لَو يَعِزُّ اللَّومُ أمْضاهُ

غريبُ الكلام بعيدُهُ الذي يُسْتَظرفُ، مشتقٌ من الغُرْبِ وهو البُعْد في أحدِ معانيهِ، ومنه قولهم: هل من مُغَرِّبَة خَبَرٌ بتشديد الراء المكسورة وتفتح أي هل من خَبَر حَدَثَ غَرِيباً طَرِيفاً.

و«اللَّوْم» العَذْلُ.

و«المُشْتَهر» الواضحُ. و«النُّكْرة» من قولهم: نَكُرَ الأمرُ بضم الكاف نُكرةً فهو نَكير إذا اشتَدَّ وصَعُبَ، والاسم النَّكَر بالفتح محركاً.

و«يَعِزُّ» من قولهم: عَزَزْتُ عليه أي كَرُمْتُ عليه.

و«أمضاه» أنفَذَهُ.

ومعنى البيت: مَنْ لامني بكلام يُسْتَظْرَفُ لِيُميلَني عن هَوى المَحْبوبِ عندَهُ شدةٌ وصُعوبةٌ عُرِفَ بها ويَمْنعُ إمضاءَ لَوْمِه إياي عَدَمَ عِزَّتِهِ عليَّ وكرامتِهِ عندي.

وفي البيت من أنواع البَدِيع: التَّرْشيح فقولي «بنكرهِ» رَشَحَ قولي «مُشْتَهر»، وكذلك «مُشْتَهِرٌ» رَشَحَ قولي «يُغَرِّب».

ومنها التكرار لقولي في صدر البيتِ: «لَوْمي» وفي عجزِهِ «اللَّوْم» بمعنى واحد.

ومنها التَّوْرية بالغريبِ والمَشْهُور والمُنْكرِ والعَزِيزِ من أنواعِ الحديث:

فالأول: الغريبُ وهو على نوعين غريبُ الألفاظ لُغةً وغريبُ الحديث اصطلاحاً. وأول من صَنَّفَ في الأول النَّضْر بن شُمَيْل[1]، وقيل: أبو عُبَيْدة

(١) أحد الأعلام، وهو من أهل البصرة ونزل مرو. روى له الجماعة. وتوفي سنة ٢٠٣هـ. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣٩٧/٥، وتهذيب الكمال ٣٧٩/٢٩، وسير أعلام النبلاء ٣٢٨/٩.

مَعْمَر بن المُثَّنى[١] ثم النَّضْر ثم الأصمعي[٢] ثم أبو عُبَيْد القاسم بن سَلاَّم[٣] وهلم جَرًّا. وأجودُ تَفْسيرِ غريبِ الألفاظ ما جاء في صُلْبِ الحديثِ مَرْفُوعاً أو غيره.

وأما **الثاني**: فهو ما انفرَدَ به راوٍ. ويجيءُ صحيحاً وغيرَ صحيح. وتارةً تكون الغرابةُ سَنَداً ومَتْناً، وتارةً تكون في بعض السَّنَدِ، وتارةً في بعض المَتْنِ، فمثالها في بعض السَّنَدِ ما قال إبراهيمُ بن راشد: حدثنا أبو حُذَيْفَة[٤]، قال: حدثنا سُفيان[٥]، عن عَمْرو بن دينار، عن سالم، عن ابن عُمر، عن عائشة رضي الله عنهما، قالت: «**كنتُ أُطيِّب النبيَّ ﷺ بعدما يَرْمي الجَمْرَة قبل أنْ يَفيضَ بالبيت**». لم يقل أحدٌ ممن رَوَى هذا الحديث عن سالم عن ابن عُمر إلا أبو حُذَيْفة تَفَرَّدَ به إبراهيم بن راشد عنه، قاله الدارقطني. ورواه قَبيصة والفريابيُّ[٦] عن الثَّوريِّ فلم يَذْكرا ابنَ عُمر[٧] وهو الصوابُ فيما قاله أبو بكر الخطيب.

---

(١) أحد أعلام أهل البصرة. توفي سنة ٢٠٩هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٣٣٨/١٥، ووفيات الأعيان ٢٣٥/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٤٥/٩.

(٢) هو عبدالملك بن قريب بن عبدالملك الأصمعي، حجة الأدب، وهو من أهل البصرة أيضاً. توفي سنة ٢١٥ أو ٢١٦هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ١٥٧/١٢، ووفيات الأعيان ١٧٠/٣، وسير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠.

(٣) إمام كبير، صاحب التصانيف المشهورة والعلوم المذكورة. توفي سنة ٢٢٤هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٣٩٢/١٤، وسير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٠، وقد نقل الخطيب في تاريخه ٣٩٤/١٤ عن ابن درستويه النحوي أنه قال: «وكتاب غريب الحديث أول من عمله أبو عبيدة معمر بن المثنى وقطرب والأخفش والنضر بن شميل، ولم يأتوا بالأسانيد وعمل أبو عدنان النحوي البصري كتاباً في غريب الحديث وذكر فيه الأسانيد وصنفه على أبواب السنن والفقه إلا أنه ليس بالكبير. فجمع أبو عبيد عامة ما في كتبهم وفسره وذكر الأسانيد».

(٤) هو موسى بن مسعود النهدي البصري، من رجال التهذيب.

(٥) هو الثوري.

(٦) قبيصة هو ابن عقبة بن محمد السوائي الكوفي. والفريابي هو محمد بن يوسف بن واقد.

(٧) وكذلك رواه عن الثوري: مؤمل بن إسماعيل عند الإمام أحمد في المسند ١٠٦/٦. =

ومثالُ غرابةِ بعض المَتْنِ ما رواه أبو قِلابَة عبدالملك بن محمد، فقال: حدثنا بشْر بن عُمر، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عُمر رضي الله عنهما: أنَّ رسولَ الله ﷺ فَرَضَ زكاةَ الفِطْرِ صاعاً من تَمرٍ أو صاعاً من شَعِيرٍ أو صاعاً من أقِطٍ أو صاعاً من زَبيبٍ على كلِّ حُرٍّ وعَبْدٍ رَجُلٍ أو أُنثى من المُسْلمين. لم يذكر القَعْنبي[١] ولا عامةُ أصحاب مالك عنه في هذا الحديث الأقِطَ والزَّبيبَ، وكذا رواه بإسقاطِهما أيوبُ السَّخْتياني[٢] وآخرون عن نافع، وإنَّما جاء ذِكْرُهما في روايةِ مالك عن زيد بن أسْلم عن عياض بن عبدالله عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه مَرْفُوعاً به[٣].

والثاني: المَشْهُور وهو عام كحديث: «**كُلُّ مَعْروفٍ صَدَقَةٌ**»[٤] وحديث أم مَعْبَدٍ[٥]. وخاصٌّ مَعْرفتُه بالمحدِّثين كحديث سُليمان التَّيْمي عن أبي

= وأخرجه أيضاً الحميدي (٢١٢)، وابن خزيمة (٢٩٣٨) من طريق سفيان بن عيينة. وأخرجه أحمد ١٠٧/٦، والنسائي في المجتبى ١٣٦/٥، وابن خزيمة (٢٩٣٤) من طريق حماد بن زيد؛ كلاهما (سفيان بن عيينة وحماد) عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبدالله عن عائشة، به ليس فيه ابن عمر.

(١) هو عبدالله بن مسلمة، ومن طريقه أخرجه مسلم ٦٨/٣ (٩٨٤) (١٢)، وأبو داود (١٥٩٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٤/٢.

(٢) ومن طريق أيوب السختياني أخرجه أحمد ٥/٢، والبخاري ١٦٢/٢ (١٥١١)، ومسلم ٦٨/٣ (٩٨٤) (١٤)، والترمذي (٦٧٥)، والنسائي في المجتبى ٤٦/٥ و٤٧، وابن خزيمة (٢٣٩٣) و(٢٣٩٥) و(٢٣٩٧).

وقد أخرجه ابن خزيمة أيضاً (٢٤١١) من طريق عبدالله بن شوذب عن أيوب السختياني عن نافع، به. وذكر فيه الأقط والزبيب. وانظر تفاصيل الحديث في كتاب التمهيد لابن عبدالبر ٣١٢/١٤.

(٣) وهو عند مالك في الموطأ (٧٧٤ برواية الليثي)، ومن طريق مالك أخرجه البخاري ١٦١/٢ (١٥٠٦)، ومسلم ٦٩/٣ (٩٨٥) (١٧).

(٤) الحديث مخرج في الصحيحين؛ أخرجه البخاري ١٣/٨ (٦٠٢١) من حديث جابر بن عبدالله الأنصاري رضي الله عنه. وأخرجه مسلم ٨٢/٣ (١٠٠٥) من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٥) هي عاتكة بنت خالد الخزاعية، أخت حُبيش بن خالد الصحابي، وهي بكنيتها أشهر. =

مِجْلَز[١] عن أنسٍ رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قَنَتَ شَهْراً بعد الركوع، الحديث، خُرِّج في «الصحيحين»[٢] وله رواةٌ عن أنس غير أبي مِجْلَز وكذلك عن أبي مِجْلَز غير التَّيْمي، رواه محمد بن عبدالله الأنصاري وغيرُهُ عن التيمي.

ويجيء المَشْهور متواتراً وغير مُتَواترٍ؛ والأول كخبرٍ رواهُ عددٌ يحصل العِلْمُ بصِدْقهم ضَرُورةً نَقَلوهُ عن مثلهم كذلك إلى مُنْتهاه، مثاله حديثُ المَسْحِ على الخُفَّين صَرَّحَ بتواترِهِ ابن عبدالبرِّ[٣] وغيرُه.

والثالث: المُنْكرُ وهو ما انفردَ به راوٍ ضعيفٌ. وقد يُعَدُّ تفرُّد الصَّدُوق مُنْكراً ومعناهُ معنى الشاذِّ كما تقدم.

والرابع: العزيزُ وهو ما انفردَ به اثنان أو ثلاثةٌ عن راوٍ ممن يُجْمَعُ حديثُه، فإنْ رواه عنه أكثر سُمِّي مَشْهوراً فيما ذكرهُ أبو عبدالله بن مَنْدة[٤] وغيرُهُ ويجيء كالذي قبله صحيحاً وغيرَ صحيح.

البيت الحادي عشر:

ولا اعـتِـبـارَ بـهِ لَـو كـانَ شـاهِـدُهُ مُـتـابـعَ الـصَّـبِّ فـيـمـا فـيـهِ بَـلْـواهُ

«الاعتبار» من العِبْرةِ بالشَّيء وهو تَدَبُّرهُ وتأمُّلهُ وقد قيل: إنْ لم تناجك إخباراً ناجتك اعتباراً.

= والمصنف يشير هنا إلى حديث نزول النبي ﷺ عندها لما هاجر إلى المدينة، وما حصل من مسحه ضرع الشاة وحلبها. والحديث أخرجه الطبراني في الكبير (٣٦٠٥)، والحاكم في المستدرك (٩/٣)، وأبو نعيم في الدلائل (٢٣٨)، وابن عبدالبر في الاستيعاب ١٩٥٨/٤، والبغوي في شرح السنة (٣٧٠٤) من طريق حزام بن هشام عن أبيه عن جده حبيش بن خالد، به. قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» ١٨٨/٣: وقصتها «يعني أم معبد» مشهورة مروية من طرق يشد بعضها بعضاً.

(١) هو لاحق بن حميد السدوسي البصري.

(٢) البخاري ٣٢/٢ (١٠٠٣) و١٣٦/٥ (٤٠٩٤)، ومسلم ١٣٦/٢ (٦٧٧) (٢٩٩).

(٣) ينظر كلامه حول الحديث في التمهيد ١٣٤/١١.

(٤) هو الحافظ الجوال أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن منده العبدي الأصبهاني. المتوفى سنة ٣٩٥هـ. تنظر ترجمته في أخبار أصبهان لأبي نعيم ٣٠٦/٢، والمنتظم لابن الجوزي ٢٣٢/٧، وسير أعلام النبلاء ٢٨/١٧.

و«الشَّاهد» في واحد معانيه من قولهم: شَهِدَ له بكذا أي أدَّى له شهادةً. وقد يُعَبَّر بالشَّهادة عن الإقرار وقوله تعالى: ﴿شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧] أي: مُقرِّين.

و«المتابع» من قولهم: تابَعْتُ فلاناً على كذا متابعةً وتِباعاً إذا جِئْت بمِثْل قولهِ أو عملهِ.

و«الصَّبُّ» في أحدِ معانيهِ من قولهم: صَبَّ يَصَبُّ بالفتح صَبَابةً فهو صَبٌّ أي عاشقٌ مُشْتاقٌ، والصَّبابةُ رقَّةُ الهَوَى وحرارةُ الشَّوْق.

و«البَلْوَى» واحدٌ كالبليةِ والبلاءِ والجَمْع البَلاَيا معروفٌ.

ومعنى البيت: إنَّه لا عِبْرَة بمن يُغرِّب اللَّوْم ولو كان مَنْ يُشْهَدُ له بصِدْقِ لَوْمهِ أو يُقَرُّ بذلك مُتابعاً للمُحبِّ في صبابتِهِ ذا بَلْوَى كبَلْواهُ.

وفي البيت من أنواع البَدِيع: التَّكْميلُ لأنَّ مَعنى البيت يصِح عند قولي «مُتابع الصَّبِّ»، أي لا عِبْرَة باللاَّئِم ولو كانَ مُؤدِّي اللَّوْم معه متابعاً للمُحِب في رقَّةِ هواهُ وشِدَّةِ اشتياقِهِ، فلو اقتصرتُ على هذا كان كافياً، ثم أردفتُهُ بما يفيدُ معنى زائداً أي ولو كان مُؤدِّي اللَّوم مع صبابتِهِ ذا بَلْوى من الهَوَى كالصَّبِّ لا عِبْرةَ بلَوْم اللائِم لاحتمالِ عَدَم رُؤية البَلْوَى في الحُبِّ عافية.

ومنها التَّوْرية بالاعتبار والشَّواهدِ والمُتابعاتِ من أنواع الحديث، وهذه الثلاثةُ ألفاظٌ دالةٌ على معرفةِ أمورٍ من حالِ الحديثِ، فيُنْظر مثلاً في حديثٍ لمالكٍ عن نافعٍ عن ابن عُمر رضي الله عنهما بجميع طُرقِهِ فَإنْ رواه واحدٌ فصاعداً عن نافعٍ غير مالك حَصَلتِ المُتابعةُ لمالكٍ أو رواهُ غير نافع عن ابن عُمر كان متابعةً أيضاً، فإنْ رواهُ صحابيٌّ آخر غير ابن عُمر يُسمى شاهداً فيقال: لحديثِ ابن عُمر شاهدٌ من حديثِ فلانٍ والنَّظرُ في ذلك يُسمى اعتباراً. وتُسمى المتابعةُ شاهداً ولا يَنْعكس.

ويُقْبلُ في المتابعاتِ خبر مَنْ قيل فيه: يُكْتبُ حديثُه للاعتبار ونحوه.

البيت الثاني عشر:

ولو تَعَدَّد نَعْتُ العَذْلِ مُختلفاً ... مَزيدُ حُبٍّ عن الإصْغاءِ يَنْهاهُ

«تَعدَّد» من قولهم: تعادَّ وتَعدَّد عليَّ بكذا أي زاد في العَدَدِ الذي هو الحسابُ والإحصاءُ.

و«النَّعْتُ» الوَصْفُ.

و«العَذْلُ» اللَّوْم، يُقال: عذلتُ فلاناً أعذِلُهُ وأعذُلُهُ بالكسر والضم عَذْلاً وعَذَلاً بالسكون والتحريك إذا لُمْتهُ.

و«الإصغاء» المَيْلُ، يقالُ: أصْغَى يُصْغِي إصغاءً إذا مالَ، وأصْغَى غيرَهُ أمالهُ.

و«يَنْهاه» من النَّهْي وهو المَنْعُ.

ومعنى البيت: ولو زادَ وَصْفُ العَذْلِ على ما في الحسابِ باختلافِ صفاتِ مَنْعِ الصَّبِّ عن المَيْلِ إليه ما عندهُ مِنْ زيادةِ الحُبِّ للمَحْبُوبِ.

وفي البيت من أنواعِ البَديعِ: التَّكْميلُ بإردافِ قولي «مُخْتَلفاً» لأنَّ المعنى يتمُّ بدونِهِ لكن أُرْدِفَ بمعنى الإشارة إلى عَدَمِ المَيْلِ إلى العَذْلِ، ولو عُبِّرَ عنه بعباراتٍ مُخْتَلفةٍ وإشاراتٍ بعيدةٍ.

ومنها التَّوْريةُ بتعدُّدِ نُعوتِ الرواة مُخْتَلفُ الحديثِ والمَزيد في مُتَّصلِ الأسانيدِ من أنواعِ الحديث؛ أمَّا الأول: فسريعُ الالتباس على كثيرٍ من الناسِ، وهو أنْ يُنْعتَ راوٍ بعدَّةِ نُعوتٍ يُوصف بواحدٍ مرةً وبآخرَ أُخرى ويُسمى تَدْليس الشيوخ. ويُفْعلُ تارةً لإيهامِ كثرة الشيوخ، وتارةً للامتحانِ، وتارةً لسَتْر ذلك الراوي. فإنْ كان ضعيفَ الحديثَ لو نُعِتَ بما يُشْتَهرُ به عُرِفَ فَرُدَّ خبرُهُ ففاعلُ هذا جانٍ على السُّنَّةِ الشريفةِ وفِعْلُه هذا قادحٌ فيه.

والثاني: مُخْتَلفُ الحديثِ وهو تعارضُ حديثين، فإنْ تعارَضا ظاهِراً ولا نَسْخَ ولا إمكانَ جَمْعٍ بينهما يُنْظَرُ إلى المتأخر منهما فهو النَّاسخُ، وإنْ جُهِلَ التَّاريخُ يُنْظرُ في وجوهِ التَّرْجيحاتِ فيُعْمَلُ بالأرجحِ منها، والوجوهُ تزيدُ على خمسين وَجْهاً ذكرها أبو بكر الحازمي[(١)] في «النَّاسخِ والمنسوخ»[(٢)].

والثالث: المزيدُ في مُتَّصلِ الأسانيدِ كحديثٍ يُرْوَى بسَنَدٍ ثم يُرْوَى

---

(١) هو الإمام الناقد أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى الحازمي الهمذاني. جمع وصنف وبرع في فن الحديث خصوصاً في النسب، واستوطن بغداد. توفي سنة ٥٨٤هـ وله ست وثلاثون سنة. تنظر ترجمته في التكملة للمنذري ١ /الترجمة ٤٥، ووفيات الأعيان ٢٩٤/٤، وسير أعلام النبلاء ١٦٧/٢١.

(٢) هو الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار. والوجوه التي أشار إليها المصنف فيه ص٩ ـ ٢٢.

بالسَّنَدِ مع زيادةِ راوٍ آخر فيه. وجعلهُ أبو بكر الخطيب في مُصَنَّفِهِ[1] قسمين: مَحكومٌ بصحةِ اختلافهِ ومَحكومٌ بوقُوعِ الخطأ في الزيادةِ دُون النُّقْصانِ.

البيت الثالث عشر:

أشْكو اضْطِرابَ عَذُولي في تَدَلُّسِهِ بمُدْرَجٍ لعَليلِ القَلْبِ أدَّاهُ

«أشكو» من قولهم: شكوتُ فلاناً أشكوهُ شكواً وشكايةً وشَكِيَّةً وشَكَاةً إذا أخبرتَ عنه بما ساءكَ منه.

و«الاضطرابُ» التَّحرُّكُ والمَوْجُ.

و«التَّدْليسُ» من المُدالسةِ وهي المُخَادعةُ ومنه قولهم: فلانٌ لا يُدَالسُ ولا يُوَالسُ أي لا يَغْدُرُ ولا يَخُون، والولسُ الخيانةُ.

و«المُدْرَجُ» المَطْويُّ من قولهم: أدرجتُ الثَّوْبَ والكتابَ إذا طويتُهما.

و«العليلُ» المريضُ من قولهم: اعتلَّ أي مَرِضَ.

و«أدَّاهُ» أوصلَهُ من تأدَّى إليه الخبرُ أي انتهَى.

ومعنى البيت: أتظلَّمُ من تحرُّك لائِمي في مُخادعتِهِ بما يَطْويه ضمن كلامِهِ الذي يُوصلُهُ لمريضِ قَلْبٍ لا يَحتملُهُ.

وفي البيت من أنواع البَدِيع: التَّرشيح فقولي «لعليل القَلْبِ» رَشَحَ قولي «أشكو».

ومنها التَّسْريعُ، ويقال له التَّلَوُّن أيضاً وهو مَجيء البيت أو أبيات على وَزْنِ بَحْرٍ ويخرجُ من ذلك بيتٌ أو أبيات على وزن بحر آخر، وإذا نُزِعَ من البيتِ «في تدلُّسه» «القلب أدَّاهُ» صار الباقي بيتاً من بَحْر المُجْتَثِّ وهو:

أشْكو اضطِرابَ عَذُولي بمُدْرَجٍ لِعَليل

ومنها الالتفاتُ في قولي «عَذُولي» مع قولي «بمُدْرَجٍ لعليلِ القَلْب».

ومنها التَّوْرية بالمُضْطَربِ والتَّدليسِ والمُدْرَجِ والمُعَلِّ وألفاظ الأداءِ من أنواعِ الحديثِ:

---

(١) يعني به كتاب: بيان حكم المزيد في متصل الأسانيد.

فالأول: ما يُرْوَى من طريقين فأكثرَ كُلٌّ مُخْتلفٌ من غيرِ تَرْجيحِ واحدٍ. ويجيء الاضطرابُ من راوٍ فأكثرَ في الإسناد والمَتْنِ معاً أو في راوٍ واحدٍ منهما. وهو مُوْجبٌ لضَعْفِ الحديثِ.

والثاني: التَّدْليسُ ويَتعَلَّق بالإسنادِ فتارَةً يَرْوي المُدَلِّسُ عَمَّن عاصرَهُ أو لقيَهُ ما لم يَسْمَعْ منه، فإنْ كان من الثِّقاتِ ومَرْويِّهِ بلَفْظٍ موهم كعن ونحوها فهو كالمُرْسَلُ حُكْماً، أو بلَفْظٍ مُصَرِّح بالاتِّصالِ كحدثنا ونَحوها فمَقْبُولٌ محتجٌّ به، وعلى هذا التَّفْصيلِ الجمهورُ، وهو الصحيح عند ابن الصلاح[١] وغيرِهِ. وتارةً يَرْوي المُدَلِّسُ عن شيخٍ له فيصفُهُ بصفةٍ لا يُعْرفُ بها أو لا يكادُ، ويُفْعَلُ ذلك إما لإيهام كثرةِ الشيوخِ أو للامتحانِ بين الأقرانِ أو يكونُ الشيخُ متأخِّرَ الوفاةِ أو صغيراً دون الراوي عنه أو ضعيفاً فيُدَلِّسُ لئلا يُرَدَّ خبرُهُ إذا عُرِفَ، وهذا الأخير ذَمُّوا فاعلَهُ وجَرَّحوهُ. وأقبحُ منه تَدْليس التَّسْويةِ وهو أنْ يجيء إسنادُ حديثٍ كلُّه ثقاتٌ إلا واحداً ضعيفاً بين ثقتين يَحْتَملُ أن يكونا يتلاقيا فيُسْقِطُ المُدَلِّسُ مَنْ بَيْنَهما فيصيرُ الإسنادُ ثقةً عن ثقةٍ، وهذا فيه غَرَرٌ شديدٌ. ومن التَّدْليس تَدْليسُ الأماكنُ كأنْ يقول: حدثنا فلانٌ بما وراءَ النَّهْرِ ويَعْني نَهْراً غيرَ جَيْحُون[٢] ونحو ذلك.

والثالث: المُدْرَجُ وهو أنْ يُضافَ إلى أصلِ الحديثِ ما ليس منه مُدْرَجاً فيه فيُظَنُّ أنَّهُ منه. ويقع ذلك تارةً في آخر الحديث وهو الأكثر وتارةً في أولهِ وتارةً في أثنائهِ وهو قليل. ومن المُدْرَجِ أنْ يكون عندَ راوٍ حَديث صَحابيٌّ بعضه بإسنادٍ وباقيه بإسنادٍ آخرَ فيَرْويه بَعضهم من طَريق الراوي كاملاً بأحد الإسنادين، ومنه ما يكون بعضُه بإسنادٍ عن صحابيٌّ وبعضُهُ بإسنادٍ آخر عن صحابيٌّ آخر فيُرْوَى الجميعُ بإسنادٍ واحدٍ عن صحابيٌّ واحدٍ. ومنه حديث لجماعةٍ مُخْتَلفين إسناداً أو متناً فيُرْوى عنهم بإسنادٍ بعضهم ولَفْظِهِ فيَخْفَى اختلافُهُم. ولا يجوزُ تعمُّدُ إدراجِ شيءٍ من ذلك.

---

(١) المقدمة ١٧١.

(٢) هو نهر عظيم يمرُّ بعدة بلاد حتى يصل إلى خوارزم ثم يصب في بحيرة تعرف ببحيرة خوارزم، وبينها وبين خوارزم ستة أيام. ينظر مراصد الاطلاع ١/٣٦٥.

والرابع: المُعَلُّ، ويقال: المُعَلَّلُ، وسَمَّاه خَلْقٌ: المَعْلُولُ، والأول أولى. وهو الحديثُ الذي به عِلَّةٌ غامضةٌ ظاهرهُ السَّلامةُ منها؛ كإرسالِ مَوْصُولٍ أو وَقْفِ مَرْفُوعٍ أو قَلْبِ مُسْتَقيم أو وَهْم راوٍ وأشباهِهِ. وتأتي العِلَّةُ إسناداً وهو الأكثرُ ومَتْناً. وتكونُ قادِحةً سَنَداً ومتناً، وتجيءُ غيرَ قادِحةٍ، وتُدْرَكُ بجمعِ طُرُقِ الحديثِ واعتبار رواتِهِ اتِّفاقاً واختلافاً.

والخامس: ألفاظُ الأداءِ وهي الدالةُ على صفةِ التَّحمُّلِ التي هي: السَّماعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ، والعَرْضُ عليهِ، والحُضُورُ عندَهُ لمنْ هو دُوْنَ سِنِّ التَّمْييزِ، ومناولتُهُ مَرْوِيهِ، ومُكاتبتُهُ به، والإجازةُ منه، وإعلامُهُ أنَّ هذا من مَرْوِيَّاتك فقط، ووصيتُهُ بالمُقَيَّد كتابةً من مَرْوياتِهِ، ووجادَةُ خَطِّه بذلك.

فأعلاها الأولُ عند الأكثرين. والراوي له بالخيار بين قولِهِ: سمعتُ وحدثنا وأخبرنا وأنبأنا، إلا أنَّ أرفَعَ هذهِ العباراتِ سمعتُ ثم حدثنا وحدثني ثم أخبرنا، وهو كثيرٌ في الاستعمالِ، ثم نَبَّأنا وأنبأنا، وهي قليلةٌ في الاستعمالِ، ذكره بنحوهِ الخطيبُ في «الكفاية»[١]. وجاءتِ التَّسْويةُ بين هذه الألفاظِ عن الحَسَن والزُّهْريِّ ويحيى القَطَّان وابن عُيَيْنة وأحمد بن حَنْبل والبُخاري وخَلْقٍ[٢]. وأولُ من أحدثَ الفَرْق عبدُالله بنُ وَهْب بمصْرَ[٣] فرُوِّينا[٤] عنه أنَّه قال: ما قلتُ حدثنا فهو ما سَمعتُ مع الناسِ، وما قلتُ حدثني فهو ما سَمعتُ وَحْدي، وما قلتُ أخبرنا فهو ما قُرِئَ على العالِم وأنا شاهدٌ، وما قلتُ أخبرني فهو ما قرأتُ على العالِم. وذَكَرَ أبو بكرَ الخطيب[٥] أنَّ هذا مُسْتَحَبٌّ وليس بواجبٍ عند كافةِ أَهلِ العِلْم. ونَقَلَ

---

(١) الكفاية ٤١٢.

(٢) تنظر التفاصيل في الكفاية ٤٢٤، ومقدمة ابن الصلاح ٢٥٠.

(٣) ذكره ابن الصلاح في المقدمة ٢٥١، قال: «وقد قيل إن أول من أحدث الفرق بين هذين اللفظين (يعني حدثنا وأخبرنا) ابن وهب بمصر. وهذا يدفعه أن ذلك مروي عن ابن جريج والأوزاعي حكاه عنهما الخطيب أبو بكر. إلا أن يعني أنه أول من فعل ذلك بمصر والله أعلم».

(٤) هكذا تُقَيَّد بالبناء للمجهول، فإن المؤلف لم يسم مَنْ حدَّثه.

(٥) الكفاية ٤٢٥، وذكره ابن الصلاح في المقدمة ٢٥٥.

الحاكمُ أبو عبدالله[١] عن أكثرِ مشايخهِ وأئمةِ عصرِهِ نحو اصطلاحِ ابنِ وَهْبٍ، وزادَ: وما عُرِضَ على المُحَدِّث فأجازَ له روايتَهُ شِفاهاً يقول فيه: أنبأني فلانٌ، وما كتب إليه المُحَدِّث مِنْ مدينتهِ ولم يُشافِهْهُ بالإجازةِ: كَتَبَ إليَّ فلانٌ. انتهى.

وأقلُّ ألفاظِ الأداءِ مَرْتبةً «قال»، وأعلا منها لفظةُ «عن»، وكَثُرَ استعمالُ المتأخرين لفظةَ «عن» في الإجازَةِ. ومن ألفاظِ الأداء «أنَّ»، وهي كعن عند جماعةٍ، وفَرَّقَ بينهما آخرون منهم أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ويَظْهَرُ الفَرْقُ في مثلِ ما رَوَى نافعٌ عن ابن عُمر عن عُمر رضي الله عنهما مَرْفوعاً في نَوْمِ الجُنُب[٢]؛ رواه أيوبُ عن نافعٍ هكذا[٣]، ورواه عُبَيْدالله فقال: عن نافعٍ عن ابن عُمر أنَّ[٤]، فظاهِر هذه الرِّواية أنَّها من مُسْند ابن عُمر والأوْلى من مُسْند عُمر. وتَظْهَرُ التَّسْويةُ بين اللَّفظين فيما دُون الصحابةِ كأنْ يقول قتادةُ عن محمد بن سيرين أنَّ أبا هُريرة عن رسولِ الله ﷺ.

وأما العَرْضُ وهو القراءةُ على الشيخ من حِفْظٍ أو من كتابٍ، فقال القَعْنَبي[٥]: قال لي مالك بنُ أنس: قراءتُكَ عَليَّ أصحُّ من قراءتي عليك. وجاء نحوهُ عن غيرِهِ، والأكثرون على خلافِهِ.

وأجمعَ الجمهورُ على صِحَّةِ الروايةِ بالعَرْضِ إذا كان الشَّيْخُ مُمْسِكاً أصلَهُ أو بيدِ ثقةٍ غيرِهِ أو كان حافظاً لما يُقْرأ عليه أو بحضور ثقةٍ يَحْفظُ ما يُقْرأ على الشَّيْخ.

وما تقدَّمَ من ألفاظِ الأداءِ في الصفةِ الأولى حاشا «سمعتُ» يصلحُ أن يقولَهُ مُطْلَقاً مَنْ تَحَمَّلَ عَرْضاً ومنعه ابنُ المبارك وغيرُهُ إلا مُقيَّداً كأخبرني

---

(١) معرفة علوم الحديث ٣٢٣.

(٢) ولفظه: عن عمر أنه سأل النبي ﷺ: أينام أحدنا وهو جنب؟ قال: «**نعم إذا توضأ**».

(٣) أيوب هو السختياني: وقد رواه من طريقه هكذا النسائي في الكبرى (٩٠٦٣).

(٤) رواه من طريق عبيدالله بن عمر هكذا: مسلم ١/١٧٠ (٣٠٦) (٢٣)، والنسائي في المجتبى ١/١٣٩، وفي الكبرى (٩٠٦٠) و(٩٠٦١)، وابن ماجة (٥٨٥).

(٥) هو عبدالله بن مسلمة.

فلان بقراءتي عليه ونحو ذلك[١]، وأحسنُها: قرأتُ على فلانٍ أو عَرَضتُ أو قُرِيء عليه وأنا أسمعُ.

وأما الحُضُور عند الشَّيخ لمَنْ هو دون سِنِّ التَّمْييزِ فلم يَزَلْ مِنْ عادةِ الطَّالبين يُبَكِّرون بالأطفالِ مَجالسَ المُحدِّثين حتى في يوم الميلادِ حِرْصاً على بقاءِ سِلْسلةِ الإسنادِ واغتناماً لإدراكِ المشايخِ والنُّقادِ.

وألفاظُ أداءِ مَنْ تَحمَّلَ لذلك يَصْلحُ لها ما تقدَّمَ مع قولهِ: وأنا حاضِرٌ. وإنْ عَيَّنَ سنةَ سِنِّهِ كان أبْينَ كأنْ يقول: أخبرنا فلانٌ قراءةً عليه وأنا حاضرٌ في السَّنَة الأولى من عمري ونحو ذلك، وقال بعضُهُم وتَبعَهُ آخرون: وأنا شاهِدٌ مكان قوله: وأنا حاضِرٌ. وكلُّ هذا لِمَنْ حُضورُهُ قَبْلَ السَّنة الخامسة، أما ما كان بَعْدَها فإنَّه يكون له سَماعاً على خلافٍ فيه.

وأما المُناولةُ فلها صُوَرٌ: منها أنْ يُعْطِي الراوي طالباً أصلَ سماعِهِ أو فَرْعَهُ المُقابَل به أو نحو ذلك قائلاً: هذا سَماعي من فلانٍ فارْوِهِ عني أو نحوه. ومنها عَرْضُ المُناولةِ كأنْ يأتي الطالبُ بأصلِ سَماعِ الراوي أو نحوهِ فيدفعُهُ إلى الراوي فيتدبَّرُهُ ثم يناولُهُ الطالبَ قائلاً: هُو روايتي عن فلان فارْوِهِ عني أو نحو ذلك. وذَكَرَ الصُّوْرَتين القاضي عياض في «الإلماع»[٢] وقال: فهذا كلُّهُ عند مالكٍ وجماعةٍ من العُلماءِ بمنزلةِ السَّماعِ. وقال أيضاً: وهي روايةٌ صحيحةٌ عند مُعْظَمِ الأئمةِ والمحدِّثين. انتهى.

أما إذا ارْتَجَعَ الراوي الكتابَ في الحالِ فهي مُناولةٌ صَحيحةٌ أيضاً كالعَمَلِ بها لكنَّها دون الصُّوْرَتين، وسَوَّى بعضُهُم بينها وبين الإجازَةِ بالشَّيءِ المُعيَّنِ، ورأى طائفةٌ أنَّ لها مَزِيَّةً على الإجازَةِ المَذْكورةِ.

فإنْ خَلَتِ المُناولةُ عن الإذنِ بالروايةِ فلم يَقُلِ الراوي بعد المُناولةِ

---

(١) ينظر مقدمة ابن الصلاح ٢٥٠.

(٢) هو «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع». والقاضي عياض هو ابن موسى بن عياض بن عمرو الأندلسي المالكي الإمام الحافظ الأوحد المتوفى سنة ٥٤٤هـ. تنظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال ٤٥٣/٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٤٨٣/٣، وسير أعلام النبلاء ٢١٢/٢٠.

للطالبه: فاروهِ عنِّي ولا نحو ذلك فهذا يكون صحيحاً عند طائفةٍ من أهلِ العِلْم فيما حكاه الخطيب[١]. وعند ابن الصَّلاحِ[٢] أنَّها مُناولةٌ مُخْتَلَّةٌ لا يجوزَ الروايةُ بها.

وحُكِيَ عن مالكٍ وغيرِهِ جوازُ إطلاقِ حدثنا وأخبرنا في المُناولةِ[٣]، ومَذْهبُ أهلِ الوَرَعِ التَّقْييدُ كأخبرنا مُناولةً ونحوه.

وأما المكاتبةُ بالمروي فلا فَرْقَ بين أنْ يكون بخَطِّ الراوي أو بإذنِهِ في ذلك، وسواءٌ كان ذلك ابتداءً أو بطَلَبٍ. فإن اقْتَرَنَتْ بالإجازةِ فهي كالمناولةِ مع الإذن صحةً وعملاً، وإن لم تَقْتَرنْ فهي صحيحةٌ مَعْمولٌ بها أيضاً.

وأحسنُ ألفاظِ الأداءِ لِمَنْ تَحمَّلَ ذلك: كَتَبَ إليَّ فلانٌ، قال: حدثنا فلانٌ. ومن الألفاظِ: أخبرنا فلانٌ كتابةً أو مُكاتبةً أو في كتابهِ وبعضُهُم قال: من كتابهِ وفيها إيهامٌ.

وأما الإجازة فقد اسْتَقَرَّ عملُ جُمهور المحدِّثين بل كُلُّهم وغيرُهم على جواز الروايةِ والعملِ بها. وأعلاها إجازَةُ مُعيَّنٍ لِمُعيَّنٍ. ثم إجازَةُ مُبْهمٍ لِمُعيَّنٍ كأجزتُ لك جميعَ مَسْمُوعاتي ونحوه، وهذه كالتي قَبْلها في الصِّحةِ وجواز العَملِ. ثم إجازةٌ لغيرِ مُعَينٍ.

وتأتي مُطْلَقةً ومُقيَّدةً، فالأُوْلى كأجزتُ لكلِّ أحدٍ ونحوه فهذه قال بمَنْعها مُطلقة ومُقيَّدةً طائفةٌ منهم أبو عَمْرو ابن الصَّلاح[٤]، وجَوَّزَها خَلْقٌ منهم الخطيبُ[٥] وحَكَى الجواز عن القاضي أبي الطيب الطَّبري[٦]. وكذلك

---

(١) الكفاية ٤٩٣.

(٢) المقدمة ٢٨٣.

(٣) ينظر قوله في المقدمة ٢٨٤.

(٤) المقدمة ٢٦٧.

(٥) تنظر الإجازة للمعدوم والمجهول ٨٠.

(٦) هو الإمام القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر الطبري الشافعي، فقيه بغداد. المتوفى سنة ٤٥٠هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ٤٩١/١٠، وسير أعلام النبلاء ٦٦٨/١٧، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٢/٥.

حكاهُ القاضي عياض وقال في المُقيَّدة: فما أحسبُهُم اختلفُوا في جوازِهِ ممن تَصحُّ عندَهُ الإجازةُ ولا رأيتُ مَنْعَهُ لأحدٍ لأنَّه مَحْصورٌ مَوْصُوفٌ كقوله: لأولادِ فلانٍ وإخوةِ فلانٍ. انتهى.

ومن أنواعِ الإجازةِ إجازةٌ لِمَجهولٍ كأجزتُ لبعضِ الناسِ، أو بمجهولٍ كأجزتُ لفلانٍ كتاب السُّنَن وهو يَرْوي عِدَّة كُتُبٍ في السُّنَنِ فهذهِ باطلةٌ إلا أنْ تَدُلَّ قرينةٌ على نَفْي الجهالةِ.

فإن عُلِّقتِ الإجازةُ بالمَشيئةِ كأجزتُ لك إنْ شئتَ ونحوه فالأظهرُ جوازُها، وقد حَدَّث بنحوه أبو اليَمَان عن شُعَيْب بن أبي حَمْزة[١]. وإن عُلِّقتْ بمشيئةِ مُعيَّن لِمجهولٍ كأجزتُ لِمَنْ يَشاءُ فلانٌ فالأظهرُ بُطْلانها فيما ذكرهُ النَّووي[٢] رضي الله عنه، وقد أجازَهَا أبو بكرٍ الخطيب[٣] وغيره، وأجازَ بها أحمدُ بن أبي خَيْثمة[٤] وآخرون. وإن عُلِّقتْ بمَشيئةِ مَجْهولٍ كأجزتُ لِمَنْ شاءَ فحُكْمُها كالتي قبلها وهي أكثرُ جهالةٍ منها، وأجازَ بهذه أبو الفَضْل أحمدُ بن خَيْرون البَغْداديُّ[٥] وغيرُهُ. وأعظمها جَهالةً نحو

---

(١) أبو اليمان هو الحكم بن نافع البهراني الحمصي. وشعيب بن أبي حمزة هو أبو بشر الحمصي، وهما ثقتان من رجال التهذيب.

(٢) هو الإمام أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، أحد الأعلام. المتوفى سنة ٦٧٦هـ. تنظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي ١٤٧٠/٤، وطبقات الشافعية للسبكي ١٦٥/٥، وشذرات الذهب ٣٥٤/٥.

وللنووي كتاب في أصول الحديث سماه: «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» لخص فيه كتابه الإرشاد الذي اختصره من كتاب المقدمة لابن الصلاح. وعليه عدة شروح منها كتاب جلال الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ سماه «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي».

(٣) ينظر الإجازة للمعدوم والمجهول ٨٠ ـ ٨١.

(٤) هو صاحب كتاب «التاريخ» الذي قال عنه الخطيب أحسن تصنيفه وأكثر فائدته. توفي سنة ٢٧٩هـ. تنظر ترجمته في تاريخ مدينة السلام للخطيب ٢٦٥/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٩٢/١١.

(٥) هو الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون المقرىء ابن الباقلاني، من تلامذة الخطيب. المتوفى سنة ٤٨٨هـ. تنظر ترجمته في المنتظم لابن الجوزي ٨٧/٩، وسير أعلام النبلاء ١٠٥/١٩، والوافي بالوفيات للصفدي ٣٢٠/٦.

جزتُ لِمَنْ شاءَ بعضُ الناسِ وهي باطلةٌ قَطْعاً.

وكلُّ إجازةٍ مُعلَّقةٌ بشَرْطٍ غير شَرْطِ البراءةِ من الخطأ ونحوه فهي باطلةٌ عند القاضي أبي الطيب الطَّبري[١].

أما إجازَةُ المَعْدُوم فإنْ عُطِفَتْ على مُعيَّنٍ كأجزتُ لفلانٍ ولِمَنْ يُولَدُ له فهذه إلى الجواز أقربُ، وإنْ لم يُعْطَفْ كأجزتُ لِمَنْ يُولدُ لفلانٍ ونحوه فهذه أضعفُ من التي قبلها. وذَهَبَ الخطيب وغيرُهُ إلى صحةِ الإجازَةِ للمَعْدُوم مُطْلقاً[٢].

وأعلا من ذلك وأولى بالصحةِ الإجازةُ للحَمْلِ كأجزتُ لِحَمْلِ فلانٍ أو فلانةٍ، فإن أجاز ما سَتَحْمِلُه فالصحيحُ المَنْعُ لأنَّه يَجِيزُ ما ليس عندَهُ ويُعْطي ما لم يأخذهُ.

وإجازَةُ المُجاز جائزةٌ على الصحيح، وقد حَدَّثوا بثلاث إجازاتٍ مُتواليةٍ وأكثر، منهم الحافظ أبو محمد المُنْذري[٣] حَدَّث بخمسِ إجازاتٍ.

ومَذْهبُ أهلِ الوَرَعِ والاحتياطِ في ألفاظِ الأداء لِمَنْ تَحمَّلَ إجازةً أنْ يأتي بعبارةٍ مُشْعِرةٍ بالإجازَةِ كأنبأنا أو مُصَرِّحةٍ كأخبرنا إجازةً أو إذناً أوْ مُناولةً ونحو ذلك. وكان أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الحَبَّال[٤] يقول: أجازَ لنا فلانٌ قال: أخبرنا فلانٌ.

وأما إعلام الشَّيْخ أنَّ هذا مِنْ مروياتِكَ دون أنْ يأذنَ في روايةِ ذلك لِمَنْ أعلَمَهُ فذَهَبتْ طائفَةٌ إلى عَدَمِ جواز الرواية بهذا الوَجْه، وقال كثيرٌ من

---

(١) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٢٦٩.

(٢) تنظر الإجازة للمعدوم والمجهول ٨١ .ونقله ابن الصلاح في المقدمة ٢٧١.

(٣) هو الإمام الحافظ المحقق أبو محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي بن عبدالله المنذري المصري الشافعي. المتوفى سنة ٦٥٦هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣١٩/٢٣، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٣١/٨.

(٤) إمام عالم متقن، وهو من أهل مصر. توفي سنة ٤٨٢هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤٩٥/١٨، والوافي بالوفيات ٣٥٥/٥.

المُحدِّثين وغيرِهم بجوازها[١]، وصحَّحَ النَّووي عَدَمَ الجواز مع وجوبَ العَمَلِ بذلك إذا صَحَّ.

وأما الوَصيَّةُ بالمَرْوي فهي أن يُوْصي عند حُضُور أجلِهِ أو سفرِهِ بدَفْعِ كُتُبِهِ إلى فلانٍ إنْ ماتَ أو سافرَ، وفَعَلَهُ أبو قِلابَةَ[٢] فأوْصى بكُتبِهِ لأيوبَ السَّخْتياني ووقَعَ منها في «الصحيح»[٣] قال البخاريُّ حدثنا عارمٌ، قال: حدثنا حَمَّادٌ[٤]، قال: «قُرِيءَ على أيوبَ من كُتُبِ أبي قِلابَة ـ منه ما حدَّثَ به ومنه ما قُرِيءَ عليه ـ وكان هذا في الكتابِ: عن أنس أنَّ أبا طَلْحة وأنس بن النَّضْر كَوَياهُ، وكَوَاهُ أبو طَلْحَة».

وقال القاضي عياض: قد رُويَ فيه عن السَّلَفِ المُتَقدِّم إجازةُ الروايةِ بذلك لأنَّ في دَفْعها له نَوْعاً من الإذنِ وشِبْهاً من العَرْضِ والمُناولةِ. انتهى. وفي كلام أبي بكر الخطيب[٥] عَدَمَ جواز الروايةِ بذلك إلا على سبيلِ الوجادَةِ أوَ الإجازَةِ إنْ صَدَرَتْ من المُوصي للمُوْصَى إليه. واستَبْعَدَ الجوازَ ابنُ الصَّلاحِ[٦] وغيرُهُ.

وأسلمُ ألفاظِ الأداءِ لِمَنِ استجازَ الرواية بالوصيةِ ما قاله حَمَّاد بن زَيْد في سَماعِهِ من أيوب كما تقدم.

وأما الوِجَادَةُ وهي آخرُ أنواعِ الأخْذِ وعُدَّتْ في المُنْقَطِع، ومعناها أنْ يُصيبَ الطالبُ حديثاً فأكثرَ بخطِّ راويهِ فإنْ وَثِقَ أنَّه خَطُّهُ جازَ له روايتَهُ بالوجادَةِ قائلاً: وجدتُ بخَطِّ فلانٍ أو في كتابِهِ بخَطِّهِ أخبرنا فلانٌ، ويسوقُهُ كما وَجَدَ، فإنْ لم يَثِقْ أنَّهُ خَطُّ راويه فيقولُ: بلغني عن فلانٍ أو وجدتُ بخَطٍّ قيل إنَّه خَطُّ فلانٍ أو نحو ذلك.

---

(١) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٢٨٩.
(٢) هو عبدالله بن زيد الجرمي البصري.
(٣) ينظر صحيح البخاري ١٦٦/٧ (٥٧١٩).
(٤) عارم هو محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي. وحماد هو ابن زيد بن درهم البصري.
(٥) الكفاية ٥٠.
(٦) المقدمة ٢٩١.

وأجازَ جماعةٌ الرواية عن الوِجَادةِ بما يَدلُّ عليها من ألفاظِ الأداءِ، وبعض من يُدَلِّسُ يقول فيها «عن» وربَّما قال بعضُهم فيها «حدثنا» وقد انتُقِدَ هذا على جماعةٍ عُرِفُوا بالتَّدْليسِ، ذكره القاضي عياض.

وصَحَّحَ النَّووي وجوبَ العملِ بالوِجَادةِ عند حُصُولِ الثقة.

البيت الرابع عشر:

يُعَنْعِنُ العَذْلُ تَدْبيجاً لأجْمَلِهِ ... مِنْ ذي اخْتلاطِ ثقاتٍ ليس تَرْضاهُ

«يُعَنعِنَ» من العَنْعَنَةِ وهي حكايةُ كلامٍ يكثرُ فيه دورانُ لَفْظةِ عن.

و«العَذْلُ» اللَّوْمُ وتقدَّمَ.

و«التَّدْبيجُ» من قولهم: دَبَجَ الأرضَ يَدْبُجُها دَبْجاً، والدَّبْجُ النَّقْشُ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ مأخوذٌ مِنْ الدِّيباج بكسر أوله ويُفْتح وهو الثِّيابُ التي تُنْسَجُ من الإبْرِيسَم.

و«ذُو اختلاطٍ» أي خُولِطَ في عَقْلِهِ لأنَّه لا يُبالي بما يقول.

و«ثِقاتٌ» جَمْعُ ثِقْةٍ من قولهم: وَثِقْتُ بفلانٍ أثِقُ بالكسر فيها ثِقَةً إذا ائتمنتُهُ.

و«تَرْضاهُ» تَقْبلُهُ.

ومعنى البيت: إنَّ لائِمي يحكي العَذْلَ عن فلانٍ وعن فلانٍ مُنَوِّعاً لَوْمَهُ لأجْمَله منه وآخذُهُ عنه مع أنَّه مُخْتَلِطٌ في عَقْلِهِ غير مَقْبُولٍ عند أحدٍ من الثِّقاتِ المأمونين.

وفي البيت من أنواع البَدِيع: التَّتْميمُ وهو قريبٌ من التكميلِ، أنْ يَجيءَ لفظٌ زائدٌ بعد كلام تامٍّ يَزِيدُهُ حُسْناً كقولي: «تَدْبيجاً».

ومنها التَّوْريةُ بالمُعَنْعن والمُدَبَّج وتَحمُّلِ الحديثِ ومَنْ اختَلَطَ من الثِّقاتِ، ومعرفة الثِّقات من أنواعِ الحَديث، فالمُعنعن مَتنٌ كُلٌّ مِنْ رواتِهِ يقول: عن فلانٍ، لا أخبرنا ونحوها. وهو مُتَّصلٌ بشَرْطِ عَدالةِ الراوي وسلامته من التَّدْليسِ وثُبوت لقائهِ لِمَنْ رَوَى عنه على الصحيح.

والثاني: المُدَبَّجُ وهو ضَرْبٌ من روايةِ الأقْرانِ، مثالهُ: اثنان تقاربا في السِّنِّ والإسنادِ فكانا قريبين رَوَى كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر، كروايةِ

الأوزاعيِّ[١] عن مالكٍ، وروايةِ مالكٍ عنه.

وضَرْبٌ ثانٍ: أنْ يروي القَرِينُ عن قرينِهِ ولم يُحْفَظ للآخرِ عنه روايةٌ، كروايةِ سُليمان التَّيْمي عن مِسْعَرٍ[٢] لا أحفظُ لِمِسْعَر عنه روايةً؛ قاله الحاكم[٣].

وضَرْبٌ ثالثٌ: أنْ يَشْتَرِك راويان في أسانيد كثيرةٍ وأحدُهما أقدمُ سِنًّا وأسْنَدُ من الآخرِ فيَرْوي عنه الأقدمُ، كروايةِ يزيد بن الهاد[٤] عن إبراهيم[٥] وهما قرينانِ في أسانيدَ كثيرةٍ[٦] اشتركا فيها.

وضَربٌ رابع: أنْ يَرْوِيَ رجلانِ كلٌّ منهما عن الآخر وشيخُ المَرْويِّ عنه في روايتهما واحدٌ، كروايةِ الأعْمَشِ[٧] عن الحكم هو ابن عُتَيْبة[٨] عن أبي صالح عن أبي هُرَيرة رضي الله عنه مَرْفُوعاً: «**مَنْ نَفَّسَ عن مُسْلمٍ كُرْبَةً من كُرَبِ الدُّنيا نَفَّسَ اللَّهُ تعالى عنه كُرْبةً من كُرَبِ الآخرةِ**»[٩]. ورَوَى

---

(١) هو عبدالرحمٰن بن عمرو بن يُحمد الشامي، أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل الشام في زمانه في الحديث والفقه. روى له الجماعة. وتوفي سنة ١٥٧هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٣٠٧/١٧، وسير أعلام النبلاء ١٠٧/٧.

(٢) هو مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي، أبو سلمة الكوفي، الحافظ الإمام الثبت. روى له الجماعة. وتوفي سنة ١٥٥هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤٦١/٢٧، وسير أعلام النبلاء ١٦٣/٧.

(٣) معرفة علوم الحديث ٢٧١.

(٤) هو يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبدالله المدني. شيخ ثقة روى له الجماعة. توفي سنة ١٣٩هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ١٦٩/٣٢.

(٥) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عوف القرشي المدني نزيل بغداد. الإمام الحافظ الكبير. روى له الجماعة وتوفي سنة ١٨٣هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٨٨/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٠٤/٨.

(٦) ينظر معرفة علوم الحديث ٢٧٢.

(٧) هو سليمان بن مهران الكوفي الأعمش.

(٨) الحكم بن عتيبة ثقة من رجال التهذيب.

(٩) الحديث أخرجه أحمد ٢٥٢/٢، ومسلم ٧١/٨ (٢٦٩٩)، وأبو داود (٤٩٤٦)، والترمذي (١٤٢٥) و(٢٩٤٥)، وابن ماجة (٢٢٥)، والنسائي في الكبرى (٢٧٨٧) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، به.

الحكمُ بن عُتَيْبة عن أبي محمد وهو الأعمش عن أبي صالح عن أبي هُرَيْرة قال: نُهِيَ عن صَوْمِ يومِ الجمعةِ مُفْرداً[١].

وضَرْبٌ خامس: عكس الذي قَبْلَه، كروايةِ شُعْبة عن عاصمِ الأحولِ[٢] عن قتادة، وروايةِ شُعْبة عن قتادة عن عاصمٍ.

وضَرْبٌ سادس: وهو روايةُ كلِّ واحدٍ منهما عن الآخرِ والراوي عن الرجلين واحدٌ والمَرْوي عنه أيضاً واحدٌ، كرواية عَدِي بن عَدِي الكِنْديِّ[٣] عن عَمِّه العُرْس بن عَمِيرة عن أبيه عَدِي بن عَمِيرة عن النبيِّ ﷺ، ورواية عَدِي بن عَدِي عن أبيه عَدِي بن عَمِيرة عن عَمِّه العُرْس بن عَمِيرة عن النبيِّ ﷺ.

وضَرْبٌ سابع: روايةُ راوٍ عن آخر عن ثالثٍ ويَرْوي الثالثُ عن الثاني عن الأولِ، كما رَوَى أبو إسماعيل القَنَّاد إبراهيم بن عبدالملك[٤] قال: حدثنا يحيى بن أبي كثيرٍ[٥] عن الأوزاعيِّ عن مالك بن أنس عن الزُّهْريِّ عن عُرْوَة عن عَمْرة عن عائشة رضي الله عنها أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا يُقْطَعُ إلا في رُبع دينارٍ فصاعداً**»[٦].

وقال الرِّياشي[٧]: سمعتُ الأصمعيَّ يقول: كنتُ عند مالك بن أنسٍ

---

(١) حديث النهي عن إفراد صوم يوم الجمعة مخرج في الصحيحين؛ البخاري ٣/٥٤ (١٩٨٥)، ومسلم ٣/١٥٤ (١١٤٤) (١٤٧) من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «**لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده**».

(٢) هو عاصم بن سليمان الأحول البصري، ثقة من رجال التهذيب.

(٣) عدي بن عدي الكندي، ثقة من رجال التهذيب. وأبوه وعمّه صحابيان.

(٤) أبو إسماعيل القناد صدوق، وهو من رجال التهذيب.

(٥) يحيى بن أبي كثير ثقة، وهو من رجال التهذيب.

(٦) الحديث أخرجه البخاري ٨/١٩٩ (٦٧٨٩)، ومسلم ٥/١١٢ (١٦٨٤) (١) من طريق الزهري عن عمرة عن عائشة. ومن طريق الزهري أيضاً عن عروة وعمرة مقرونين عن عائشة.

(٧) هو عباس بن الفرج، أبو الفضل البصري، العلاّمة الحافظ شيخ الأدب. المتوفى سنة ٢٥٧هـ. تنظر ترجمته في تاريخ الخطيب ١٤/٢٢، وتهذيب الكمال ١٤/٢٣٤، وسير أعلام النبلاء ١٢/٣٧٢.

فدَخَلَ الأوزاعيُّ، فقال مالكٌ: حَدِيثٌ نَرْوِيهِ عن يحيى بن أبي كثير في حَلْقِ القَفَا؟ فقال الأوزاعيُّ: حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سَلَمة عن أبي هُرَيْرة رضي الله عنه قال: نَهَى رسولُ الله ﷺ عن حَلْقِ القَفَا إلا للحِجامةِ. ورواهُ ابنُ عُلاثة[١] عن الأوزاعيِّ كذلك بنحوه.

ومما يَنْدَرِجُ في قِسْمِ روايةِ الأقرانِ روايةُ أحدِ الأخوين عن الآخرِ، كروايةِ عِدَّةٍ من الإخوةِ منهم سُليمان بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبان عن أخيه محمد[٢].

والثالث: تَحمُّلُ الحديثِ، ويَصحُّ من الصَّغيرِ قَبْلَ بُلُوغِهِ على الصحيحِ. واختُلِفَ في سِنٍّ يَصحُّ فيه سَماعُهُ فالجمهورُ على أنَّ أقلَّهُ خَمْسُ سنين وما قَبْلَهُ يكون حُضُوراً كما تقدَّمَ[٣]. والصوابُ أنَّ العِبْرةَ بالتَّمْييز فالصغيرُ إذا فَهِمَ الخطابَ ورَدَّ الجوابَ صَحَّ سَماعُهُ وإنْ كان سِنُّه دون خَمْسِ سنين، وإن لم يكن مُمَيِّزاً لا يَصحُّ ولو زادَ سِنُّهُ على الخَمْس، وقيل: إذا بَلَغَ ثلاثَ عَشْرَة سَنَةً صَحَّ سَماعُهُ، وقيل: خَمْس عَشْرَة سَنَةً، وقيل غير ذلك. واشْتِرَاطُ التَّمْييزِ لا السِّنِّ هو الصوابُ.

ويَصحُّ تَحمُّلُ الكافرِ كقصة جُبَيْر بن مُطْعِمٍ[٤] في سَماعِهِ قبل إسلامِهِ

---

(١) هو محمد بن عبدالله بن علاثة أبو اليسر العقيلي الجزري، ضعيف الحديث وهو من رجال التهذيب.

(٢) محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان ثقة من رجال التهذيب. وأما أخوه سليمان فقد تفرد بالرواية عنه ابن أبي ذئب فهو مجهول. وهو من رجال التهذيب أيضاً.

(٣) ينظر مقدمة ابن الصلاح ٢٣٤.

(٤) هو جبير بن مطعم بن عدي القرشي النوفلي. قدم على النبي ﷺ المدينة في فداء أسارى بدر وهو مشرك ثم أسلم بعد ذلك قيل: يوم الفتح. وقد سمع قراءة النبي ﷺ بالطور عند مجيئه المدينة. روى له الجماعة. وتوفي سنة ٥٨ أو ٥٩هـ. تنظر ترجمته في تهذيب الكمال ٥٠٦/٤، والإصابة ٢٢٥/١.

قراءة ﴿وَٱلطُّورِ ۝١﴾ من النبيِّ ﷺ في صلاة المَغربِ ثم رَوَى ذلك بعد إسلامِهِ[١].

وكذا يَصحُّ تَحمُّلُ الفاسِقِ. والإجازةُ لهما أيضاً صحيحةٌ قياساً على سَماعهما، وكذا الإجازةُ للمَجْنُونِ.

والرابع: مَعْرِفَةُ من اخْتَلَطَ مِنَ الثقاتِ، فما حَدَّثَ به ثقةٌ قبل اختلاطِهِ قُبلَ روايةً وعَمَلاً، وما رواهُ في حال اختلاطِهِ لم يُقْبَلْ ولو كان المَرْويُّ مُسْتقيماً خلافاً لوكيع فإنَّهُ يُجيزُ روايةَ ما حَدَّثَ به المُخْتَلطُ مُسْتَقيماً كما كان يُحَدِّثُ به قَبْلَ اختلاطِهِ[٢]. ومَرْويُّ مُخْتلِطٍ شُكَّ فيه هل أُخِذَ عنه قَبْلَ اختلاطِهِ أو بعدَهُ مَرْدُودٌ.

والمُخْتَلطون على أقسام: فعطاءُ بن السائب[٣] تَغيَّرَ بأخَرَةٍ وحَصَلَ التَّمْييزُ بين ما أُخِذَ عنه قَبْلَ اختلاطِهِ وبعدَهُ، وكذلك سعيد بن أبي عَرُوبة[٤] وعبدالرزاق[٥] وآخرون.

ومنهم من حُجِبَ لَمَّا اختلَط فلم يُحدِّث كجرير بن حازم[٦] وغيرِهِ.

---

(١) حديثه مخرج في الصحيحين؛ البخاري ١/١٩٤ (٧٦٥) و٤/٨٤ (٣٠٥٠) و٥/١١٠ (٤٠٢٣) و٦/١٧٥ (٤٨٥٤)، ومسلم ٢/٤١ (٤٦٣).

(٢) ينظر مقدمة ابن الصلاح ٥٩٥.

(٣) هو من رجال التهذيب، توفي سنة ١٣٦هـ.

(٤) هو ثقة حافظ اختلط في سنة ١٤٥هـ وكانت وفاته في سنة ١٥٦ أو ١٥٧هـ فبقي على حاله أكثر من عشرة سنين كما في ترجمته من تهذيب الكمال ١١/٥.

(٥) هو إمام كبير مصنف، لكنه عمي في آخر عمره فتغير وصار يُلَقَّن. وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن من سمع منه قبل المئتَين قُبل حديثه ومن سمع منه بعدها ردَّ. وانظر تهذيب الكمال ١٨/٥٢.

(٦) يقال إنه اختلط قبل موته بسنة وكان له أولاد أصحاب حديث فلما أحسّوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً، كما في تهذيب الكمال ٤/٥٢٨.

ومنهم من أشكَلَ ما رَوَى فلم يَتميَّز. هل حَدَّثَ به قَبْلَ اختلاطه أو بعدَهُ كحَنْظَلة بن عُبَيْدالله البصريّ لكن حَسَّنَ التِّرمذيُّ حديثَهُ[1].

والخامس: مَعْرفَةُ الثِّقاتِ واعتبارُ الثقةِ بالضَّبْطِ والإتْقان مع العدالةِ، فإنْ كان والحالةُ ما ذُكِرَ مُكْثراً ذا مَعْرفةٍ ونَقْدٍ فهو ثقةٌ حافظٌ.

وأقلُّ الإكثار في المُتقدِّمين ما رُويَ عن أبي بكر بن أبي شَيْبة قال: مَنْ لم يَكْتُبْ عشرين ألف حديث إملاءً لم يُعَدَّ صاحبَ حديثٍ؛ رواهُ أبو زُرْعة الرازيُّ عن أبي بكر بن أبي شَيْبة.

فأما في هذا الزَّمان الذي قَلَّ فيه علماءُ هذا الشَّأنِ وصاروا أفراداً في بعضِ بُلْدانٍ، وآذَنَتْ بالغُروبِ نُجومُهُ، ولم يَبْقَ منه إلا رُسُومُهُ، وقَصُرَتْ هممُ طُلاَّبِهِ وقُصارَى أحدهم تَصحيحُ كتابِهِ، فالمُحدِّثُ في هذا الزَّمانِ مَنْ أكثرَ مِنَ الحديثِ سَماعاً وروايةً، وأتْقَنَ أنواعَهُ خِبْرةً ودرايةً، وعَلِمَ حالَ كثير من المشهورين مَدْحاً أو قَدْحاً، وفَهِمَ المُشْتَبَهَ من رجالِهِ بياناً وشَرْحاً، فإن انْضَمَّ إلى ذلك اتِّساعُ مَعْرِفةٍ بالرواياتِ وغالبُ الرُّواةِ على الطَّبقاتِ، وأدرك العللَ وكان في الغالبِ سالِماً من الخَلَلِ فهو حافظٌ.

والحُفَّاظُ طبقاتٌ في الصحابةِ والتابعين وأتباعِهم وهلم جرًّا إلى زَمانِنا.

والثِّقاتُ طبقاتٌ؛ منهم مَنْ وَثَّقَهُ كثيرٌ ولم يُضَعَّف، ومَنْ قيلَ فيه: «صَدُوقٌ» أو «مَحِلُّهُ الصِّدْقُ» أو «لا بأس به» أو «حَسَنُ الحديث» ونحوه أو «شَيْخٌ» أو «مَسْتُورٌ» أو «رَوَى عنه مثلاً شُعْبَةُ» ونحوه فهو مَقْبُولٌ، ومَنْ دَخَل في الصحيحين أو أحدِهما فهو ثقةٌ، ومَنْ صَحَّحَ له مثلُ التِّرمذيِّ وابن حِبَّان وابن خُزَيْمة فهو جَيِّدٌ أيضاً. و«تاريخُ البُخاريِّ الكبير» و«تاريخُ ابن خَيْثَمة»

---

(١) أخرج له الترمذي في جامعه حديثاً واحداً برقم (٢٧٢٨) باب ما جاء في المصافحة. وهو عند ابن ماجة أيضاً برقم (٣٧٠٢). وحنظلة ضعيف الحديث فلا يُقبل حديثه وإن أطلق الترمذي عبارة التحسين في حديثه وقد قال الإمام البيهقي في السنن الكبرى ١٠٠/٧ عن الحديث: «هذا ينفرد به حنظلة السدوسي وقد كان اختلط، تركه يحيى القطان لاختلاطه والله أعلم».

عُمدةٌ في مَعْرِفةِ الثِّقاتِ[1]، وفيهم غيرُ ذلك مِنَ المُصَنَّفاتِ.

يالبيت الخامس عشر:

راوي الْمَلامِ تأدَّبْ لَستُ أتْرُك مَنْ ... سادَ الأكابرَ مُذْ سَمَّاهُ مَوْلاهُ

«الراوي» المُخْبرُ بما حفظَهُ، من قولهم: رَوَيتُ الحديثَ وكذا الشِّعرَ أرويهِ رَوْياً وروايةً فأنا راوٍ وروايه بالهاء للمُبالغة.

و«المَلامَ» من اللَّوْمِ وهو العَذْلُ، وكذا المَلامَةُ واللَّوْمَى كفَعْلى مفتوحٌ مَقْصورٌ.

و«تأدَّب» أمرٌ من الأدَبِ الذي هو أدَبُ النَّفْس.

و«أترُكُ» من تَرك الشَّيء يَتْركُه تركاً خَلاَّهُ واتَّرَكَهُ كذلك.

و«سادَ» من قولهم: سادَ غيرَهُ يَسُودُ سيادَةً وسُودَداً وسَيْدُودَةً شَرُفَ عليه.

و«الأكابر» جَمْعُ أكبر من كَبُرَ يَكْبُرُ بالضم فيهما أي عَظُمَ فهو كبيرٌ وكُبَارٌ للمُبالغةِ كطَوِيل وطُوال، فإذا أفرطَ في العِظَم قيل: كُبَّار بالتشديد.

و«سَمَّاهُ» من قولهم: سَمَّى الشَّيء كذا وبكذا وأسْماهُ إذا جَعَلَ له اسْماً وهو عَلاَمَةٌ يُعْرفُ بها مِما سِواهُ.

و«مَوْلاهُ» هنا سَيِّدُهُ وهو اللَّهُ عزَّ وجلَّ.

ومعنى البيت: يا مُخْبراً بما حَفِظَهُ من العَذْلِ الْزَمْ أدَبَ النَّفْسِ الذي منه تَرْكُ ما لا يَعْنِيكَ فإني لستُ أدعُ مَحبَّةَ مَنْ شَرُفَ قَدْرُهُ وعَظُمَ على العُظْماءِ خَطَرُهُ من حين سَمَّاهُ اللَّهُ تعالى عزَّ وجلَّ قبل إظهارهِ إلى الوجودِ.

وفي البيت من أنواعِ البَدِيع التَّكْميلُ لأنَّ معنى البيت يَتمُّ عند قولي «سادَ الأكابرَ» ثم أُرْدِف بمعنًى زائدٍ على ما تقدَّم.

ومنها الانسجامُ وهو هنا مَجيءُ الألفاظِ خاليةً من التَّكْليفِ عَذْبَةً سَهْلَةً كتَحدُّر الماءِ وانسجامِهِ، ولا يَخْفَى ما في البيت المذكور من هذا النوع.

---

(١) تاريخ البخاري الكبير مطبوع متداول بين يدي طلبة العلم. أما تاريخ أحمد بن زهير بن حرب ابن أبي خيثمة فمعظمه فُقد، ووصل إلينا بعضه. وحجمه كبير فقد ذكر الكتاني أنه في ثلاثين مجلداً صغاراً واثني عشر كباراً ذكر فيه الثقات والضعفاء «الرسالة المستطرفة ١٣٠».

ومنها تضمينُ المُزْدَوج ومَثَّلوه بقوله: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل] وهذا النوع من البيت في قولي «سَمَّاهُ مَوْلاهُ».

منها الالتفاتُ وهو العُدُول عن الغَيْبَةِ إلى الخِطَابِ ونحو ذلك، وفي قولي في البيت الأول «يُعَنْعِنُ العَذْل» وفي هذا «راوي المَلاَمِ تأدَّب» التفاتٌ من الغَيْبَة إلى الخِطاب.

ومنها التَّرْشيح في قولي «مَوْلاهُ» رَشَحَ قولي «سادَ».

ومنها التَّوْريةُ بصِفَةِ روايةِ الحديثِ، وأدبِ الراوي والسَّامعِ، ورواية الأكابرِ عن الأصاغِرِ، ومَعْرِفَةِ الأسماءِ، ومَعْرِفَةِ الموالي.

أما صِفَةُ الروايةِ فأعلاها أنْ يُحدِّثَ الراوي بما يَحْفظُهُ ويَتَذكرُهُ وأوجَبهُ طائفة. وذَهَبَ الجمهورُ إلى جَواز الروايةِ من كتاب مُحَرَّرٍ بالمُقَابَلةِ والضَّبْطِ لم يَغِبْ عن راويهِ أو غابَ ورَجَعَ إليه من غيرِ تَغْييرٍ فيما يَغْلِبُ على ظَنِّ الراوي منه، وسواء كان الكتابُ أصلَ سَماعِهِ أو فَرْعاً مُقابلاً به، وأنَّ الحُجَّةَ تَثْبتُ بذلك، وكذا إنْ كان غيرَ مَقابَلٍ به إذا كان كاتبه صحيحَ النقلِ قليلَ السَّقطِ جازَ عند طائفةٍ الروايةُ منه.

وإنْ وُجِدَ سَمَاعُهُ في كتابٍ كما وُصِفَ ولا يَذْكُرُ سَماعَهُ جازَ له روايتَهُ عند الأكثرِ وصححه النَّووي[1] وعليه العَمَلُ.

وإنْ وجدَ نُسْخةً سَمِعَ من غيرها لم يُقابل بها لكن فيها تَسْميعَ شَيْخهِ أو سَماعَهُ وسَكَنَتْ نفسُهُ إلى صِحَّتِها لم يَجُزْ له الروايةُ منها عند عامةِ المُحدِّثين. وذكرَ أبو بكر الخطيب[2] أنَّ الذي يوجبُهُ النَّظَرُ أنَّهُ إذا عَرَفَ أنَّ أحاديثَ النُّسْخةِ هي التي سَمِعها من الشيخ وسَكَنَتْ نفسُهُ إلى صِحَّةِ النَّقْلِ لها وسلامةِ الوَهْمِ فيها جازَ له أنْ يَرْوِيَ منها.

ورُخِّصَ في السَّماع من الأُمِّي والضريرِ اللَّذين لم يَحْفَظَا ما سَمعاهُ بل أُثبتَ لهما.

---

(١) انظر: تدريب الراوي.

(٢) الكفاية ٣٧٧.

ومَنْ كان ما يرويهِ حِفْظاً مُخالفاً لكتابهِ رَجَعَ إليه إنْ كان حِفْظُهُ منه وإلا اعْتَمَدَ حفظَهُ أو يَجْمعُ بينهما كأن يقول: حِفْظي وكذا وفي كتابي كذا، وهو الأحسنُ[١].

أما الروايةُ بالمَعْنَى فمنَعَها قومٌ مطلقاً، وآخرون في الحديث النبويِّ خاصَّةً، وجَوَّزَها الجمهورُ مُطْلقاً لعالم باللُّغةِ والمَعَاني وما يَحيلُ ذلك، ومَنَها بعضُهم إلاَّ في المُذَاكرةِ ونحوها بالشَّرْطِ.

وعلى مذهبِ الجمهور إذا كان عند الراوي مثلاً حديثان مُخْتلفانِ لَفْظاً مُتَّفِقانِ معنًى وكلٌّ منهما عن شيخ، يجوزُ له الجَمْعُ بينهما روايةً عن الشيخين بلَفْظِ أحدِهما من غيرِ بيانِهِ، والأحسنُ البيانُ كأنْ يقول: وهذا لَفْظُ فلانٍ[٢].

فإنْ كان عندهُ حديثٌ عن ثقةٍ وغيرِ ثقةٍ فأحسن روايتُهُ عنهما معاً لا إسقاطَ الضَّعيفِ، فقد يكونُ في حديثِهِ ما ليس في حديثِ الثقةِ، أو حَمَل لَفْظَ أحدِهما على الآخر. وهكذا حُكْمُ حديثين لثقتين لكن مَحْذُورَ إسقاطِ أحدِ أقلَّ من مَحْذُور إسقاطِ الضَّعيفِ.

ومَنْ رَوَى عن مثل نُسْخةِ مَعْمَرٍ عن هَمَّام عن أبي هُرْيرة[٣] يَرْوي أوَّل حديثٍ منها بالإسنادِ ثُمَّ يُدْرجُ ما بعدَهُ عليه، وله أنْ يَرْوي ما شاءَ منها مُفْرَداً بالإسنادِ عند الأكثرين، والبيانُ كما فَعَلَ مُسْلمٌ أسْلَمُ[٤].

ولو رَوَى حديثاً ثم ساقَ له طريقاً آخر واختَصَرَ المَتْنَ فإن كان كالأوَّلِ قال: «عندي مُنْتَهى السَّنَدِ مثلهُ» وإنْ تقاربا قال: «نحوه» وإنْ توافقا حُكْماً لا

---

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ٣٢٩.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح أيضاً ٣٤٣.

(٣) صحيفة همام بن منبه الصنعاني التابعي التي كتبها عن أبي هريرة تشتمل على (١٣٨) حديثاً، وهي صحيفة صحيحة. وقد حدث بها همام: معمرُ بن راشد وحدث بها عن معمر عبدالرزاق الصنعاني. وهي مطبوعة باسم: صحيفة همام بن منبه. وقد اقتبس منها كثير من الناس.

(٤) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٣٤٩.

لَفْظاً قال: «بمَعْناه» ونحو ذلك. ولا يجوزُ روايةُ الحديثِ الأوَّلِ بالإسنادِ الذي قيل في مُنْتَهاهُ «مثلهُ» فيما حُكِيَ عن شُعْبَة، وهو الأظهرُ فيما ذكرهُ ابنُ الصَّلاحِ[١] وغيرُهُ، وحَكَى الخطيبُ[٢] عن الثَّوريِّ وغيرِه الجوازَ، وَجَوَّزَهُ بعضُهم لمن كان ضابطاً مُتْقناً مُميِّزاً للألفاظِ. أمَّا إذا أُشيرَ إلى الحديث في الإسنادِ الثاني «بنحوه» وشِبْهها فلا يجوزُ عند ابنِ مَعِينٍ وغيرِهِ[٣].

ولا فَرْقَ عند مَنْ يُجوِّزُ الرواية بالمَعْنَى بين لَفْظ «مثله» و«نحوه» وشِبْهِهما، وكان غيرُ واحدٍ إذا أفْردَ الإسنادَ الثاني يقولُ في مُنْتَهاهُ: «مِثْلَ حديثِ مَتْنُه كذا» ثم يسوقُ الحديثَ كاملاً، واختارَهُ الخطيبُ[٤] وهو حَسَنٌ.

ومن سَمع شَيْئاً مُذاكرةً فرواهُ نَبَّه عليه بنحو «حدثنا فلانٌ مُذَاكرةً» وقيل: إنَّ قول البخاريِّ: قال لي فلانٌ مِمَّا سمعَهُ مُذاكرةً.

وكذا إنْ في سَماعِهِ وَهَنٌ ما بَيَّنَهُ.

وإنْ وَقَعَ في روايتِهِ لَحْنٌ أو تَصْحيفٌ فالواجبُ فيما ذكرهُ الخطيب[٥] روايتُهُ كما سَمِعَ ثم بيَّنَ صوابَهُ، وحَكَى عن بعضِ العُلماءِ جوازَ روايتِهِ على الصَّواب إذا كان مُتَيقِّناً وَمثَّلَهُ برَوايته عن شيخِهِ أبي بكر البَرْقانيِّ عن أبي يعلى الطُّوسيِّ حديثَ أبي مَسْلَمة[٦]: سألتُ أنساً: أكانَ رسولُ الله ﷺ يُصلِّي في النَّعْلين؟ قال: نعم[٧]. قال البَرْقانيُّ في كتاب أبي يعلى: سألتُ الحسنَ، وقرأتُهُ أنا عليه أنساً. انتهى.

---

(١) المقدمة ٣٥٢.

(٢) الكفاية ٣١٩.

(٣) ينظر المقدمة ٣٥٣.

(٤) الكفاية ٣١٩.

(٥) كذلك ٣٦١ ـ ٣٦٤.

(٦) هو سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي أبو مَسلمة البصري، تابعي ثقة من رجال التهذيب.

(٧) الحديث أخرجه البخاري ١٠٨/١ (٣٨٦) و١٩٨/٧ (٥٨٥٠)، ومسلم ٧٧/٢ (٥٥٥) من طريق سعيد أبي مسلمة عن أنس، به.

وإذا سَقَطَ مِنَ المَرْوي شيءٌ مُتَيَقَّنٌ سُقُوطُه أجازوا إلْحاقَهُ من غيرِ تَنْبيهٍ لكن طريقَ الورعِ الإتيانُ قَبْلَ ذِكْرِ السَّاقِطِ المُلْحَقِ بلَفْظَةِ «يَعْني» ونحوِها.

وكذلك الجوازُ في إصلاحِ ما دَرَسَ من كتابِهِ من نُسْخةٍ مَوْثوقٌ بها.

وكذلك يجوزُ تَقْييدُ ما أشكلَ على الراوي من غريبِ كتابِهِ من عالمٍ به وروايتُهُ إيَّاهُ على ما قَيَّدَهُ.

وإبدالُ لَفْظةِ النبيِّ بالرسولِ وعكسُه جائزٌ في الإسنادِ على الصوابِ، وجُعلَ أولى بالجَواز من الروايةِ بالمَعنى.

والثاني: أدَبُ الراوي والسَّامعِ، والمطلوبُ منهما أولاً تصحيح النِّيَّة وإخلاصُها، فإنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ.

ويُسْتَحبُّ للراوي نَشْرَ العِلْم بعد العَمَلِ وبَذْلَ نَفْسِهِ إذا احتيجَ إليه، وأوجبَهُ الخطيبُ[١] على الراوي عند الحاجةِ إليه وذَكَرَ أنَّ المُمْتنعَ من ذلك عاصٍ آثمٌ.

والذي عليه العملُ أنَّ التَّصدِّي للروايةِ لا يَتَقيَّدُ بسنٍّ يَبْلُغُه الراوي فقد حَدَّثَ مالكٌ وهو ابنُ نَيِّفٍ وعشرين، وقيل: ابنُ سبع عشرة في حياةِ أشياخِهِ وأُخِذَ عن الشافعيِّ في حداثةِ سِنِّهِ[٢]، وكذلك بُنْدارٌ[٣] والبخاريُّ حَدَّثا قَبْلَ العشرين.

ولا ينبغي للراوي أنْ يُحدِّثَ بحَضْرةِ مَنْ هو أولى منه سِنًّا أو عِلْماً أو غيرَ ذلك. وكَرِهَ بعضُهم أنْ يُحَدِّثَ ببلدٍ وفيها مَنْ هو أولى منه، وإذا طُلِبَ منه ما يَعْلَمُهُ عندَ أولى منه أرْشَدَ إليه.

ولا يَمْتَنعُ مِنْ تَحْديثِ مَنْ نِيَّتُهُ غيرُ صحيحةٍ فقد يرزقُهُ اللَّهُ النِّيةَ بعدُ.

وإذا انتصَبَ جَلَسَ مُتَطهِّراً مُتَطيِّباً ذا وَقَارٍ وسكينةٍ، مُبْتدئاً بالتَّحْميدِ

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

(٢) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٣٦٠.

(٣) هو محمد بن بشار البصري، وهو ثقة من رجال التهذيب.

والتَّمْجيدِ والثَّناءِ على اللَّهِ عزَّ وجلَّ، ويُثَنِّي بالصَّلاةِ والسلام على رسولِ الله ﷺ كلُّ ذلك بعباراتٍ بليغةٍ جامعةٍ، ويُشاركُ فيها الآلَ والصَّحبَ والتَّابعينَ، ويدعو بما تَيسَّرَ خاصًّا وعامًّا، ثم يُحدِّثُ بما ينفعُ الحاضرين بترسُّلٍ وتَبْيينٍ بحيثُ لا يَخْفَى شيءٌ منه على السامعين، فإنْ كَثُروا اتَّخَذَ مُسْتَملِياً فأكثرَ، وعلى المُسْتَملي أن يَبْدأ بما تَقدَّمَ ذكرُهُ، فإذا فَرِغَ أقبلَ على المُحدِّثِ قائلاً له: مَنْ ذَكَرْتَ أو مَنْ حَدَّثَكَ رحِمَكَ اللَّهُ؟ فإذا فَعَلَ يقولُ المُحدِّثُ: حدثنا فلانٌ ويَنْسِبُ شَيْخَهُ الذي سَمَّاهُ إلى مُنْتَهاهُ مُترجِماً له بما يَليقُ من حالِهِ، ويؤدي عنه المُسْتَملي كما تَلَفَّظَ به المُحدِّثُ إلى الفَراغِ. وليكن ختامُ مَجلسِهِ بروايةِ حكايةٍ في مَعْناهُ أو إنشادٌ كما فعلَهُ غيرُ واحدٍ من النُّقَّادِ، ثم يذكرُ الله تعالى بما تَيسَّرَ من الأذكار ويدعو بما أحبَّ واخْتَارَ.

فإذا تَنَاهَى العُمُر بالمُحدِّثِ وبَلَغَ سِنًّا يُخَافُ عليه فيه الهَرَمُ فليُمْسِك عن الروايةِ، وسِنُّ الثمانين حَدُّ الهَرَم، اللهم إلا أنْ يكون ثابتَ العَقْلِ مُجْتَمعَ الرأي عارفاً بحديثِهِ فليُحدِّث فإنَّ كثيراً مِنَ الصحابةِ ومَنْ بعدَهُم حَدَّثوا بعد بُلُوغ الثمانين بل وبعد بُلُوغِ المئةِ[1].

وأما آدابُ السامع فمنها أنَّه يَنْبَغي أنْ يَبْدى بحفظِ القُرآن العظيم إذ هو أجلُّ العُلُوم وأولاها بالتَّقْديم، ويُحَصِّلُ مِنَ العربيةِ ما يُصْلِحُ بهِ لسانَهُ ويَفْهَمُ به معاني الحديثِ وبيانه ثم يَعْمَدُ إلى أسْنَدِ شيوخِ بلدِهِ وأقْدَمِهم فيأخُذ عنه ما عندَهُ، ثم ينتقلُ إلى مَنْ بعده، فإنْ تساوَى الشيوخُ في الإسنادِ فعليه بالحُفَّاظِ منهم والنُّقَّادِ، فإنْ تساووا في الإتقانِ والمعرفةِ بهذا الشَّأنِ فأهلُ الشَّرَفِ منهم أولى بالأخذِ عنهم.

فإذا فَرِغَ من شيوخِ مِصْرِهِ الكبار والصِّغار رَحَلَ إلى لقاءِ غيرهم في الأمصار. وينبغي أنْ لا يَشْتَغِلَ في الرِّحْلةِ إلا بالأهمِّ من الأخبار. وليَحْذَر مِنَ الإلحاح على الشيوخِ والإضْجار فإنَّ ذلك يُغَيِّرُ الأفهامُ ويُفْسِدُ الأحلامَ ويَحيلُ الطِّباعَ ويُورثُ الخَلَلَ في التَّحْديثِ والاسْتِماع.

---

(١) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٣٦١.

وليبدأ بسماع الصحيحين، ثم السُّنَنِ والموطأ، ثم المَسَانِيدِ كمُسْنَدِ أحمدَ وغيره، ثمَّ مُصنَّفات الأئمة كمُصنَّف أبي بكر بن أبي شَيْبة، ثم كُتُب العِلَلِ، ثم التَّواريخ، ثم كُتُبِ تَقْييدِ المُشْكلِ، وفي أثناءِ ذلك ما تَيسَّرَ له من الأجزاءِ وغيرها كيفَما وقع له ذلك عالياً أو نازلاً.

قال وكيع: لا يكونُ عالِماً حتى يأخُذَ عمَّن هو فَوْقَهُ وعمَّن هو دُونَهُ وعمَّن هو مثلَهُ[(١)].

ولا يَتْركُ إفادَةَ الطُّلابِ بما يَظْفرُ به من شيخٍ أو سَماعٍ أو روايةِ كتابٍ.

وليتَحَفظِ الحديثَ على التَّدريجِ، وأعونُ شيءٍ على الحفظِ المُذاكرةُ والجمعُ والتَّخْريجُ.

وليَنْظر في معاني الأخبار ويَتَفَهَّم أحكامَ الآثار، فأحكامُ الحديثِ دُرَرُهُ، وفقهُهُ ومعانيه ثَمَرهُ.

وليَشْتَغل بالتَّخْريج والتَّأليفِ والجَمْع والتَّصْنيفِ عند تأهُّلهِ وقضائهِ من الطَّلَبِ مُرادَهُ، قاصداً الإخلاصَ في ذلك والإفادَةَ. وإخراجُ التَّصْنيفِ قبل تَحريرهِ من سُوءِ الرأي ونكيرهِ.

والثالث: روايةُ الأكابرِ عن الأصاغرِ وأصْلُ هذا روايةُ النَّبيِّ عن بعضِ أصحابهِ منهم أبو بكر وعُمر وسعدُ بن عُبادة وتَميمٌ الداريُّ وحديثُهُ في «صحيح مُسْلم»[(٢)] وغيره.

ويأتي هذا النَّوعُ على وجوه: منها أنْ يكون الراوي أكبرَ مِمن روَى عنه قَدْراً وشرفاً وسِنًّا، أو أكبرَ في الأوَّلين دون السِّنِّ كروايةِ أبي هُريرة عن كعبِ الأحبار، وكرواية الزّهريِّ عن بَهْز بن حَكيم.

---

(١) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٣٧١.

(٢) هو حديث الجساسة، الدابة التي رآها تميم في جزيرة البحر وهو عند مسلم ٨/٢٠٥ (٢٩٤٢) (١١٩) في الفتن وأشراط الساعة، من طريق عامر الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ.

ومنها أنْ يكون أكبرَ سِنًّا وأقدمَ طبقةً كالزُّهْريِّ عن مالكٍ، وعبدالرزاق عن يحيى بن مَعين.

ومنها أن يكون أكبرَ في العِلْمِ والحِفْظِ كرواية أحمد بن حَنْبل عن عُبَيْدالله بن موسى[١].

ورَوَى خَلْقٌ ماتوا قبل مَنْ رَوَوا عنه بعدةِ سنينَ، وأكثرُ ما وَجَدْتُ في ذلك روايةَ أبي الفَضْل محمد بن طاهر عن السِّلَفي وماتَ قبلَهُ بستِّين عاماً[٢].

والرابع: معرفَةُ الأسماءِ، ويَنْبوعُها «تاريخُ البُخاري الكبير» و«تاريخُ ابن أبي خَيْثَمة» ونَحوهما.

ومن هذا الباب معرفةُ الكُنَى والألقابِ، وأُولوا الكُنى على أقسام: منهم من اسْمُه كُنْيتُه كأبي حَصِين بن يحيى الرازي شيخ أبي داود السِّجستانِي وغيرِهِ. ومنهم من كُنْيَتُه لَقَبٌ كأبي الزِّنادِ عبدالله بن ذَكْوان كنيتُه أبو عبدالرحمٰن. ومنهم من عُرِفَ اسْمُه وله كُنْيةٌ واحدةٌ وهم كثيرٌ كأبي عبدالله مالك بن أنس وأبي الضُّحَى مُسْلم بن صُبَيْح. ومنهم من له كنيتان فأكثر كمَنْصُور الفُرَاويِّ يُكْنَى أبا بكر وأبا القاسم وأبا الفَتْح. ومنهم من اختُلِفَ في كنيتِهِ كقتادة بن النُّعمان قيل: كنيتُهُ أبو عُثْمان، وقيل: أبو عبدالله، وقيلَ: أبو عُمَر. ومنهم من اشْتُهِر بكُنْيَتِهِ واختُلِفَ في اسْمِهِ كأبي هُرَيرة. ومنهم من اخْتُلِفَ في اسْمِهِ وكنيته كسَفينة مولى رسول الله ﷺ؛ سَفينة لقبه، وقيل في اسْمه ثمانية أقوال أحدها مِهران، وكُنْيَتُهُ على الأكثر أبو عبدالرحمٰن، وقيل: أبو البَخْتري[٣].

---

(١) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٤٦٠.

(٢) محمد بن طاهر هو ابن القيسراني المقدسي الإمام الحافظ الجوال المتوفى سنة ٥٠٧هـ، وهو شيخ السلفي أحمد بن محمد الأصبهاني الإمام المتوفى سنة ٥٧٦هـ وقد روى ابن طاهر عن السلفي مع أنه شيخه. تنظر ترجمة ابن طاهر في سير أعلام النبلاء ٣٦١/١٩، وترجمة السلفي فيه أيضاً ٥/٢١.

(٣) ينظر مزيد تفصيل في مقدمة ابن الصلاح ٥٠٨ ـ ٥١٧.

وأما الألقاب فبمَعْرفتها يزولُ الارتيابُ. ومنها الجائزُ كالذي لا يكرهُهُ من يُدْعَى به، فإنْ كَرِهَهُ لا يجوزُ ذِكْرُهُ به إلا للتعريف. ومِنَ الألقابِ ما يعرفُ سببُهُ وما لا يُعْرفُ، ومنها ما يَخْفَى فلا يكادُ يُعْرَفُ كفُلَيْح بن سُليمان اسْمه عبدالملك[١]، وقُتَيْبَةَ بنِ سعيد شيخِ الجماعة اسْمه يحيى. ومنها ألقابُ الكُنَى كأبي تُرابٍ[٢]، وألقابُ النَّسَبِ كالفَلَكيِّ أبي بكر أحمد بن الحسن الهَمَذاني لُقِّب الفَلكي لبراعتِهِ في عِلْمِ الحسابِ[٣].

والخامس: معرفةُ الموالي، وواحدُها مَوْلى وهو المُعْتَقُ في أحدِ معانيهِ، والمَوَالي من الرُّواة أقسامٌ: منها ما نُسِبَ إلى قَبيلةِ مَواليهِ كراشد بن نَجِيح الحِمَّاني[٤] وسعيد أبي البَخْتَري الطائي[٥]. ومنهم من يكونُ عربيًّا ثم يصيبُهُ سِباءٌ كسَعْد مَوْلى حاطِبِ بن أبي بَلْتَعةَ هو سَعْد بن خُولي كَلْبيٌّ عُذْريٌّ صحابيٌّ قُتِلَ شهيداً يومَ أحدٍ[٦] ومنهم مَوْلى الحِلْفِ ومَولى الإسلامِ وغيرُهم. وقد يُنْسَبُ إلى القبيلةِ مَوْلَى مَوْلاها[٧].

البيت السادس عشر:

مُحمَّداً سابقاً للرُّسلِ خاتِمَهم ... من خَيْرِ الآباءِ والبُلْدانِ أبْداهُ

«محمدٌ» أشهرُ أسماءِ رسولِ الله ﷺ ولم يُحْمَدُ أحدٌ من البَشَرَ ولا يُحْمَدُ أكثرُ مِمَّا يُحْمَدُ نَبيُّنا محمد ﷺ لأنَّه يَحْمدهُ أهلُ السمواتِ وأهل الأرضِ وأهلُ الدُّنيا وأهلُ الآخرةِ لِما جَمَعَ اللَّهُ فيه من الصِّفاتِ الحميدةِ والأخلاقِ

---

(١) وقيل أن اسمه: رافع، ويقال: نافع كما في ترجمته من تهذيب الكمال ٣١٧/٢٣.
(٢) هو لقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كناه به النبيُّ ﷺ فلُقِّب به. وكنيته: أبو الحسن.
(٣) كان له علم بالأدب والنحو والعروض وسائر العلوم. توفي سنة ٣٨٤هـ. تنظر ترجمته في أنساب السمعاني في «الفلكي»، ومعجم الأدباء ٢٣١/١، والوافي بالوفيات ٣٠٥/٦.
(٤) راشد بن نجيح التابعي شيخ مقلّ من الرواية من رجال التهذيب. وهو مولى لبني عطارد فيما ذكره ابن أبي خيثمة في تاريخه ونقله الذهبي في تاريخ الإسلام ٨٦٠/٣.
(٥) هو سعيد بن فيروز التابعي، مولى لطيء، وهو من رجال التهذيب أيضاً.
(٦) ترجم له ابن حجر في الإصابة ٢٤/٢.
(٧) تنظر مقدمة ابن الصلاح ٦٠٢ ـ ٦٠٦.

المَحْمودةِ وبما يَمْنحهُ في الآخرةِ من المقام المحمودِ الذي يَحمدُهُ فيه أهلُ الجَمْعِ كُلُّهم إلى سِوَى ذلك من الشَّفاعاتِ وبُلُوغِ العالي من الكراماتِ وحُصُولِ السِّيادَةِ والشَّرفِ والفضيلةِ وإعطاءِ الحَوْضِ والكوثرِ والوسيلةِ، فما أحقَّهُ بهذا الاسم الشَّريفِ وأحْرَى؛ لأنَّ معناهُ لُغَةً من كثْرةِ خصالِهِ المحمودة فحُمِدَ عليها مرةً بعد أخرى، وهو بمعنى محمود وضُعِّف للمُبالغة.

و«السابقُ» المُتقدِّم، يقال: سَبَقَ في كلِّ شيء يَسْبقُ بالكسر سَبْقاً تَقَدَّم.

و«الرُّسُل» جَمْعُ رَسولٍ وهم الذين أرسلهم اللَّهُ عزَّ وجلَّ من الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام، واختُلِفَ في عِدَّتهم فهم عند الأكثرِ ثلاث مئة رَسُولٍ وثلاثة عشر رَسُولاً، وجاء ذلك في حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه[١] الذي خَرَّجه أحمدُ في «مسنده»[٢] وابن حبان في «صحيحه»[٣] وغيرهما.

و«خاتَمهم» بفتاح المُثَنَّاة فَوْق وكسرها ومعناه آخرهم، فلا نبيَّ بعدَهُ، وفَرَّقَ ثَعْلَب بينهما فقال: الخاتِمُ الذي خَتَمَ الأنبياءَ، والخاتَمُ أحسنُ الأنبياءِ خَلْقاً وخُلُقاً.

و«الآباءُ» واحدُها أبٌ مَعْروفٌ.

و«البُلْدانُ» جَمْعُ بَلْدةٍ وبَلَدٍ ويقال: بلادٌ أيضاً، والبَلَدُ كلُّ مَوْضعٍ مُتَحيِّز عامِرٍ من الأرضِ وغيرُ عامرٍ خالٍ أو مسكونٍ، والطائفةُ منها بَلْدةٌ قاله الأزهريُّ.

و«أبداهُ» من قولهم: بَدَا الأمرُ بُدُوًّا ظَهَرَ وأبديتُهُ أنا أظهرتُهُ.

ومعنى البيت مرتبطٌ بما قبله: فالذي سَمَّاه مَوْلاهُ أعني مُحمداً

---

(١) لفظه: «قلت: يا رسول الله كم الأنبياء؟ قال: «**مئة ألف وعشرون ألف**». قلت: يا رسول الله كم الرسل من ذلك؟ قال: «**ثلاث مئة وثلاثة عشر جمًّا غفيراً**». وعند أحمد «**ثلاث مئة وخمسة عشر**» ولم يذكر الشطر الأول سؤاله عن عدد الأنبياء. وقطعة من حديث طويل.

(٢) مسند أحمد ١٧٨/٥ و١٧٩ من طريق عبيد بن الخشخاش عن أبي ذر. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٦٠/١: فيه المسعودي وهو ثقة لكنه اختلط.

(٣) الإحسان (٣٦١) من طريق أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر. وفيه يزيد بن هشام بن يحيى الغساني كذّبه أبو حاتم وغيره «ميزان الاعتدال ٧٢/١ ـ ٧٣».
وللحديث طرق أخرى لا تخلو من مقال، تنظر في تفسير ابن كثير ٤٢٢/٢ ـ ٤٢٦ الآية (١٦٣) من سورة النساء.

رسولَ الله ﷺ المُقدَّم على رُسُلِ الله خَلْقاً الخاتِم لهم بَعْثاً كما في مُرْسلِ الحَسَن وقتادةَ عن النبيِّ ﷺ قال: «**كنت أوَّل الأنبياء في الخَلْقِ وآخرهم في البَعْثِ**»[1]، وهو الذي أظهرَهُ اللَّهُ من خَيْرِ الآباءِ بني هاشم بن عبدمَنافٍ، ومن مكة خَيْرِ البُلْدانِ وأحبِّها إلى الله عزَّ وجلَّ.

وفي البيت من أنواعِ البَدِيع: براعةُ التَّخلُّصِ وهي الاستطرادُ إلى الإفصاح بالمرادِ كما وَقَعَ التَّخلُّصُ هنا من التَّشْبيبِ المقدم إلى مَدْحِ النبيِّ ﷺ مُصَرَّحاً باسْمه الشريفِ مع بعض وَصْفهِ المُنيفِ.

ومنها التَّرْشيحُ فقولي «خاتِمهم» رَشَحَ قولي «سابقاً» و«أبداهُ» رَشَحَ قولي «خاتِمهم».

ومنها ائتلاف الوَزْنِ والمَعْنَى، وهو مَجيء ألفاظٍ لو أُخِّرَ ما قُدِّمَ منها أو قُدِّمَ ما أُخِّرَ منها لم يَتَغيَّر وزناً ولا معناً، ومنه حديثُ الباقياتِ الصَّالِحاتِ لا يَضرُّك بأيِّهنَّ بدأت وهو في قولي في البيت «محمداً سابقاً للرُّسلِ خاتِمَهم» فلو أنشد: محمداً خاتِماً للرُّسلِ سابقَهم، لم يتغير وزناً ولا معنًى.

ومنها الإشارةُ ويقال الوَحْي وهو مَجيء لَفْظٍ قليلٍ يحتوي على معانٍ كثيرةٍ.

ولو بَسَطتُ معاني البيتِ من الكلام على اسم النبيِّ محمد عليه أفضلُ الصلاةِ والسلامِ ومَعْنَى الرسالةِ وذِكْر الرُّسلِ الكرام وصفة سَبْقهِ للرُّسلِ

---

(١) أخرجه ابن سعد في طبقاته الكبرى ١٤٩/١، والطبري في تفسيره ١٢٥/١ الآية (٧) من سورة الأحزاب، من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مرسلاً.
وأخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (٣)، والحسن بن سفيان وابن أبي حاتم وابن مردويه والديلمي وابن عساكر كما في الدر المنثور ٥٧٠/٦ من طريق سعيد بن بشير الأزدي عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة به مرفوعاً. وسعيد بن بشير ضعيف.
وقال ابن كثير في تفسيره ٣٨٣/٦ بعد أن ساق طريق أبي هريرة: «وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مرسلاً، وهو أشبه. ورواه بعضهم عن قتادة موقوفاً والله أعلم».

بدلالتِهِ وخَتْمهِ إيَّاهم برسالتِهِ وكيف كان خَلْقُه وصفاتُهُ في ذاتِهِ وما جُبلَ عليه من الخُلقِ العظيم وكمالِ حالاتِهِ وما يتعلَّق بآبائِهِ ونسبهِ الشَّريفِ وذِكْرِ بلدِهِ مكةُ وشَرفها المُنيف وخصائِصها وأحكامِها ومَعْرفةِ حِلّها وحرامِها ومولدِ النبيِّ ﷺ بها ونشأتهِ وما كان في إقامتهِ بها من بعثتهِ إلى حين هجرتِهِ وفَتْحها الفتحَ المبين وما حَصَلَ في ذلك من إعْزاز الدِّين وإسلام من أسلم من المتأخرين، لو بُسِطَ ذلك لكان يأتي في مُجلدات، وهذا البيت الذي يتضمن هذه الإشارات هو بيت القَصِيدِ الذي عليه مَبْناهُ والمُعَوَّلُ من المَدْحِ الشَّريف النَّبوي على ما حواهُ، ولا يُقال: ليس في القَصيد تَصْريحٌ بالمَدْحِ سواهُ؛ لأنَّا نقول:

ذا البيتِ عالٍ في المَدِيحِ بمُجْمَلٍ ... يَسْتَغرقُ الأوصافَ حين يُفَضَّلُ

ومن أنواع بديعهِ التَّوْرية بالسَّابقِ واللاَّحقِ، وروايةِ الآباءِ عن الأبناءِ، ومَعْرفةِ بُلْدان الرُّواة وأوطانِهم من أنواعِ الحديثِ، فالأول هو عبارةٌ عن اثنين رويا عن شيخٍ تقدَّم أحدُهما وتأخَّرَ الآخرُ فبين وفاتَيْهما أو سَماعَيْهما مُدَّة طويلة كأبي عبدالله البُخاري وتُوفي سنة ستٍّ وخمسين ومئتين وأبي الحُسين أحمد بن محمد الخَفَّاف وتُوفي سنة ثلاثٍ وتسعين وثلاث مئة[١] اشتركا في الروايةِ عن أبي العباس محمد بن إسحاق السَّرَّاج[٢] فبَيْن وفاتيهما مئة سنةٍ وسبع وثلاثون سنةً.

رواية الآباء عن الأبناء: وقد حدَّثَ كثيرون عن أبنائهم كوائِل بن داود عن ابنهِ بكر[٣]، وكَحَفْصِ بن عُمر الدُّوري المُقرىء حَدَّثَ عن ابنهِ أبي

---

(١) هكذا قال المصنف، وقد قال الحاكم: «توفي سنة خمس وتسعين وثلاث مئة، وصليت أنا عليه، وله ثلاث وتسعون سنة». وأظنه الصواب. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤٨١/١٦، وتاريخ الإسلام ٧٤٨/٨.

(٢) أحد حفّاظ خراسان وثقاتهم. توفي سنة ٣١٣هـ ورواية البخاري عنه خارج «الصحيح». تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣٨٨/١٤، والوافي بالوفيات ١٧٨/٢.

(٣) وائل بن داود ثقة وابنه بكر صدوق مات قديماً فروى أبوه عنه، أخرج حديثه الأربعة في سننهم.

جعفر محمد[١] فيما رواهُ أبو بكر الخطيب في مُصَنَّفِهِ[٢] ستة عشر حديثاً، وهو أكثرُ ما رواهُ أبو بكر الخطيب في المُصَنَّف لأحدٍ مِمَّن رَوَى عن ابنه، وأدخَلَ في المُصَنَّف مَنْ حَدَّثَ عن ابن أخيهِ أو ابن أُختهِ أو ابنةِ أُختهِ، ولم يَذْكر مَنْ حَدَّثَ عن ابن ابنهِ ولا عن ابن ابنتهِ وهو أولى بالذكر من الذي قبلَهُ.

ويَنْدَرِجُ في الباب عكسهُ رواية الأبناءِ عن الآباءِ فالظَّاهرُ منه كثيرٌ كهشام بن عُرْوة عن أبيه[٣]. ومنه ما أُبهم اسمُ الأب كأبي العُشَراء الدارميِّ عن أبيه[٤]، أو اسم الجَدِّ بعد ذكرِ الأبِ كبَهْزِ بن حَكيم عن أبيه عن جَدِّهِ[٥]، أو اسم أبي الجدِّ كعَمْرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّه[٦].

---

(١) حفص بن عمر الدروي شيخ صدوق في الحديث، إمام في القراءات، وهو من رجال التهذيب وابنه محمد ترجم له الخطيب في تاريخه ٧٩/٣ وذكر أن أباه حفص حدث عنه أحاديث كثيرة في كتاب «قراءة النبي ﷺ».

(٢) يعني كتاب «رواية الآباء عن الأبناء».

(٣) عروة بن الزبير وابنه هشام ثقتان كبيران من رجال التهذيب.

(٤) أبو العشراء الدرامي مختلف في اسمه واسم أبيه فالأشهر: أسامة بن مالك بن قِهطم، وقيل: عطارد، وقيل: يسار، وقيل: سنان بن بَرْز أو بَلْز، وقيل: بلاز بن يسار. قال عنه الحافظ الذهبي في «الميزان»: «لا يُدرى من هو ولا من أبوه» (٥٥١/٤). وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «هو أعرابي مجهول».
وقد أخرج الأربعة في سننهم حديثاً واحداً من طريق أبي العشراء عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله أما تكون الزكاة إلا في الحلق واللَّبَة؟ قال: «**لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك**».

(٥) جدّ بهز بن حكيم هو: معاوية بن حيدة القشيري الصحابي.
ورواية: «بهز بن حكيم عن أبيه عن جده» حسنة الإسناد لأن حكيم والد بهز صدوق لا يرتقي حديثه إلى مرتبة الصحيح. وقال ابن الصلاح: «رَوى بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة» «المقدمة ٤٨٢».

(٦) جد عمرو بن شعيب هو: محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص. لكن المراد هنا عبدالله بن عمرو بن العاص الصحابي دون أبيه محمد، فقد وقع في جملةٍ من الأحاديث تعيين «عبدالله بن عمرو» وثبت أن شعيباً صحب جده وحمل عنه فبذلك تنتفي إرادة محمد والد شعيب.
وقد صحح غير واحد من العلماء رواية «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده»، وأخرج الأربعة في سننهم أحاديث عدة من طريق هذه الرواية.

ومن ذلك روايةُ الأبناء عن الأمهاتِ كروايةِ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه عن أُمه فاطمة بنت أَسَدٍ رضي الله عنها.

والثالث: معرفةُ بُلْدانِ الرواةِ وأوطانِهم، و«تاريخ أبي بكر بن أبي خَيْثمة» و«طبقاتُ ابن سَعْد» من مظانِّها. وللذَّهبي مُخْتصرٌ في ذِكْرِ الأمصار ذواتُ الآثار ولم يَسْتَوفها[١]. ولَمَّا غَلَبَ على العربِ سُكْنَى القُرى والمُدُنِ نُسِبوا إليها كالعجم وتُرِكَ الانتسابُ إلى القبائل، ومن أقام في مدينة أربع سنين فهو من أهلها فيما قاله عبدُالله بن المبارك.

ويَجيءُ المُسْنَدُ على صفاتٍ فتارةً يكون رجاله يُنْسبون إلى بَلَدٍ واحدٍ كحديث أبي ذَرٍّ المَرْفوع الإلهي: «**يا عبادي، إنِّي حَرَّمتُ الظُّلْمَ على نَفْسي**، الحديثَ»[٢] فرجالهُ شامِيُّون. وتارةً يكون بعضُهم من بَلَدٍ وآخرون من آخر. وتارةً يكون مُحْتَوياً على رجالٍ من أوطانٍ شَتَّى إما ظاهراً في السِّياقِ أو مَعْرُوفاً من الطِّباقِ.

وفي أسْماءِ الأماكن والبُلْدانِ مُخْتَلفٌ ومُؤتلفٌ ومُتَّفقٌ ومُفْتَرقٌ، ومن أجمع مُصنَّفٍ في ذلك «معجم البُلْدان» لأبي عُبَيْد البَكْريِّ الأندلسيِّ[٣] و«المعجم» أيضاً لياقوتُ الحَمَويِّ[٤] وهو أيسرُ وأفْيَدُ.

---

(١) هو جزء أفرده الذهبي وسماه «الأمصار ذوات الآثار» ذكر فيه أشهر الأمصار ومن نسب إليها من العلماء أو عاش فيها. وقد أورد الحافظ شمس الدين السخاوي قسماً كبيراً منه في كتابه «الإعلان بالتوبيخ» ص٦٥٩ ـ ٦٦٨.

(٢) أخرجه مسلم ١٦/٨ (٢٥٧٧).

(٣) هو العلامة المتفنن أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري نزيل قرطبة. له عدة مصنفات منها «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» وهو مطبوع متداول. توفي سنة ٤٧٨هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣٥/١٩.

(٤) ياقوت الحموي أديب نحوي أخباري مؤرخ مشهور. توفي سنة ٦٢٦هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٣١٢/٢٢ .وكتابه «معجم البلدان» كثير الفوائد، وقد طبع طبعات متنوعة. واختصره صفي الدين عبدالمؤمن ابن عبدالحق البغدادي وسماه «مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع» وهو مطبوع مشهور أيضاً.

البيت السابع عشر:

صَلَّى الإلـهُ عـلـيـهِ كُـلَّـمـا كَـتَـبَـتْ في الصُّحُفِ تاريخَ مَوتٍ أهْلُ مَعْناهُ

«صَلَّى» هنا من الصَّلاة التي هي من الله عزَّ وجلَّ رَحْمةً ومن الملائكة دُعاءٌ على الأكثر، وقيل: الصلاةُ من الملائكةِ رقَّة واستدعاءُ الرَّحمةِ من الله، وقيل: صلاةُ اللَّهِ على النبيِّ ﷺ ثناؤُهُ عليه عند الملائكةِ، وقال بعضُهم: صلاةُ اللَّهِ عزَّ وجلَّ على النبيِّ ﷺ تَشْريفٌ وزيادةُ تَكْرمةٍ، وفي «مختصر العَيْن» لأبي عبدالله الرازي الخطيب: وصلواتُ الناسِ على النبيِّ ﷺ دعاؤُهم له وذِكرُهُم. وقال ابنُ دُرَيْد في «الجَمْهرة»: واختَلَفوا في اشتقاقِ الصلاةِ فقال قوم: الصلاةُ الدُّعاء ومنه اللَّهم صَلِّ على محمدٍ، قال: وقال قوم: بل اشتقاقُ الصلاةِ مِنْ رَفْعِ الصَّلاَ في السُّجودِ، والأول أعلا. انتهى. والصَّلاَ وَسَطُ الظَّهْرِ لكلِّ ذي أربعٍ وللناسِ، وقيل: الصَّلا مأخوذٌ من الذَّنَب من عن يَمينهِ وشمالهِ. وذَهَب أبو عبدالله الحَليميُّ[1] إلى القول الثاني أنَّ اشتقاقَ الصَّلاةِ مِنْ رَفْعِ الصَّلاَ، فقال: أما الصَّلاةُ في اللِّسان فهي التَّعْظيمُ، وقيل للصَّلاةِ المَعْهُودةِ صلاةٌ لِما فيها من حَنْي الصَّلاَ وهو وَسَطُ الظَّهْر لأنَّ انحناءَ الصَّغيرِ للكبيرِ إذا رآه تعظيمٌ منه له. وقال: ثم توَسَّعوا فسَمُّوا كلَّ دُعَاءٍ صلاةٌ إذا كان الدعاءُ تعظيماً للمَدْعُو بالرغبةِ إليه والتَّباؤُسِ له وتعظيماً للمَدْعو له بابتغاءِ ما يُبْتَغَى له من فَضْلِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ وجَميلِ نَظَرِهِ. قال: فإذا قلنا: اللَّهم صلِّ على محمدٍ، فإنَّما نُريدُ: اللَّهم عَظِّمْهُ في الدُّنيا بإعلاء ذِكْرِهِ وإظهار دَعْوتِهِ وإبقاءِ شَريعتِهِ وفي الآخرةِ بتَشْفيعِهِ في أمتِهِ وإجزالِ أجرِهِ ومَثُوبتِهِ وإبداءِ فَضْله للأولين والآخرين بالمقام المحمودِ وتَقْديمهِ على كافَّةِ المُقَرَّبين الشّهود، وهذه الأمور وإنْ كان اللَّهُ سُبحانه قد أوجبها للنبيِّ ﷺ فإنَّ كلَّ شيءٍ منها درجاتٌ ومراتب قد يَجوزُ إذا صَلَّى عليه أحدٌ من أمتِهِ فاسْتُجيبَ دعاؤُهُ فيه أن يُزَادَ النبيُّ ﷺ بذلك الدُّعاءِ في كلِّ شيءٍ مِما سَمَّيناهُ

---

(١) هو رئيس المحدثين والمتكلمين بما وراء النهر أبو عبدالله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الشافعي. المتوفى سنة ٤٠٣هـ. تنظر ترجمته في وفيات الأعيان ١٣٧/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٣١/١٧.

رتبةً ودرجةً، ولهذا كانت الصلاةُ عليه مِمَّا يُقْصَدُ بها قَضَاءَ حَقِّهِ ويُتَقرَّبُ بإكثارها إلى اللَّهِ عزَّ وجلَّ، ويَدلُّ على أنَّ قولنا: اللَّهم صَلِّ على محمدٍ صلاةً مِنَّا عليه أنَّا لا نَمْلِكُ أيصالَ ما يُعَظَّمُ به أمرُهُ ويَعْلُو به قَدْرُه إليه إنَّما ذلك بيدِ الله تعالى، فصَحَّ أنَّ صلاتَنا عليه الدُّعاءُ له بذلك وابتغاؤُهُ من اللَّهِ جلَّ ثناؤُه. حكاهُ عن الحَليميِّ أبو بكر البَيْهقيُّ في «شُعَب الإيمان»[1].

و«الإلهُ» هو اللَّهُ عزَّ وجلَّ المَعْبُودُ، ومعنى الإله فِعَالٌ بمعنى مَفْعُول يقال: أَلَهَ إلاهَةً كَعَبَدَ عِبادةً وَزْناً ومعنًى.

و«كلَّما» أصلُها «كلٌّ» التي موضُوعها الإحاطةُ بالجَمْعِ ثم أُدْخِلت عليها «ما» فأفادَتْها معنى الوَقْتِ ونُصِبَتْ على الظَّرْفِ.

و«كُتِبَتْ» جُمِعَتْ، وأصلُ الكَتْبِ جَمْعُ الشَّيء إلى الشَّيءِ، ومنه كَتَبَ يَكْتُبُ كَتْباً وكتاباً وكتابةً إذا جَمَعَ حُروفَ الخَطِّ.

و«الصُّحُفُ» مثل كَتَبَ وَزْناً ومعنًى، واحدُها صَحِيفة وتُجْمعُ أيضاً على صحائِفَ ورُبَّما جَمَعوا الصَّحيفة صِحافاً قاله ابنُ دُرَيْد، وذَكَرَ أنَّ الصحيفةَ قِطْعةٌ من جِلْدٍ أو وَرَقٍ يُكْتَبُ فيها.

و«التاريخُ» تعريفُ الوَقْت، يقال: أرَّخْتُ الكتابَ وَوَرَّخْتُه بمعنى إذا ذكرتُ فيه وَقْتَ كتابتِهِ.

و«الموتُ» ضِدَّ الحياةِ.

و«أهلُ معناهُ» أي أهلُ التاريخِ الذين يُعْنَون به.

ومعنى البيت بعد ذِكْرِ النبيِّ ﷺ: الطَّلبُ من الله عزَّ وجلَّ بزيادة التَّعظيم والتَّبْجيلِ والتكريم وزيادةِ الدَّرجاتِ والمراتبِ العَليَّات للنبيِّ ﷺ ما دامَ المُؤرِّخونَ أهلُ الحديثِ يجمعون وَفَياتِ مَنْ مات ومَنْ يَموتُ إلى انقضاءِ مَوْتِ الناسِ.

وفي البيت من أنواع البَدِيع: الإرْدافُ وهو ذِكْرُ الشَّيء بلَفْظِهِ المُرادفِ له، وهو في قولي «كَتَبَتْ» والمراد: جَمَعَتْ، لكن أتيتُ بلَفْظةِ «كَتَبتْ»

---

(١) شعب الإيمان ٢/٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢) الجمهرة.

للتَّورية بكتابةِ الحديثِ. وكذلك قولي «أهل معناه» أي معنى التَّاريخِ والمرادُ المُحدِّثون.

ومنها التَّرشيحُ فقولي «موت» رَشَحَ معناهُ الذي هو التَّفريقُ لَفْظةَ «كَتَبْتُ» التي معناها جَمَعتُ.

ومنها التَّوْرية بكتابةِ الحديثِ والتَّصْحيفِ ومَعْرفةِ التاريخِ والوفياتِ من أنواع الحديثِ:

فالأول: كتابةُ الحديثِ وقد انْعَقَدَ الإجماعُ بعد الاختلافِ على جواز كتابةِ الحديثِ. وقواعدُ الكتابةِ أربعٌ جمعتُها في قولي:

أُسُّ الـكـتـابَـةِ أرْبَـعٌ فـأُصـولُـهـا والـحِـبْـرُ والـقَـلَـمُ الـقَـويـمُ وكـاغِـدُ[1]

وللكتابةِ آدابٌ: منها البدايةُ ببسم الله الرحمٰن الرحيم إلا أمامَ الشِّعرِ ففيهِ خلافٌ. وليُحْذَر من الخَطِّ الدَّقيقِ جدًّا فإنَّ أجودَ الخَطِّ أبينُهُ، وتَبينُهُ بضَبْطِهِ مِنْ شَكْلٍ مُشْكِلهِ ونَقْطهِ. وأولى الضَّبْطِ في أسْماءِ الناسِ لأنَّه لا يَدْخُلُهُ قياسٌ.

ويَنْبَغي الفَصْلُ بين الحَديثَين ونَحوهما بدارَةٍ مُغْفَلةٍ[2] فإذا عُورضَ كلُّ حديثٍ جُعِلَ داخلَ دارَتهِ نُقْطةٌ أو خَطٌّ بوسطها خَطٌّ.

وكذلك يَنْبغي أنْ يُكْتَبَ حاءٌ مُفْرَدةٌ عند الانتهاءِ من إسنادٍ يُدْرَجُ عليه آخرُ، وهي عبارةٌ عن التَّحويلِ والحائلِ بين الإسنادين، والنُّطْقُ بها حالةَ القراءةِ هو المُخْتارُ للأحوطِ عند ابن الصَّلاح[3] وغيرِهِ، ومَنَعَ من التَّلفُّظِ بها الحافظُ عبدالقادر الرُّهاويُّ[4] لأنَّها أثبتت فَيصلاً بين السَّنَدين كالدَّارَةِ بين الحديثين.

وليَتَحفَّظ الكاتبُ مِمَّا يجب اجتنابُهُ في مثل أنْ يجيء عبدالله بن فلان

---

(١) هكذا في الأصل مجوّد.

(٢) يعني: دائرة فارغة. والدارة: الهالة.

(٣) المقدمة ٣٢٢.

(٤) هو الحافظ المحدث الرحال أبو محمد عبدالقادر بن عبدالله الرهاوي الحنبلي. المتوفى سنة ٦١٢هـ. تنظر ترجمته في سير الأعلام النبلاء ٧١/٢٢.

فيكتب عبد في آخر سَطْرٍ وما بعد عبد في أول السَّطْر الآخر. ومثل أنْ يجيءَ لا إله إلاَّ الله النَّفْيُ في آخر سَطْرٍ والإثباتُ في أول السَّطْر الآخر. وكذلك رسول الله ﷺ فيكْتبُ رسولُ في آخرِ السَّطْرِ وما بعده في أول الآخر.

ومِمَّا تَجبُ: العنايةُ بالاجتهادِ على كتابةِ الثناءِ على الله عزَّ وجلَّ عند ذكرهِ والصَّلاةِ والسلام على نَبيِّه ﷺ كلَّما مَرَّ ذلك خَطًّا ونُطْقاً سواء ذُكِرَ في الأصلِ أو لم يُذْكر ولا يُتَقيَّدُ فيه بالرِّوايةِ. وكذلك كتابةُ التَّرَضِّي على الصحابةِ والتَّرحُّم على من دُونهم عند ذكرهم.

وليكن ذلك من غير رَمْزٍ ببعض حُرُوف ذلك. وإنَّما جُوِّز الرَّمْزُ في كتابةِ بعض ألفاظِ الأداءِ كحدثنا فالجمهور يحذفون شَطْرها الأول وهو المَشْهور، وبعضُهم اقتصَرَ على الضَّميرِ فقط، وبعضُهم حَذَفَ أول حَرْفٍ فقط، وحَذَفَ بعضُهم الحاء والدال وألصقَ بما بَقي قافاً في أوله إشارةً إلى «قال حدثنا». والأكثر يُبْقون من «أخبرنا» الألفُ والضَّمير ويحذفون ما بينهما، وأبقى بعضُهم الراء بينهما، وجَعَلَ بعضُهم بَدَلَ الراء مُوَحَّدة وليس بحَسَنٍ فيما قاله ابنُ الصلاحِ[1]. ورَمَزَ بعضُهم عن «أنبأنا» بحَذْفِ الضَّمير منها.

ومن شاء منهم حَذَفَ لفظة «قال» بين الحدَّثين[2] خَطًّا لا نُطْقاً، وكذا إنْ تكرَّرَت كحدثنا فلانٌ قال: قال فلان، يحذفون إحديهما كتابةً. والأظهر صحةُ السَّماعِ الذي حُذِفَت فيه «قال» نُطْقاً فيما ذكره ابنُ الصلاح[3] وتَبعَهُ النَّووي[4]. ومنه أيضاً حَذْفُ لَفْظة: «يُحدِّث» في مثل: سَمعتُ فلاناً يُحدِّثُ

---

(١) المقدمة ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٢) يعني: بين صيغتي التحديث. فإن لفظة «قال» هي جملة تقع بين الاسم وبين صيغة التحمل فيقول الراوي مثلاً: «حدثنا فلان قال: حدثنا»، فتعارف المحدثون على حذفها خطًا مع النطق بها عند قراءة الحديث.

(٣) المقدمة ٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٤) تدريب الراوي.

عن فلان. وكذا لَفْظة «أنَّه» في مثل: أخبرنا فلانٌ أنَّه سمع فلاناً. وكذا لَفْظة «قيل له» ونحوها في مثل: قُرِىء على فلانٍ قيل له: أخبرك فلان. والنُّطْقُ بكل ذلك حالةَ السَّماع أحْرَى وأقوَى.

وليُقابل الطالبُ كتابَهُ بأصلِ شَيْخِهِ، أو بأصلٍ قُوبلَ بأصلِ شَيْخِهِ أو نحو ذلك. وأعلا المُعارضة حالةَ السَّماع من الشيخ بأصله، وقيل: مُعارضةُ الكاتبِ مع نفسِهِ. وإذا صَحَّتِ المُعارضةُ أشارَ إليها آخرَ الكتابِ أو أوَّلَهُ.

وإذا حَصَلَ خَلَلٌ أصلحَهُ ويقعُ الخَلَلُ إمَّا بزيادةٍ أو نَقْصٍ أو تقديمٍ أو تأخيرٍ أو تصحيفٍ أو مُشْكلٍ:

فالأولُ: يَجب حَذْفُه إمَّا بضَرْبٍ عليه بأنْ يَخُطَّ خطًّا مُلْصَقاً بالمَضْروبِ عليه من أعلا أولهِ إلى أعلا آخرهِ من غير طَمْسٍ بحيثُ يُقْرأُ ما تَحت المَضْروبِ وهذا أحسن. وإن أُزيل بكَشْطٍ أو نحوه جازَ. ومنه المكرَّرُ والضَّرْبُ على الثاني أولى ما لم يكن أول السَّطْر وآخره، فإذا كان كذلك ضُرِبَ على الأول.

والثاني: النَّقْصُ فيُلْحقُ ويسمى اللَّحَقُ بالتحريك ورُبَّما سُكِّنَ في الشِّعْر. فتارةً يَسْقُطُ من أثناء السَّطْرِ فيُشارُ إلى اللَّحَق من مكان السَّقْطِ إشارةً مُنْفَصلةً يسيرةً أو مُتَّصلَةً بخطٍّ دقيقٍ أو نُقَطٍ مُتصلٌ ذلك إلى أول الكلمةِ من اللَّحَق. وشرطُهُ أنْ يُخْرج له إلى جهةِ اليمين في الحاشية صاعداً كما تقدَّم لاحْتِمال سَقْطٍ ثانٍ ليُكْتَبَ أسفل. ويُكْتَبُ في آخر اللَّحَق «صح» إلا أنْ يكون من القُرآن فلا.

والثالث: التَّقديمُ والتَّأخيرُ فإنْ كان كلٌّ منهما كلمةً واحدةً كُتِبَ فَوْقَ كلِّ مِيمٌ مُفْرَدةٌ، أو كَلِمَتين فصاعِداً كُتِبَ على أولِ الكلمةِ من المُقدَّم ميمٌ ثم على آخر الكلمةِ الثانية منه «إلى» مُنْعَطِفَة الياء إلى جهةِ اليمين، وكذا على أول الكلمةِ من المُؤخَّرِ ميمٌ وعلى آخر الكلمةِ منه ميمٌ.

والرابع: التَّصحيفُ فيُصْلحُهُ بكَشْطٍ[١] عن أربعٍ وستين سنةً.

البيت الثامن عشر:

والآلِ والصَّحْبِ مع أتْباعِهم سبباً ... على الطِّباقِ إلى أيَّامِ لُقْياهُ

آلُ النبيِّ ﷺ أهلُ بَيْتِهِ وعيالُه وعِتْرتُه، وقال أبو حيّان يزيد بن حيّان التَّيْمي[٢]: قُلنا لزيد بن أرْقم: من أهلُ بَيْتِهِ ﷺ؟ قال: آلُ عليٍّ وآلُ جعفر وآلُ عَقيل وآلُ العباس رضي الله عنهم[٣]. وذَهَبَ الشَّافعيُّ في روايةِ حَرْمَلة[٤] أنَّ آل النبيِّ ﷺ بنو هاشم وبنو المُطَّلب الذين حُرِّمت عليهم الصَّدقةُ[٥]. وقول النبيِّ ﷺ: «**إنَّما يأكلُ آل محمد من هذا المال**»[٦] يَدْخلُ فيهم أزواجُ النبيِّ ﷺ، فاسمُ أهل البَيْتِ شاملٌ لهنَّ تَحْقيقاً. وأمَّا ما جاء من روايةِ نافع أبي هُرْمُز عن أنس رضي الله عنه قال: سُئِلَ النبيُّ ﷺ من آل محمد؟ قال: «**كلُّ تقيٍّ**». فهذا حديثٌ واهي الإسناد من قِبَلِ نافعٍ[٧].

و«الصَّحْبُ» والصِّحابُ والصَّحابَةُ والصُّحْبانُ واحدٌ، من صَحِبَهُ يَصْحَبُهُ

---

(١) بعد هذا سقط ذهب في أثنائه تَمام الكلام على إصلاح الخلل في حالة التصحيف وفي حالة اللفظ المشكل.

(٢) يزيد بن حيان التيمي راو ثقة، من رجال التهذيب.

(٣) الأثر أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٦٩٤٣) عن الثوري عن يزيد بن حيان، به. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢١٥/٣ من طريق آخر عن يزيد بن حيان.

(٤) هو حرملة بن يحيى أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعي. وهو صدوق، من رجال التهذيب.

(٥) ينظر قول الشافعي في الأم ٦٩/٢.

(٦) قطعة من حديث طويل؛ أخرجه البخاري ٢٥/٥ (٣٧١٢) و١٧٧/٥ (٤٢٤١)، ومسلم ١٥٣/٥ (١٧٥٩) (٥٢) من حديث أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه.

(٧) نافع أبو هرمز البصري ضعيف الحديث وكذبه يحيى بن معين «ميزان الاعتدال ٢٤٣/٤». وقد أخرجه من طريقه: العقيلي في الضعفاء ٢٨٦/٤، والبيهقي في السنن الكبرى ١٥٢/٢، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٤٢٩).
وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (٣٣٥٦)، وفي الصغير (٣١٨) من طريق نوح بن أبي مريم عن يحيى الأنصاري عن أنس، به. ونوح ابن أبي مريم كذبوه في الحديث وقال ابن المبارك: كان يضع، كما في «التقريب».

صُحْبَةً وصَحابَةً بالفتح وبكسرِ عاشَرَهُ فهو صاحبُهُ.

و«الأتباعُ» جمعُ تَبَع، والتَّبَعُ يكون واحداً ويكون جَمْعاً، ومعنى التَّبَع المُقْتَدي بمَنْ تَقدَّمهُ، ويقال للأتباعِ تابعون أيضاً. وفي المُصْطَلحِ: التَّابعون مَنْ لَقِيَ الصحابةَ، والأتباعُ من لَقِيَ التَّابعين.

و«السَّبَبُ» واحد الأسباب، ويُقالُ لذي الدِّين الفاضل: ارتقَى في الأسبابِ، قاله محمد بن عبدالله الرازيُّ في «مختصر العَيْن». والأسبابُ أبوابُ السَّماءِ وأيضاً المودَّةُ، وأيضاً كلُّ شيءٍ يُتَوصَّلُ به إلى شيءٍ هو سَبَبٌ، وأيضاً السَّببُ اعتلاقُ قَرابةٍ. والسّببُ في البيت من المعنى الأول قريبٌ.

و«الطِّباقُ» من قولهم: مَرَّ طَبَقٌ من الليلِ ومن النهار أي مُعْظَمُهُ، والطِّباقُ أيضاً القِدْرُ والملْؤُ والشَّيءُ الذي طُوبِقَ بعضُهُ فوقَ بعضٍ.

و«لقياهُ» مُصادَفَتُهُ ورُؤيتُهُ، يقال: لقيتُ الرجلَ ألقاهُ لُقيًا. ولُقْياناً بالضم ولِقْياناً بالكسرِ ولقاءً ولُقًى بالضم والقَصْر ولَقَاة صادفتُهُ، ومَنَعَ الأخيرة أبو نَصْر الجوهريُّ فقال[1]: ولا تقل لَقَاةً فإنَّها مُوَلَّدةٌ وليست من كلام العربِ. انتهى. ويقال: لقيتُه لُقْيايَةً واحدةً ولَقَاةً بمعناهُ.

ومعنى البيت: الطَّلَبُ من الله عزَّ وجلَّ أنْ يُصلِّي أيضاً على أهلِ النبيِّ ﷺ من زوجاتٍ وأولادٍ وعِتْرةٍ وعلى أصحابهِ والتَّابعين لهم في الدِّين والفَضْلِ والمَودَّةِ، لهم صلاة دائمة على مُرُور أوقات الليلِ والنهار تَعْلو واحدةً فَوْقَ الأخرى بالتَّضاعفِ إلى أيام لقاءِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، وهو هنا رُؤْيتُهُ وتعدُّد أيامُ اللِّقاء كيوم المَزِيدِ يكونُ في الجنةِ ولا ينْقَضي أبداً، أنالَنا اللَّهُ ذلك في عافيةٍ.

وفي البيت من أنواع البَدِيع: بَراعَةُ الخِتامِ ويُقال: بَرَاعَةُ المَقْطعِ وهو أنْ يكون آخرَ الكلام تامًّا لا يَسْتَدعي كلاماً بعدهُ فإنْ نَبَّه على الانتهاءِ بلَفْظٍ مُشْعرٍ بذلك كان أبلغَ ولا يَخْفَى ذلك من البيت.

ومنها التَّتْميمُ في قولي «سبباً» لأنَّه لفظٌ زائدٌ بعد كلامٍ تامٍّ زادَهُ حُسْناً وبَياناً.

---

(١) الصحاح.

ومنها تَمْكينُ القافيةِ وهو استقرارها وقوةُ ارتباطها بما قبلها وقافيةُ هذا البيت من هذا القِسْم كالذي قبله، وقولي: «أيام لقياهُ» لا يُقال إنَّ لقاءَ الله عزَّ وجلَّ أو لقاءَ النبيِّ ﷺ على الاحتمالين في عَوْدِ ضمير «لقياه» أنَّه يكون في يوم واحدٍ وهو يوم القيامة فلا يَحْسُنُ أنْ يقال: «أيام لقياهُ» لأنَّا نقول: إنَّ الأبلَغَ ذِكْرُ الأيام بالنسبة إلى تعدُّدِ المُصَلِّين على النبيِّ ﷺ وعلى آله وصحبه وتابعيهم لأنَّ كلاً منهم له يومٌ يَلْقَى فيه رَبَّهُ عزَّ وجلَّ أو النبيَّ ﷺ فتَعدَّدتِ الأيامُ لتَعدُّدهم، هذا إذا حُمِلَ على اللُّقي في يوم القيامةِ، أما إذا كان في الجنة ـ وهو المُرَادُ ـ لتُضَاعَفَ الصلواتُ على الآبادِ فهو أيام لتعدُّدِ الرؤيةِ في يوم المزيدِ وغيرهُ. وعلى هذا تكون إلى في قولي: «إلى أيام لقياهُ» بمعنى على أي على تعدُّدِ أيامِ الرؤيةِ التي لا تُحْصَى جعلنا اللَّهُ من أهلها في عافية.

ومنها التَّورية بمَعْرِفةِ الصحابةِ والتَّابعين وأسبابِ الحديث وطبقاتِ المُحدِّثين وهو آخرُ أنواعِ الحديثِ الشريف المروي بها في القَصِيد المُنيفِ فالأول: مَعْرِفةُ الصحابةِ من ذَكَرٍ وأُنثى رضي الله عنهم، وفيها مُصَنَّفاتٌ من أجمع مُخْتصراتها «التَّجْريد»[1] لأبي عبدالله الذَّهبي.

وحَصْرُ الصحابةِ مُتَعذّرٌ.

وحَدُّ الصحابيِّ على الأحسنِ من الأقوال: مَنْ لَقِيَ النبيَّ ﷺ في حياتِه بعد المَبْعَثِ من المُسْلمين مِمَّن يَعْقِلُ ثم مات مُسْلماً. «فمن لَقِيَ» يَشْمَلُ البَصِير والأعمى. و«وفي حياته» يَخْرجُ من رأى النبيَّ ﷺ بعد موتهِ قبْلَ دفنهِ أو بعده فليست له صُحْبةٌ على المشهور: و«بعد المَبْعثِ» يَخْرجُ من رآهُ قَبْلَ المبعثِ وهو على دِيْنِ الحنيفيةِ ثم مات قبل البعْثةِ كزيد بن عَمْرو بن نُفَيْل فلا يُعَدُّ صحابيًا خِلافاً لابن مَنْدَة[2] وغيرِه مِمن أدخلَهُ في الصحابةِ. وقولي: «من المُسْلمين» يخرجُ الكافر. و«مِمَّن يَعْقِلُ» يخرجُ من رآه من الأطفالِ قبل

---

(١) هو «تجريد أسماء الصحابة» وهو مطبوع متداول بين طلبة العلم.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن حمد بن يحيى العبدي الأصبهاني، المتوفى سنة ٣٩٥هـ له كتاب «معرفة الصحابة» من الكتب المهمة في هذا الباب.

التَّمْييز فقط فلا يُعَدُّ أيضاً صحابيًا خلافاً لابن مَنْدَة وابن عبدالبر[١]. وقولي: «ثم مات مُسْلماً» يَخْرجُ به من ارتَدَّ ومات كافراً فلا يُعدُّ بلا خلافٍ، أما من ارتَدَّ ثم أسلمَ في حياة النبيِّ ﷺ فتَثْبُتُ له الصحبةُ، وإنْ أسلمَ بعد الوفاةِ ففي دُخُولهِ في الصُّحبةِ نَظَرٌ إلا مع القولِ بأنَّ الرِّدة مُحْبطةٌ بشَرْطِ اتِّصالها بالموتِ وفي هذا لم تتصل فيدخلُ في الصُّحْبةِ والله أعلم.

وتُعْرَفُ الصُّحْبةُ بأمورٍ منها التَّواترُ كصُحْبةِ أبي بكر وبقيةِ العَشْرة وخَلْق من الصحابة. ومنها الاستفاضةُ وهي دون التَّواترِ كضِمَام بن ثَعْلَبة[٢] وآخرين. **ومنها** إخبارُ بعض الصحابةِ بصُحْبةِ غيرِه. ومنها إخبارُهُ عن نفسهِ بالصُّحْبةِ بشَرْط عدالتهِ وقَبُولِ مَقالتهِ وأن يكون إخبارُهُ بذلك يَقْتَضيهِ الظاهرُ.

والصحابةُ كلُّهم عُدُولٌ. وفيهم المكثرون كأبي هُريرة وابنِ عُمر وأنس وأمثالهم، ومنهم المُقِلُّون. ورَتَّبهم ابنُ سعد في كتابهِ خَمْسَ طَبقاتٍ: على السَّابقةِ في الإسلام، وأهلِ بَدْر، ثم مَنْ شَهدَ أحداً وما بعدها، ثم من شَهِدَ الخَنْدقَ وما بعدها، ثم مُسْلِمة الفَتْح ومن أسلم بعد ذلك، ثم أطفال لهم رُؤيةٌ فقط حَدَّثواعن النبيِّ ﷺ أو لم يُحدِّثوا. وفي تَرْتيبهم غير ما ذكر.

وأفضلُهم مُطْلَقاً أبو بكر ثم عُمَر ثم عُثمان ثم عليّ رضي الله عنهم. وهؤلاء كانوا يُفْتون على عَهْدِ النبيِّ ﷺ وهم أفضلُ الصحابة، ثم السِّتةُ الباقون من العَشْرةِ المَشْهُودِ لهم بالجنةِ، ثم البَدْريون، ثم أصحابُ أُحدٍ، ثم أهلُ الحُدَيْبة. ومِمَّن له مزيةٌ في الأفضليّةِ مَنْ صَلَّى إلى القِبْلَتين، وكذا من الأنصار أهل العَقَبَتين، وكذا من مات واستُشْهِدَ فتَقدَّم في حياةِ النبيِّ ﷺ.

---

(١) هو حافظ المغرب العلاَّمة يوسف بن عبدالله بن محمد النمري الأندلسي، صاحب التصانيف النافعة، المتوفى سنة ٤٦٣هـ. له في هذا الباب كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» وهو من الكتب المهمة أيضاً. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨.

(٢) ضمام بن ثعلبة السعدي قدم على النبي ﷺ، أرسله إليه بنو سعد بن بكر فسأله عن فرائض الإسلام. وحديثه مشهور مخرج في الصحيحين وغيرهما. له ترجمة في كتب الصحابة ومنها: أسد الغابة ٥٧/٣، والإصابة ٢١٠/٢.

والثاني: مَعْرفةُ الأتباعِ وهم التَّابعون لغةً والواحد تابعيٌّ وهو من لَقِيَ صحابيًّا فأكثرَ، وعلى هذا عَمَلُ الجُمهور. واشترطَ ابنُ حبان والحالةُ هذه أنْ يكون حين لقائهِ الصحابيَّ في سنِّ مَنْ يحفظ عنه وإلا فلا عِبْرةَ بالرُّؤْية.

وهل من يَرَى عيسى ابنَ مريم عليه الصلاة والسلام عند نُزُولهِ آخر الزَّمانِ من المُسْلمين يُعَدُّ تابعيًّا لِما صَحَّ من رُؤْيةِ عيسى نَبيَّنا ﷺ ليلةَ المِعْراجِ وكلام الصالح منهما للآخرِ، وقول عيسى لنبيِّنا عليهما الصلاة والسلام: «مرحباً بالنبيِّ الصالحِ والأخِ الصَّالحِ»[(١)] الأظهرُ نعم، واللَّهُ أعلم.

ورَتَّبَ مسلمٌ التَّابعين على ثلاثِ طَبَقاتٍ وأربع وكذلك ابنُ سَعْدٍ نحوه.

وخَيْرُهم أُويسٌ القَرْنيُّ[(٢)].

ومن كبارهم المُخَضْرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام فلم يُسْلِموا إلا بعد وفاةِ النبيِّ ﷺ كجُبَيْر بن نُفَيْر[(٣)] وسُوَيْد بن غَفَلة[(٤)] وغيرهما.

ومن أفضلهم الفُقَهاءُ السَّبْعةُ الذين نَظَمَهم بعضُ السَّلَفِ في بيتين وتلوتُهما في نَظْمِي ببيتين عَرَّفتُهم فيهما بأنَّهم فُقهاءُ التابعين بالمدينةِ وما ذُكِرَ من الخِلافِ في عَدِّ بعضهم فيهم. والأبياتُ هي:

ألا كُلُّ مَنْ لا يَقْتدي بأئمةٍ ... فقِسْمتُهُ ضِيْزَى عن الحقِّ خارجَهْ
فخُذهم عُبيدالله عُرْوة قاسِماً ... سعيداً أبا بكر سُليمانَ خارجَهْ
حُفَيد لعَوْفٍ قيل أو ذاك سالم ... مكانَ أبي بكرٍ فَحَقِّق مَخارجَهْ[(٥)]

---

(١) هو قطعة من حديث طويل؛ أخرجه البخاري ٩٧/١ (٣٤٩) و١٦٤/٤ (٣٣٤٢)، ومسلم ١٠٢/١ (١٦٣) من طريق الزهري عن أنس بن مالك عن أبي ذر الغفاري.

(٢) هو الزاهد القدوة أويس بن عامر بن جزء القرني اليماني. أدرك النبي ولم يره، وسكن الكوفة. ومدحه النبي في حديث رواه الإمام مسلم. تنظر ترجمته في أسد الغابة ١٧٩/١، وسير أعلام النبلاء ١٩/٤.

(٣) هو من رجال التهذيب.

(٤) وهو من رجال التهذيب أيضاً.

(٥) هم على ترتيب المؤلف: عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي، وعروة بن=

هُم فُقهاء التَّابعين بطَيْبة وفتْواهُمُ في الدِّين للهَمِّ فارجَهْ

والثالث: أسبابُ الحديثِ وهو كلُّ حديثٍ له سببٌ قيلَ لأجلِهِ. ويأتي السببُ ظاهراً كحديثِ عُمر رضي الله عنه: سَمِعَني النبيُّ ﷺ وأنا أحْلِفُ بأبي فقال: «**إنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ يَنْهاكم أنْ تَحْلِفُوا بآبائِكم**، الحديثَ»[(١)]. ومنه ما هو غيرُ ظاهرٍ في صُلْبِ الحديث ويُسْتَفادُ من طريقٍ أُخرى كحديث: «**إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ**»[(٢)] اشتُهِرَ أنَّه قيل بسبب مُهاجرِ أُمِّ قَيْس القِصَّةَ[(٣)]. ويأتي السببُ تارةً مَرْفوعاً وتارةً من بَعْدِ النبي ﷺ.

والرابع: الطبقات واحدُها طَبَقَةٌ، ومعناها لغةً: القومُ المُتَشابهون. وأما المُصْطلح فهي تَشابُه القوم سِنًّا وسَنَداً، فإنْ تشابَهُوا سَنداً لا سِنًّا فيُجْعَلون طبقةً لاشتراكهم في الأخذِ كأنسِ بن مالك وإضرابهِ مع العَشْرة المَشْهُودِ لهم بالجنة ويُحْتاجُ مع مَعْرِفة ذلك إلى مَعْرفةِ مَوَاليدِ الرواةِ وعمن أخذوا ومَنْ أخذَ عنهم ووفَيَاتهم. ولابن سَعْدٍ في ذلك «الطبقات الكُبْرى». وصَنَّفَ فيه غيرُ واحدٍ من الأئمةِ.

البيت التاسع عشرة:

كَذَا السَّلامُ منَ اللَّهِ السَّلامِ لهم يَعُودُ بَدْءاً عليهم ما خَتَمْناهُ

= الزبير بن العوام، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصدِّيق، وسعيد بن المسيب، وأبو بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث المخزومي، وسليمان بن يسار، وخارجة بن زيد بن ثابت. ومنهم من ذكر أبا سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف بدل أبي بكر بن عبدالرحمٰن المخزومي. وقيل بدلهما: سالم بن عبدالله بن عمر. وينظر معرفة علوم الحديث ص٥٤.

(١) هو حديث مخرج في الصحيحين؛ البخاري ١٦٤/٨ (٦٦٤٧)، ومسلم ٨٠/٥ (١٦٤٦).

(٢) هو حديث مخرج في الصحيحين؛ البخاري ٢/١ (١) و٢١/١ (٥٤) و١٩٠/٣ (٢٥٢٨) و٧٢/٥ (٣٨٩٨) وغيرها، ومسلم ٤٨/٦ (١٩٠٧).

(٣) هو رجل هاجر من مكة إلى المدينة ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس، فكان يقال له: مهاجر أم قيس. وينظر فتح الباري ١٣/١.

هذا البيت أَلْحَقتُهُ بآخرِ القصيدةِ بأن تَلَقاها عنّي طائفةٌ عديدةٌ تكملةً لامتثالِ أمرِ الله العظيم بإتْباعِ الصلاةِ على النبيِّ ﷺ بالتَّسْليم وطَلَباً للأجرِ الجسيمِ والثَّوابِ العَمِيمِ يومَ لا يَنْفَعُ مالٌ ولا بَنُون إلا مَنْ أتى الله بقَلْبٍ سَليم.

و«السلام» الأول هنا التحيةُ ومعناها الدُّعاء بالسَّلامةِ مِنَ الآفاتِ، وسُمِّيتِ الجنةُ دارَ السلام لأنَّها على أحدِ التَّأويلات دار السلامةِ مِنَ الموتِ والأسقامِ والآفاتِ، وذَكَرَ الحَليميُّ في معنى السلام على رسولِ الله ﷺ وَجْهين:

أحدهما: أنَّه اسمُ السلام عليه، قال: والسلامُ من أسماءِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ فكأنَّه يُقال اسمُ اللَّهِ عليك، وتأويلُهُ لا خَلَوتَ من الخَيْرات والبركان وسَلِمتَ من المكارهِ والمَذامِّ إذا كان اسمُ الله تعالى إنَّما يُذكر على الأعمال تَوقُّعاً لاجتماعِ معاني الخيرِ والبركةِ فيه وانتفاءِ عوارضِ الخَلَلِ والفَسادِ عنه. وَوَجْهٌ آخر وهو أنْ يكون معناهُ: ليكن قضاءُ اللَّهِ عليك السلامَ وهو السلامةُ كالمَقَام والمَقَامةِ والمَلام والملامةِ أي سَلَّمَك اللَّهُ من المَذامِّ والنَّقائصِ، فإذا قُلْنا اللَّهم سَلِّمْ على محمدٍ فإنَّا نريدُ اللَّهم اكتُبْ لِمحمدٍ ﷺ في دعوتهِ وأمتهِ وذِكْرهِ السلامةَ من كلِّ نَقْصٍ فتَزْدادُ دَعْوتهُ على الأنام عُلوًّا وأمتُه تكاثراً وذكرُهُ ارتفاعاً، ولا يُعارضُهُ ما يُوهِنُ له أمراً بوجهٍ من الوجوهِ والله أعلم، ذكرهُ البيهقيُّ عن الحَلِيميِّ في «شُعَب الإيمان»[1].

و«السلام» الثاني من أسماءِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وفي الحديث: «**فإنَّ اللَّهَ عزَّ وجلَّ هو السلامُ**»[2] وكذا الحديث الآخر: «**اللَّهم أنت السَّلام ومنك**

---

(١) شعب الإيمان ٢/٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) هو حديث مخرج في الصحيحين؛ البخاري ١/٢١١ (٨٣١) و١/٢١٢ (٨٣٥) و٨/٦٣ (٦٢٣٠) و٨/٨٩ (٦٣٢٨) و٩/١٤٢ (٧٣٨١)، ومسلم ٢/١٣ (٢٠٤) (٥٥) من طريق أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

السَّلامُ»[١]. وحَكَى أبو بكر محمد بن عبدالله ابن العَرَبي[٢] في معناهُ ثلاثةَ أقوالٍ:

الأول: السلامُ الذي سَلِمَ من كلِّ عَيْبٍ وبَرِىء من كلِّ آفةٍ ونَقْصٍ يَليقُ بسواهُ من المخلوقات.

الثاني: إنَّه ذو السلام أي المُسَلِّم على عبادِهِ كما قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾﴾.

الثالث: إنَّ معناهُ سَلِمَ الخَلْقُ من ظُلْمِهِ. والصحيحُ إنَّه السلامُ بالمعاني كُلِّها على التمام والكمالِ في الذاتِ والوجودِ والصفاتِ والفِعْلِ وبمعنى الكلامِ والقولِ قالَه أبو بكر في كتابه «الأمد الأقصى».

و«يعودُ» من العَوْدِ وهو من تَثْنيةِ الشيء على الشيءِ عادَ يَعُودُ عَوْداً أي رَجَعَ.

و«بَدْءاً» من قولهم: بَدَأتُ بالشيءِ بَدْءاً أي ابتدأتُ به أولَ الأمرِ و«ما» التي في البيت مع «خَتَمناهُ» بمنزلةِ المَصْدر أي ختامُنا. وختمنا بلغنا آخرهُ، يقال منه ختمتُ الشيءَ أختمُهُ خَتْماً إذا فرغتُ منه.

ومعنى البيت: وكالصَّلاة على النبيِّ ﷺ وآله وصحبه وتابعيهم في دوامِها على التَّضاعُفِ يكون السلامُ لهم من اللَّهِ عزَّ وجلَّ ويكون عَوْداً على بدءِ خِتامنا إياهُ فلا يَنْقَضي.

وفي البيتِ من أنواعِ البَدِيع: الجناسُ التامُّ ويقال له: الكاملُ والصريحُ أيضاً؛ وهو اتفاقُ كلمتينِ لَفْظاً وخَطًّا مع اختلافهما معنًى وشَرْطاً كقولي: «السَّلامُ مِنَ الله السَّلام».

ومنها المُطابقةُ بين البدءِ والخَتْمِ ولهم وعليهم.

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في المسند ٥/٢٧٥ و٢٧٩، ومسلم ٢/٩٤ (٥٩١)، وأبو داود (١٥١٣)، والترمذي (٣٠٠)، والنسائي في المجتبى ٣/٦٨، وابن ماجة (٩٢٨) من طريق أبي أسماء الرحبي عن ثوبان رضي الله عنه.

(٢) هو الفقيه الأندلسي صاحب كتاب «أحكام القرآن» وغيره، المتوفى سنة ٥٤٣هـ. تنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٧.

ومنها التَّرشيح فقولي: «خَتَمناهُ» رَشَحَ قولي: «يعودُ».

ومنها النعال وهو أنْ يَتمَّ معنى البيتِ قبل قافيتهِ ثم يُؤتَى بها فيزيدُ معناها تَجْويدَ ما سَبَقَ، فعند قولي في البيت: «يَعودُ بَدْءاً عليهم» يتمُّ معناهُ ثم جاء قولي: «ما ختمناهُ» فزَادَ معناهُ تَجْويداً لِما تَقدَّم من تَسَلْسلِ السَّلامِ على مَنْ ذُكِرَ مع النبيِّ ﷺ.

ومنها براعةُ الخِتامِ المذكورةِ في البيت قَبْلَ هذا، وأبلغها التَّنْبيهُ على الختام بلَفْظٍ يُشْعر بالتَّمام كقولي في آخر البيت «ختمناهُ» إشارةً إلى الفراغِ من القَصِيدِ الذي شرحناهُ.

وبهذا تمَّ ـ ولله الحمدُ ـ ما قصدناهُ فللَّهِ الحمدُ على نِعمَهِ وله الشكرُ على أياديهِ وكرمهِ ونسألُهُ سُبْحانه أنْ يَمُنَّ بعفوهِ عمَّا وَقَعَ وسَلَفَ فهو أعظمُ من سُئِلَ وأكرمُ من أعطى وأرحمُ من رأفَ. وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ نبيِّ الرحمةِ وعلى آله أشراف الأمةِ وأصحابه الأعلامِ الأئمةِ وعلى التابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

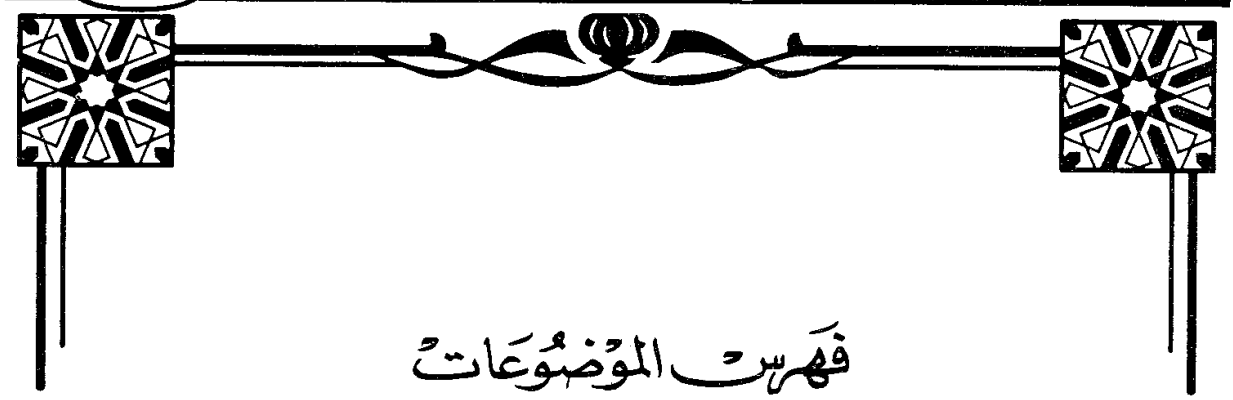

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
ترجمة المؤلف	١١
مؤلفاته	١١
المصادر	١٢
وصف المخطوط	١٢
النص المخطوط	١٧
فهرس الموضوعات	٩٩

كِتَابُ
عُقُودُ الدُّرَرِ فِي عُلُومِ الأَثَرِ وَشَرْحُهَا

ISBN 9953-81-051-6
9789953810515